تلخيص الاساس



شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
٨٤٤

تلخيص الأساس

شرح

البناء والأساس

في علم الصرف

تأليف

الشيخ علي بن عثمان رحمه الله

وبالهامش :

شرح العلامة السيد محمد الكفوى بن الحاج حميد
على البناء والأساس

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٩ م / ٤٤٠

تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ

(حديث شريف)

بسم الله الرحمن الرحيم

يامن تقدّس ذاته عن اللفيف والمثال . وتنزهت صفاته عن النقصان والزوال . وأكرم بعض عباده بتصحيح البال . وعمّ لطفه إيانا باعطاء المضاعف من النوال . وجعل أعنة اختيارنا مصروفة إلى مابه سلامة البال والحال . صلّ على من أرشدنا إلى طريق به السلامة عن السلاسل والأغلال . وعلى آله وأصحابه الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر بصحة المقال . وأحبابه الكاملين المكملين بجوامع كلم النبي عليه الصلاة والسلام والملك المتعال .

أما بعد ، فيقول الفقير إلى الله الملك الأعلى على بن عثمان أسكنهما الله تعالى فى الفردوس الأعلى من جميع الجنان : لما كان علم التصريف ركنا واحدا من أركان العلوم العربية الوسيلة إلى دخول الجنان . والذريعة والأسباب القوية إلى رضا الرحمن . وقد صنف فيه مطوّلات شافية ، ومختصرات صافية ، من جملتها المختصر الموسوم [بالبناء والأساس] الذى شرحه المؤلف أستاذنا ومولانا ومن كل وجه أولانا : وهو المحقق المدقق أحمد رشدى القرة أغاجى عامله الله بلطفه المنجى وهذا الشرح جامع لجميع المسائل الصرفية من الباب إلى المحراب ولا رطب ولا يابس من هذا الفنّ إلا فى ذلك الكتاب ، وقد سأل منى بعض الأذكياء المستفيدين منا : أن ألخصه بعبارة سهلة مفيدة للمبتدئين بمنه تعالى منا ، لكون إحاطة مسائله عسيرة للطالبين ، بل لبعض المعلمين الفاضلين . فأعرضت عن هذا الخطاب صدّا ، خوفا من أن أكون للاستفادة معارضا وندّا . ومع كونى فى هذا التردّد رأيت أستاذى فى المنام ، فى ليلة مباركة مع أنى على وضوء أنام . وهو رحمه الله يريد للتوضؤ بين الحيطان وصببت الماء على يديه مع أن عندى طالبين من الخلان . وقال رحمه الله يابنىّ تفضل إلى مدرستى مع الاخوان . فذهبنا إليها ورأينا أنها روضة من رياض دار السلام . يسر الله لنا بشفاعة حبيبه والأساتذة الكرام ، فأشار إلى هذا العمل فيها ببشارة ولطافة وحسن الكلام . ولما فهمت منه الاجازة ، أجبت سؤالهم على وجه الوجازة . وأضفت إليه بعض الفوائد ، وهى مع الأوائل كالفرائد . وسميته : [تلخيص الأساس] ونعوذ بالله من الجنة والناس ، ثم المأمول من الناظرين أن يعذرونى فى سهوى ويصلحوا بحسن الاصلاح . يسر الله لنا ولهم النجاة والفلاح . ونسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله فى كل حين ، ويجعله ذخرا ليوم الدين، إنه ولىّ التوفيق ، وهو حسبى وجاعل التوفيق خير رفيق .

قال المصنف (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكتاب المجيد وامتثالا لحديث البسملة وجريا على سنن السلف الصالحين وحديث البسملة « كل أمر ذى بال لايبدأ أو لم يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر » أى قليل البركة . فان قلت لم ترك المصنف الامتثال بالحمدلة . قلنا

[بسم الله الرحمن الرحيم] الحمد لله الذى صرف مصادر أفعالنا نحو رضائه ووجه موارد عرفاننا إلى جانب قدسه ولقائه ، وصان مشارد كلماتنا عن حروف العلة الناقصة لاهتدائه . والصلاة والسلام على سيد أنبيائه وسند أصفيائه محمد المشتق من مصدر المحامد لتبليغ أكمل الأديان وإعلائه المؤيد بصحيح الحجج وسالم البراهين على ادعائه . وعلى أصحابه الذين كانوا لفيفا مقرونا له فى النصرة على أعدائه ، والهداية على أحبابه . صلاة مضاعفة بتضاعف الكلم فى أبوابه .

[وبعد] فيقول أفقر الورى وأضعف العبيد السيد محمد الكفوى ابن الحاج حميد لقد كنت أمطت عن قريحتى القريحة أغطية الغباوة الصريحة وبسطت بطبيعتى الجريحة ألوية الفطانة القريحة بطلائع الاقتناء من فرائد العلوم ، وذرائع الاجتناء من عدائد القروم ، سوّدت بعض الصحائف والألواح ، وكتبت شيئا من الصور والأشباح ، بصدد شرح الرسالة الموسومة بالبناء . أعلى الله درجة مؤلفها فى دار البقاء ، ولم يتيسر إعادة النظر فيه إلى هذا الآن . بل نسجت عليه عناكب النسيان فى زوايا الهجران ، وصار كأن لم يكن شيئا مذكورا باللسان . فأردت أن أثبته فى خلال السطور بلا زيادة عليه ولا قصور ، تخليصا له عن التلف والضياع ، بظنّ أنه مما لايخلو عن الانتفاع . نسأل الله أن يعفو عنا الخطايا والزلل ، ويهدينا إلى الحق ويصوننا عن الخلل . قال المصنف الفريد ، بعد التسمية والتحميد ، امتثالا بالحديث الشريف

قلنا ههنا أمور ثلاثة : أحدها الابتداء بالبسملة . وثانيها جمع البسملة والحمدلة . وثالثها تأخير الحمدلة عن البسملة إذا ذكرامعافالامتثال بالأوّل والثالث لازم و بالثانى غيرلازم فليس ترك الحمدلة بعدالبسملة كافعله المصنف خرقا للاجماع لأنه إنما انعقد الاجماع على ذكرالحمدلة بعد البسملة لاعلى ذكرها معا و يؤيد ماقلنا ماقاله بعض شراح البخارى بأن فى صحة حديث التحميد مقالا فلايصلح للحجة،وقد وقع كتب رسول الله عليه الصلاة والسلام إلى الملوك وكتبه للقضايا مفتتحة بالتسمية دون التحميد.وقال الامام النووى فى شرح مسلم: إن رسول الله عليه الصلاة والسلام كتب إلى هرقل بالتسمية فقط ولذا ذهب ابن الحاجب إلى أن لفظ الحمد إنما يحتاج إليه فى الخطب دون الرسائل والوثائق . و يمكن أن يجاب بأن الحمد حقيقة إظهار صفات الكمال ، وهو حاصل فى التسمية أو بأن تركه هضما لنفسه ، وقيل هو من قبيل الاكتفاء كما فى قوله تعالى — وجعل لكم سرابيل تقيكم الحرّ — والتقدير تقيكم الحرّ والبرد فتأمل . وقال الأستاذ : وامتثال الحديثين غير مختصّ بالكتابة بل يجوز أن يستعان بالذكر والكتابة فى التسمية و بالذكر فقط فى التحميد انتهى . ثم إن الباء فى بسم الله للملابسة أى الملاصقة والاتصال عند الزمخشرى رحمه الله وللاستعانة عند البيضاوى ، ولعل هذا هو الحق . فان قلت هذا يشعر بكون اسمه تعالى آلة فيخلّ بالتعظيم . قلنا كونها للاستعانة بمعنى أن اسمه تعالى شبيه بالآلة من حيث توقف كمال الفعل شرعا والاعتداد به عليه لا بمعنى أنه آلة حقيقية حتى يخلّ بالتعظيم . قال السيد الشريف قدّس سره فى حواشى الكشاف: إن كون اسم الله تعالى آلة ليس إلا باعتبار أنه يتوسل إليه ببركته فقد رجع إلى معنى التبرك وقد رجح الاستعانة بأنها تدلّ على أن الفعل بدون اسم الله تعالى كلافعل فهى أولى من هذه الحيثية من الحمل على التلبس انتهى والباء متعلق بمقدّرفعل خاص مؤخر أى بسم الله الخ أؤلف أوأقرأ مثلا فهى جملة فعلية على الأصح والاسم من الأسماء المحذوفة الأعجاز عند البصريين لأنه يجمع على أسماء و يجمع جمعه على أسامى كمساجد وأصله سمو بكسر الفاء وسكون العين كحمل وجمعه أحمال فظهر أنه مشتق من السموّ بمعنى الارتفاع وناقص واوى حذف آخره على غير القياس لمجرد التخفيف لكثرة استعماله ففعل به مافعل فكان ما كان . وعند الكوفيين أنه مثال واوى واشتقاقه من السمة بمعنى العلامة لأنه كالعلامة المعرّفة للمسمى فأصله وسم حذفت الواو وعوّضت تاء التأنيث فى آخره كما فى زنة وعدة أصلها وزن ووعد فهو من الأسماء المحذوفة الأوائل زيدت همزة الوصل فى أوّله لصحة الابتداء وقيل عوض عنها والأول حق لأنها لوكانت عوضا لما حذفت وثمرة الخلاف بينهما وتفصيل المذهبين فى الشرح . و إنما قال بسم الله ولم يقل بالله للفرق بين اليمين والتيمن . ولم يكتب بالألف على ماهو وضع الخط لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها والله علم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات الكمالية . واعلم أنه كما تحيرت العقول فى ذاته وصفاته فكذلك فى اللفظ الدال عليه أنه اسم أوصفة مشتق أوغير مشتق علم أوغير علم والأظهر أنه وصف فى أصله لكنه لما غلب على الذات الواجب الوجود المعبود بالحق ولم يستعمل فى غيره صار كالعلم له تعالى لاعلم لأنه إماوضع لشىء بملاحظة جميع مشخصاته وهى لاتتصور فى حق الله تعالى . وأصله إله بمعنى معبود مطلقا أومتحير فيه أومسكون أومفزوع أوملتجأ إليه فحذفت الهمزة على غير القياس وعوضت عنها الألف واللام فكان علما معهما أوكالعلم على ما عرفته آنفا وكان الألف واللام بمنزلة الحرف الأصلى فلذلك يصح أن يقال ياألله بالقطع كأنه لم يكن حرف تعريف و إلا لما جاز اجتماعهما مع حرف النداء التى هى من آلات التعريف أيضا . وقيل أصله الاله وقيل لاه بمعنى الارتفاع ولما كانت لفظة الجلالة دالة على العظمة والكبرياء المستلزمة للقهر والغلبة وتوهم منها أنه موصوف بالجلال دون الجمال ذكر بعدها وصفين: دالين على الجمال ليعلم أنه ذوالجلال والاكرام سبقت رحمته على

غضبه فقال الرحمن الرحيم . فان قلت إذا كانت لفظة الجلالة اسما للذات المستجمع لجميع الصفات الكمالية الشاملة للجلال والجمال فما فائدة ذكرهما بعدها. قلت هذا تصريح بما علم ضمنا أو من باب الاحتراس وهو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه و يسمى هذا تكميلا إطنابيا على ما تقرر فى علم المعانى والمشهور أنهما صفتان مشبهتان مشتقتان من رحم بالكسر بعد النقل إلى رحم بالضم لأن الصفة المشبهة لا تبنى إلا من اللازم لكن فى التحقيق أنهما اسمان بنيا لافادة المبالغة معناهما واحد وهو ذو الرحمة وهى فى اللغة رقة القلب والانعطاف المقتضى للتفضل والاحسان وأسماء الله تعالى وأوصافه إنما تؤخذ باعتبار الغايات التى هى الأفعال دون المبادى التى هى انفعالات فتدبر. والرحمن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى ولذا يقال يارحمن الدنيا لأنه يعمّ المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لأنه يختص بالمؤمن من قبيل يارحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا وقدم الرحمن على الرحيم لتقدم رحمة الدنيا ولأنه كالعلم من حيث إنه لا يوصف به غيره تعالى إذا كان معرفا باللام كما لا يطلق لفظة الله على غيره . ثم قال (اعلم) بخطاب عام لمن يستفيد فيتناول الواحد والكثير والحاضر والغائب والمذكر والمؤنث و إن كان أصل الخطاب لمعين لكونه قسما من المعارف و يحتمل أن يكون خاصا بمخاطب معين وعلى التقديرين يكون مجازا مرسلا من قبيل ذكر الخاص و إرادة العام أو ذكر المقيد و إرادة المطلق وفى الأوّل من قبيل إطلاق الحاضر على الغائب بعلاقة التضاد و يحتمل أن يكون استعارة مصرحة بتشبيه الغائب بالحاضر وذكر المشبه به و إرادة المشبه هكذا أفاده بعض الأفاضل وما قيل إنه خطاب لنفسه بطريق التجريد كأنّ المصنف جرد عن نفسه شخصا يخاطبه فلا يناسب المقام لأن المقام مقام الافادة والمفيد والمستفيد لا يكون كلاهما شخصا واحدا و بعبارة أوضح لا يكون شخص واحد متكلما ومخاطبا لأن خطاب الشخص لنفسه من علامة الجنون على ما بين فى محله مع أن هذا القائل اعترف كون المقام مقام الافادة والحث للمتعلمين الطالبين . فاستبان من هذا التحقيق أن المفرد أولى من أن يقال اعلموا على صيغة الجمع لعدم شموله ما دون الثلاث على الأصح بخلاف اعلم فانه يشمل الكل على ما عرفته ولذا قال اعلم (أن أبواب التصريف) أنّ بالفتح والتشديد من الحروف المصدرية التى هى إنّ وأن وما اسمها أبواب وخبرها قوله خمسة وثلاثون . فان قلت كيف يؤول الخبر بالمصدر هنا مع أن التأويلات المشهورة لا تجرى هنا . قلت يقدر الكون و يضاف إلى اسمها والخبر يكون خبرا للكون المقدر وذلك الكون يكون مفعولا لاعلم قائما مقام المفعولين على ما قاله الفاضل الجامى قدّس الله سره السامى. فالمعنى هنا اعلم كون أبواب التصريف خمسة وثلاثين والأبواب جمع باب أصله بوب قلبت الواو ألفا و يجىء جمعه على أبوبة أيضا كأفعلة وتصغيره بويب والمراد من الباب النوع. والتصريف علم لهذا الفن ولامه مزيدة للمح الوصفية أى للاشارة إلى أنه وصف فى الأصل لأنه منقول من المصدر ولامه عارضة غير لازمة لأن العلم إذا نقل عن الوصف إلى المصدر يجوز دخول اللام وعدم دخوله وليس دخوله مطردا ألا ترى أنك لا تقول فى محمد وعلى المحمد والعلى وهذا أحد الأقسام الثلاثة للعلم. وثانيها ما يمتنع استعماله مع اللام إذا لم يقع اشتراك اتفاق وهو ما لم يكن فى الأصل المنقول عنه لمعنى المدح أو الذم كزيد وعمرو . وثالثها ما يسمى علما اتفاقيا وهو ما كان فى الأصل اسم جنس خص بفرد منه لخاصية اقتضت ذلك التخصيص يعنى كونه علما ليس بوضع واضع بل بكثرة الاستعمال مع الاضافة أو اللام فى شىء بعينه و يسمى هذا القسم علما غالبيا أيضا فعلم أن هذا القسم على نوعين النوع الأول ما استعمل باللام كالصعق لشخص أصابه صاعقة والعيوق لكوكب مضىء مائل إلى الحمرة يذهب خلف الثريا ولا يتقدمه والنوع الثانى كابن العباس وابن الزبير. إذا عرفت هذا فاعلم أن التصريف ليس من العلم الاتفاق بل من العلم القصدى الذى يجوز دخول

(اعلم أن أبواب التصريف) بخطاب عام لكلّ من يتأتى منه العلم على سبيل البدل مجازا أو لكل من يطلب معرفة أبواب التصريف كذلك أو هو خطاب لنفسه بطريق التجريد كأنه جرّد عن نفسه شخصا يخاطبه وإنما صدّر الكتاب به تنبيها على أن ما يذكر فيه مما يعتنى بشأنه و يهتم لتحصيله وذلك لأن العاقل لا يأمر بعلم شىء غير معتنى بشأنه و إن كان قد يخبر عنه ففى الأمر به تنبيه على ذلك ولذلك كان عادة القوم تصدير الكلام المهتم به وفائدة هذا التنبيه حث الطالب على التعلم والحفظ والضبط . والتصريف فى اللغة التغيير، وفى الاصطلاح حده يجىء لمعنيين الأول تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة والثانى اسم لفنّ الصرف وهو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التى ليست باعراب فالمراد به ههنا أحد المعنيين الاصطلاحيين فعلى الأول يكون المعنى أن أنواع الكلمات المتصرفة وعلى الثانى أن أنواع الكلمات المبينة فى علم الصرف

اللام

(خمسة وثلاثون بابا) اعلم أن هذا مبنى على كون المراد بالأبواب أبواب المشتقات أو الأفعال خاصة و إلا فأبواب مطلق الكلمات كثيرة جـدا بل أبواب المشتقات والأفعال أيضا ترتقى إلى أحد وأربعين بابا كما صرح به الفاضل البركوى وسنذكره إن شاء الله تعالى ثم إن تلك الأبواب الخمس والثلاثين ضربان مجرد ومزيد فيه والأول قسمان ثلاثى ورباعى والثانى أيضا قسمان مزيد على الثلاثى ومزيد على الرباعى ومزيد الثلاثى نوعان ملحق وغير ملحق والملحق ثلاثة أنواع ملحق بدحرج وملحق بتدحرج وملحق باحرنجم فأشار المصنف رحمه الله تعالى إلى الكل فقال (ستة منها) أى من تلك الأبواب (الثلاثى المجرد) قدّمه لأصالته وهو ما كان ماضيه المفرد المذكر الغائب على ثلاثة أحرف . واعلم أن الثلاثى بضم الثاء الأولى شاذ لأنه منسوب إلى الثلاثة فالقياس فتح الثاء وقد يقال إنه منسوب إلى الثلاث بضم الثاء الأولى ومد اللام الذى لاتكرار فيه على ماهو مذهب سيبويه ولو بنى الأمر على مذهب غيره فهى مجاز من قبيل الاستعمال فى جزء المعنى إلا أنه تكلف . وأقول يمكن أن يقال إنه منسوب إلى الثلاث

اللام فيه كالحسن والحسين وغيرهما لأنك قد عرفت أنه فى الأصل مصدر نقل عنه وجعل علما لهذا الفن ، وهو علم يعرف به أحوال أبنية الكلم التى ليست باعراب لما بينها من المناسبة لأن التصريف فى الأصل التغيير وفى هذا العلم تغيرات الكلمات وقد عرفه بعضهم كالزنجانى بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لاتحصل إلا بها والحمل على معناه الأصلى المنقول عنه بعيد وخلاف الظاهر . فحاصل المعنى أن أنواع الكلمات المبنية فى علم التصريف (خمسة وثلاثون) على مقتضى ترتيبه لأنه عد الثلاثى ستة ومازيد عليه خمسة وعشرين والرباعى واحدا ومازيد عليه ثلاثة فالمجموع خمسة وثلاثون و إن زاد البعض أونقص على ماسنبينه إن شاء الله تعالى (بابا) . فان قلت هذا مستدرك بعد ذكر الأبواب فى قوله إن أبواب التصريف . قلنا ذكر بعض الشارحين أنه تميز للتأكيد وقال العلامة التفتازانى فى المطول إن ذراعا فى قوله تعالى ـ ذرعها سبعون ذراعا ـ تميز للتأكيد وقال الفاضل السيالكوتى فى حاشيته قوله للتأكيد أى مجازا و إن كان وضع التميز لدفع الابهام هذا إذا كان المراد من ذرعها ذراعها ، وأما إذا كان المراد منه مذروعها أى ذات السلسلة فالتميز على حقيقته وأقول وفيما نحن فيه أيضا يجوز أن يكون التميز على حقيقته لأنه لما ذكر الأبواب على صيغة الجمع وقع الابهام بأن الأبواب هل هى معتبرة على طريق الجمعية أو على طريق الانفراد فان اعتبرت على طريق الجمعية يلزم أن تكون الأبواب مائة وخمسة أو أزيد لأن أقل الجمع ثلاثة و إذا ضربت الثلاثة فى الخمسة والثلاثين يكون المجموع مائة وخمسة و إذا اعتبرت على طريق الانفراد يكون المجموع خمسة وثلاثين فأزال ذلك الابهام بقوله بابا . يعنى أنه معتبر على الانفراد فثبت أن التميز على حقيقته وهذا كما يقال فى مثل الأزمنة الثلاثة ان الثلاثة تابع للزمان الذى هو مفرد معدوده ولايتبع لفظ الأزمنة لأنه لو كان تابعا للفظه لاختل الغرض لأنه يقتضى أن تكون الأزمنة تسعة أو أزيد لأن أقل الجمع ثلاثة فاذا ضربت الثلاثة فى الثلاثة يكون الحاصل تسعة وهو خلاف المقصود خذ هذه القاعدة فانها تنفعك فى مواضع كثيرة (ستة) مبتدأ لتخصصه بالصفة أعنى قوله (منها) أى من الأبواب الخمسة والثلاثين وخبره قوله (الثلاثى) أى ستة كائنة منها الثلاثى أى المنسوب إلى ثلاث من غير اعتبار التكرار أى ثلاثة ثلاثة و يجوز أن يكون مجرد اصطلاح ونسبته لفظية كالكرسى وكذا الرباعى وأمثالهما (المجرد) أى الخالى عن الزيادة لأن التجريد بمعنى التجرد والخلو أومبنى على تنزيل الامكان منزلة الوجود كما فى فلان ضيق فم البئر إذا حفرها ضيقة الفم وفى سبحان الذى صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل و إنما انحصرت الأبواب فى الستة لأن عين الماضى منه إما مفتوح أومكسور أومضموم فان كان مفتوحا فلايخلو إما أن يكون عين مضارعه مفتوحا أومكسورا أومضموما والأول الباب الثالث والثانى الباب الثانى والثالث الباب الأول و إن كان عين الماضى مكسورا فلا يخلو إما أن يكون عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أومضموما والأول الباب الرابع والثانى السادس والثالث ساقط للزوم اجتماع الثقيلين المتغايرين فى باب واحد و إن كان مضموما فعين مضارعه إما مضموم أو مكسور أو مفتوح والأول الباب الخامس وكل من الثانى والثالث ساقط لأن فعل بالضم لما اختص بأفعال صادرة من الطبع على نهج واحد كالحسن والكرم لم يرتضوا مخالفة عين مضارعه إيماء إلى ذلك فاذا سقط ثلاثة من التسعة المحتملة بقى ستة . لا يقال الاحتمالات ترتقى إلى أزيد من التسعة باعتبار حركات الفاء وسكونها ولام الفعل كذلك وسكون العين . لأنا نقول الفاء لا يكون إلا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة أخف واللام والعين لا يكونان إلا متحركين لئلا يلزم التقاء الساكنين فى نحو ضربت وضربن والحركات

الذى فيه تكرار فانه اسم لكلمات معدودة ركبت من الحروف الثلاثة لا لكل واحدة منها فلا تجوّز أصلا أو نقول إنه مجرد اصطلاح ونسبته لفظية كالكرسي وهكذا الكلام في الرباعي والخماسي والسداسي . فان قلت : مقتضى العقل كون أبواب الثلاثي ستة وتسعين وأربعة آلاف باعتبار الحركات والسكنات في الماضي والمضارع فما وجه كونها ستة . قلت اعتبار الفاء واللام ساقط أما الفاء فلأنه مفتوح أبدا في الماضي لتعذر الابتداء بالساكن واستثقال الضم والكسر وساكن في المضارع لئلا يلزم توالى أربع حركات في كلمة واحدة وتعيين

الفاء به لقربه من سببه وهو حرف المضارعة وأما اللام فلأنه مفتوح في الأوّل ومرفوع في الثاني وسكون العين أيضا ساقط أما في الماضي فلدفع الالتباس بالمصدر عند الوقف واتصال الضمير إذ الأصل الغالب في مصدر الثلاثي هو الفعل لكثرته والرجوع إليه إذا أريد المرة وأما في المضارع فلدفع التقاء الساكنين فان الفاء فيه ساكن كما مر فلم يبق إلا حركة العين والحركة ثلاثة فاعتبرت كل واحدة منها في الماضي فحصل ثلاثة أبنية الماضي ولما كان الفتح أخف استعمل في معان كثيرة وأشير إليها بتحريك عين المضارع بالحركات الثلاثة أيضا ولما لم يكثر المعنى في الكسر كثرته في الفتح وثقل الصعود من الكسرة إلى الضمة سقط ضم المضارع عند كسر الماضي وأما الضم فلما كان وضعها للصفات اللازمة وأفعال الطبائع المسلوب عنها اختيار صاحبها لمناسبة بينهما في اللزوم التزم الضمة في عين المضارع أيضا تحقيقا لمقتضى تلك المناسبة فلم يوجد من الأبواب الثلاثة إلا ستة

[الباب الأوّل] أى من الستة أصله أوأل على وزن أفعل مهموز العين قلبت الهمزة واوا على غير القياس وأدغمت أو أأول من أوّل قلبت همزته واوا وأدغمت أوول على وزن فوعل قلبت الواو الأولى همزة وأدغمت أوول بالواوين أدغمت الأولى في الثانية بعد سلب حركتها ثم زيدت الهمزة لتعذر الابتداء بالساكن فصار أوّل والباب أصله بوب قلبت واوه ألفا يدل عليه جمعه على أبواب وتصغيره على بويب وهو ههنا بمعنى النوع كما في قوله عليه الصلاة والسلام «من خرج ليطاب بابا من العلم» أى نوعا

منحصرة في الفتح والكسر والضم على ما عرفته آنفا ، وأما ماذكره السائل ففرض احتمال محض ولذا تركنا تلك الاحتمالات الفرضية .

[الباب الأوّل] اللام حرف تعريف فان أشير بها إلى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهى لام العهد الخارجى وإن أشير إلى مفهومه وحقيقته فلا يخلو إما أن يؤخذ ذلك المفهوم من حيث هو هو باعتبار حضوره وتعينه في الذهن من غير اعتبار تحققه ووجوده في الخارج فهى لام الجنس والحقيقة وإما أن يؤخذ من حيث تحققه ووجوده في الخارج بمعونة القرائن فحينئذ إن دلت القرينة على تحققه في بعض غير معين فهى لام العهد الذهنى كقوله تعالى حكاية ـ فأكله الذئب ـ وإن لم تدل على بعض نقول إن ذلك المفهوم متحقق في الجميع لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فهى لام الاستغراق فالمأخوذ في كل من الثلاثة هو المفهوم من حيث الحضور والتعين فالاختلاف الواقع في المعانى الثلاثة اختلاف بالاعتبار والأخذ فقط لا اختلاف بالذات هذا هو المختار عند المحققين إذا عرفت هذا فاللام في الباب للعهد الخارجى وهى لام قصد بها الاشارة إلى حصة معينة من مفهوم مدخولها ثم إن الحصة المعينة المدلولة بلام العهد لا يجب أن تكون شخصية وجزئية بل قد تكون نوعية كما في إرادة الروى من الانسان إذ الحصة بمعنى القسم والأخص من المفهوم والقسم والأخص لا يجب أن يكون جزئيا حقيقيا ثم ذكر تلك الحصة أعم من أن يكون صراحة أو كناية وهنا ذكر كناية في قوله ستة منها فوجه الكناية أن المراد منه ستة أبواب أو المعنى ستة من الأبواب الخمسة والثلاثين والأبواب جمع وهو ما يدل على المجموع والفرد في ضمنه . فان قلت الباب الأوّل الذى هو حصة من الأبواب أهو من قبيل الشخصى أم من قبيل النوعى . قلنا هو من قبيل الثانى لأن الباب الأوّل نوع تحته الكلمات التى هى الأشخاص كنصر ينصر وخرج يخرج وغيرهما . فان قلت كون الباب بمعنى النوع أحقيقة أم مجاز . قلنا قال بعض شراح الملتقى الباب في اللغة بمعنى النوع اهـ . أقول هذا مخالف لما ذكر في كثير من كتب اللغة من أنه مدخل الدار أو الحجرة مثلا ولذا قال الأستاذ روح الله روحه وأسكنه بحبوحة جنانه ثم في استعمال الباب في النوع استعارة مصرحة أصلية وقوله الأوّل ترشيح أو تجريد . والأوّل في اللغة نقيض الآخر أصله وول أدغمت الواو الأولى في الثانية بعد سلب الحركة ثم زيدت الهمزة في أوّله لتعذر الابتداء بالساكن وله استعمالان : أحدهما بمعنى قبل ويكون منصرفا . وثانيهما أن يكون صفة أو أفعل تفضيل بمعنى الأسبق فيكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل ، وفي الاصطلاح ما يكون سابقا على الغير غير مسبوق بالغير والسبق هنا بالذكر فلا يستغنى الأمر عن قيد الأوّل لأنه لا تعلم الأولية بناء على أن لام العهد لا يشار بها إلى أوصاف المعهود بل إلى ذاته ولو كانت الأوصاف

(فعل يفعل) بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر قدّم هذا الباب على الباب الثانى لكثرة لغاته ومعانيه ولأنّ عين مضارعه مضموم وعين مضارع الثانى مكسور والضم أقوى الحركات والكسر أضعفها فقدّم الأقوى على الأضعف ولأنّ الضم علوى والكسر سفلى والعلوى لشرفه قدّم على السفلى قيل ولأن يفعل من فعل سماعى وقياسى والسماعى مقدّم على القياسى وفيه نظر واختصّ الماضى والمضارع بالذكر واكتفى بهما لأن امتياز الأبواب بعضها عن بعض إنما يكون بهما و إلا فالباب يطلق عليهما وعلى مايتصرف منهما جميعا و يمكن أن يقال إن الباب عبارة عنهما فقط وأما مايتصرّف فمن الملحقات حيث لا إثبات فيه لبعضهم عن بعض كما فى الماضى والمضارع و يدلّ عليه قولهم الباب الأوّل فعل يفعل مثلا و يمكن أن يقال أيضا إن المصنف أراد تعداد أبواب الأفعال خاصة ولذا لم يتعرّض للأسماء وأما ذكر المصادر فى المزيدات فاستطرادى وتنبيه على قياسية مصادرها قيل أبواب الثلاثى قد نطلق على الأوزان الماضية فقط. ثم اعلم بأنهم لما احتاجوا إلى الوزن وضعوا له الفاء والعين واللام واختاروا هذه الحروف ليكون فيه من الشفة والوسط والحلق التى هى المخارج الكلية ولأن فعل أعم الأفعال وكثير الاستعمال ثم إنهم يعبرون بهذه الثلاثة عن الأصول فاذا زادت على الثلاثة فبلام ثانية وثالثة و إذا كان فى الموزون زائد فان كان مكررا وقصد تكراره فيعبر بلفظه وكذا إذا لم يكن مكررا ولم يكن مبدلا من تاء الافتعال و إن كان مبدلا منها فيعبر بالتاء و إن كان مكررا ولم يقصد التكرار فيعبر بما تقدم و إن كان من حروف الزيادة ثم إن كان فى الموزون قلب فى الزنة مثله وكذلك الحذف والتقديم والتأخير فوزن الباب الأوّل فعل يفعل (وموزونه) أى موزون فعل يفعل أو موزون الباب الأوّل والثانى أقرب و إن كان أبعد أى مايوازنه فى الحركات والسكنات (نصر ينصر) مثلا واختار هذا لكونه من النصر الذى فيه اليمن فان معناه أعان قال فى القاموس نصر المظلوم نصرا أعانه. واعلم أن المصنف رحمه الله تعالى لم يتعرّض للمصدر فى هذه الأبواب الثلاثية لكونه سماعيا غير مندرج تحت ضابط إلا أنّ الغالب فى فعل بفتح العين فعل بسكونه وفى فعل بكسر العين فعل بفتحتين وفى فعل بضم العين فعالة بفتح الفاء كذا ذكره الفاضل البركوى فى كفايته، ثم اعلم أنه لا يجىء من هذا الباب المثال واللفيف مطلقا والأجوف والناقص اليائيان والمهموز العين واللام بل يلزم الأجوف والناقص الواويين والمضاعف المتعدّى والصحيح (وعلامته) أى علامة الباب الأوّل يعنى مايعلم به هذا الباب

الأوصاف لازمة لأنه فرق بين ملاحظة الشىء وحصوله على ماحققه الفاضل العصام ثم المراد من النوع الذى أريد من الباب ليس النوع المنطقى بل نوع لغوى تدبر (فعل يفعل) هذا بمجموعه خبر لقوله الباب الأوّل. فان قلت كيف يكون المجموع خبرا من غير عطف يفعل على فعل. قلت هذا المجموع علم الجنس مايوزن به من الصيغ من الماضى والمضارع واسم الفاعل والمفعول والأمر والنهى وغيرها من الكلمات المتصرفة التى تجىء من الباب الأوّل وكذلك نظائره ولذا يقال نصر أو ينصر أو ناصر مثلا من الباب الأوّل ولا يقال لكل واحد منها هو باب أوّل. فان قيل إذا كان فعل يفعل علما فمن أىّ قسم من أقسام الكلمة. قلت هو من قسم الاسم لأنه وضع للكلمات المذكورة بوضع نوعى ونظيره أسامة علم لجنس الأسد على مابيناه فى شرحنا على الوضعية. فان قلت لم اختاروا فعل يفعل للوزن دون سائر الأفعال. قلنا لوجود الحروف الثلاثة فيه من المخارج الثلاثة أعنى الشفة والفم والحلق لأنّ الفاء شفوى والعين حلقى واللام فمىّ مع أنه أعمّ الأفعال من جهة المعنى لأنه يقال فعل النصرة وفعل الضرب والجلوس وغيرها هذا ماقالوا ولكن هذا منقوض بعمل لأنه كفعل فى جميع ماذكر تأمل (وموزونه) المراد بالوزن هنا الوزن التصريفى وهو مايعتبر فيه مقابلة المتحرّك بالمتحرّك والساكن بالساكن مع التعبير عن الأصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه لا الوزن العروضى الغير المعبر فيه بهذا والضمير إما راجع إلى الموزون به ويعبر عنه بالوزن والميزان وقد عرفته فالتقدير هذا موزون به وموزونه و إما راجع إلى الباب الأوّل والأوّل أقرب لفظا ومعنى (نصر ينصر) مثلا لأنّ الموزونات كثيرة ونصر ينصر واحد فنصر كفعل فى الحركات وعدد الحروف وينصر كيفعل فيهما وفى السكون. فان قلت لم لم يذكر المصدر. قلت تنبيها على أنّ مصدر الثلاثى إن كان غير ميمى غير مندرج تحت الضابطة لكونه سماعيا وما بينوا من أنّ المصدر من الباب الأوّل هكذا ومن الثانى كذا إلى آخر ماقالوا فهو مبنى على الغالب يعنى أنّ بيانهم هذا أكثرى لا كلى فلا يكون قياسيا على ماذكره أئمة اللغة و إنما جاء من هذا الباب الصحيح والأجوف والناقص الواويان والمضاعف التعدى ولا يجىء ماعداها من الأقسام السبعة على ماقالوا (وعلامته) الواو إما استئنافية أو عاطفة أو اعتراضية والضمير راجع إلى الباب الأوّل أى مايعلم به الباب الأوّل إذ العلامة فى اللغة الأمارة كالمنارة للمسجد على مابينه ابن مالك فى شرح المنار و إنما لم يقل وخاصته لأن الخاصة تطلق على مايوجد فى الشىء ولا يوجد فى غيره و يجوز انفكاكه وتكون شاملة وغير شاملة وأما العلامة

فقد تطلق على مايوجد فى الشئ وفى غيره و يمتنع انفكاكه وتكون شاملة ولما امتنع انفكاك
كون عين الماضى مفتوحا وعين المضارع مضموما من الباب الأول وكان شمول ذلك الكون لجميع
أفراد الباب الأول لازما عبر المصنف عن ذلك الكون بالعلامة دون الخاصة فتفطن فتح الله عليك
(أن يكون عين فعله) وهذه الجملة أعنى قوله أن يكون عين فعله مفتوحا ومضموما خبر لقوله
وعلامته بعد التأويل بالمصدر أى كون عين فعله والجملة الكبرى اسمية لامحل لها استئنافية
أومعطوفة على جملة سابقة أواعتراضية وضمير فعله راجع إلى الباب الأول والمراد بالفعل بكسر الفاء
الاصطلاحى وهو كلمة دلت على معنى فى نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وأما بالفتح فمصدر فعل
يفعل على ماقاله السعد فى شرح الزنجانى ثم إن الفعل إما علاجى إن احتيج فى حدوثه إلى تحريك
عضو كضرب وشتم و إما غير علاجى إن لم يحتج كعلم وظن (مفتوحا فى) الفعل (الماضى) وهو
الفعل الذى دل على معنى وجد فى الزمان الماضى . فان قيل هذا التعريف دورى لذكر الماضى فيه .
قلنا المراد من المعرف صناعى والماضى المذكور فى التعريف لغوى فلا دور والمراد من الدلالة الدلالة
الوضعية فلاينتقض التعريف جمعا بقولنا إن ضربت ضربت ومنعا بلم يضرب لأن دلالة الأول على
الاستقبال ليست بالوضع بل بواسطة إن الشرطية ودلالة الثانى على الزمان الماضى أيضا ليست بالوضع بل
بدخول لم والمراد بالماضى الذى هو المعرف ما يكون متصرفا فلاينتقض جمعا بنعم وبئس وليس وعسى
لأنها غير متصرفة فلايضر خروجها عن التعريف . و يمكن أن يجاب بأن هذه الأفعال تدل على الزمان
فى أصل الوضع والتجرد عارض فلا اعتداد به كما فى صيغ العقود نحو بعت واشتريت على ماذكره السعد
رحمه الله (ومضموما فى) الفعل (المضارع) وهو ما كان فى أوله إحدى الزوائد الأربع بشرط أن تكون
تلك الحروف زائدة على الماضى وهى حروف أتين فلاينتقض بمثل نصر فان النون فيه و إن كان من
حروف أتين إلا أنه ليس بزائد على الماضى . واعترض على هذا التعريف بمثل يزيد و يشكر و يعوق
و يغوث أعلاما لأنها لايصدق عليها المعرف أعنى المضارع مع أن التعريف صادق عليها فلا يكون مانعا
لأغياره . وأجيب بأن هذه داخلة فى المعرف بحسب أصل الوضع لوجود حرف المضارعة فيها لأن كل واحد
منها مضارع فى الأصل والاسمية عارضة فلا اعتبار ثم إن المضارع يصلح بحسب الاستعمال لأحد الزمانين
الحال والاستقبال و يحتملهما لكونه مشتركا بينهما بالوضع اشتراكا لفظيا على ماذهب السيد السند
قدس سره وهو الأصح ولذا يحتاج إلى القرينة فى استعمال أحدهما كلفظ ما والآن للحال ومثل غدا
ولن ولا والسين وسوف للاستقبال ، وقيل حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال ، وقيل بالعكس
و إنما سمى مضارعا لمضارعته ومشابهته لاسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا على الأصح كما بين فى محله
(و بناؤه) الواو فيه كالواو فى وعلامته . والظاهر أن إضافة البناء إلى الضمير الراجع إلى الباب الأول
لامية كغلام زيد وعلم الفقه لأن البناء عام والباب الأول خاص و إضافة العام إلى الخاص لامية وعموم
البناء هنا لكونه شاملا للباب الأول وغيره من الأبواب لأن البناء عبارة عن عدد حروف الكلمة
المرتبة مع حركتها وسكونها باعتبار الوضع فيشمل الأبواب كلها قبل الاضافة و بعدها يختص بالباب
الأول مثلا . والمعنى و بناؤه المختص بالباب الأول كائن (للتعدية) أى لأن يتعدى أو يجىء لها يعنى أن
بناءه منقسم على قسمين : الأول متعد وهو ما يكون فهم معناه موقوفا على ذكر المتعلق وأفراد هذا
القسم كثيرة و إليه أشار بقوله (غالبا) أى كونا غالبا و يجوز أن يكون حالا من فاعل الظرف .
والقسم الثانى لازم وهو مالا يكون فهم معناه موقوفا على ذكر المتعلق وأفراده أقل بالنسبة إلى القسم
الأول و إليه أشار بقوله (وقد يكون) أى بناء الباب الأول (لازما) أى غير موقوف على ذكره وكلمة

(أن يكون عين فعله) الاصطلاحى والمراد من العين مايقابل عين الوزن و يحتمل أن يكون المراد من الفعل الفاء والعين واللام المركب منها يعنى الوزن و يمكن أن يفعل لفظ فعل اسم لما يقابل عين الوزن كما قيل فى لفظ عين الفعل والظاهر أن يكون العين (مفتوحا فى الماضى ومضموما فى المضارع و بناؤه) أى مايبنى من هذا الباب . وقيل ذلك الباب وضع (للتعدية) وقوله (غالبا) مصروف إلى قوله و بناؤه لا إلى قوله للتعدية لئلا يشعر بجواز كون الأمثلة التى تكون متعدية لازمة فى بعض الأوقات والتى تكون لازمة متعدية فى غالب الأوقات و إن كان ظاهر قوله (وقد يكون لازما) يشعر بذلك بناء على ما نقل عن القطب فى المحاكمات معترضا على الامام أن قد إنما يدل على تبعيض الأوقات لاعلى تبعيض الأحكام

قد هنا للتقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل أى قلما يصدق وقلما يجود وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى ـ قد يعلم ما أنتم عليه ـ أى ما أنتم عليه أقل معلوماته تعالى على ما فى المغنى فكلمة قد هنا يجوز أن تكون لتقليل الفعل فيكون المعنى قلما يكون بناء الباب الأوّل لازما ويجوز أن تكون لتقليل متعلقه فيكون المعنى أن بناء اللازم أى الكلمات اللازمة أقلّ من بناء الباب الأوّل أى أقلّ من كلماته على ما أشرنا إليه والأوّل أظهر بحسب العبارة والثانى أنسب بحسب المرام عند من هو عارف بأسلوب الكلام ، خذ هذا فان الشارحين قد غفلوا عن هذا التحقيق فى هذا المقام ووجهوا بما لا يرضى به صاحب هذا الكلام . واعلم أنه قد يوجد لغة فى باب واحد متعد ولازم كالنقص قال فى مختار الصحاح نقص الشىء من باب نصر ونقصانا أيضا ونقصه غيره يتعدى و يلزم يعنى يكون متعديا ولازما . قلت النقص مصدر المتعدى والنقصان مصدر اللازم والمتعدى يتعدى إلى مفعولين تقول نقصه حقه قال الله تعالى ـ ثم لم ينقصوكم شيئا ـ وأما قولك نقص المال درهما والبرّ مدّا فدرهما ومدا تمييز انتهى كلامه وكذا الزيادة من الباب الثانى يتعدى و يلزم قال فى المختار أيضا الزيادة النمو وبابه باع وزيادة أيضا وزاده الله خيرا . قلت يقال زاد الشىء وزاده غيره ولازم ومتعدّ إلى مفعولين وقولك زاد المال درهما والبرّ مدا فدرهما ومدا تمييز انتهى وقد يكون فى بابين يكون من أحدهما متعديا والآخر لازما مثل حزن بالضم فهو محزون من الباب الخامس أيضا وحزن بالكسر فهو حزين من الباب الرابع فمن الأوّل قوله تعالى ـ لا يحزنهم الفزع الأكبر ـ ومن الثانى قوله تعالى ـ ولا هم يحزنون ـ كذا قال الأستاذ رحمه الله ، لكن فى المثال الأخير نظر تأمل وكذا كلمة حرم يتعدى و يلزم و يجىء من الباب الخامس ومن الثانى فمن الخامس لازم ومن الثانى متعدّ والتمثيل فى الشرح (مثال) الفعل (المتعدى) فان قلت ما الفرق بين المثال والشاهد . قلت المثال هو الجزئى الذى يذكر لإيضاح القاعدة الكلية وإيصالها إلى فهم المستفيد ، والشاهد هو الجزئى الذى يذكر لاثبات القاعدة الكلية مع الإيضاح بشرط أن يكون من القرآن أو الحديث أو من كلام من يوثق به فبينهما عموم وخصوص مطلق فالشاهد أخص مطلقا لكونه مشروطا بالشرط المذكور على ما ذكره العلامة التفتازانى فى المطوّل وبينه فى هامشه عليه فكلّ شاهد مثال من غير عكس كلى . ثم الغرض من التمثيل رفع الحجاب عن معنى الممثل له وإبرازه فى معرض الشاهد (نحو نصر زيد عمرا) بالألف لا بالواو . والنحو له معان القصد والجهة والمقدار والمثل والنوع فهذه خمسة معان يجمعها على الترتيب قول الشاعر :

نحونا نحو دارك ياحبيبي لقينا نحو ألف من رقيب
وجدناهم جياعا نحو كلب تمنوا منك نحوا من شريب

والمعنى قصدنا جهة دارك يا محبوبى ولقينا مقدار ألف من رقيب وعدوّ ووجدناهم أى الرقيب الكثير جياعا هو ضدّ الشبعان نحو كلب أى مثل كلب تمنوا أى شاءوا على سبيل التمنى منك ياحبيبي نوعا من شراب . وقد يجىء بمعنى الصرف نحو نحوت بصرى إليه أى صرفته اليه ويجىء اسم القبيلة يقال لهم بنو نحو وهم قوم من العرب . و يطلق على فنّ مخصوص تعرف به أحوال الكلمة من حيث الاعراب والبناء على ماذكره السكاكى فى المفتاح والمراد هنا معنى المثل . فان قلت إن لفظ النحو بعد ذكر لفظ المثال زائد لا طائل تحته بل هو قيد مفسد يقتضى أن لا يكون نفس نصر زيد عمرا مثالا للمتعدّى بل المثال نحوه وشبهه وليس كذلك بل المثال نفسه ونحوه معا . قلنا لا نسلم أنه زائد وقيد مفسد بل هو قيد لازم يستعمل فى تكثير الأمثلة فأصل التركيب مثال المتعدّى نصر زيد عمرا ونحوه بطريق عطف النحو المضاف إلى ضمير يرجع إلى هذا التركيب ثم حذف المضاف إليه الذى هو الضمير فبقى ونحو ثم حذف حرف العطف وقدم المضاف الذى

(مثال المتعدى) مثال هو الجزئى الذى يذكر لإيضاح القواعد وإيصالها إلى فهم المستفيدين . وأما الشاهد فهو الجزئى الذى يستشهد به فى إثبات القواعد لكونها من القرآن والحديث أو من كلام من يوثق به فهو أخص من المثال ثم إن التمثيل إنما يصار إليه لرفع الحجاب عن معنى الممثل له وإبرازه فى صورة الشاهد ليساعد فيه الوهم العقل لأن معنى الصرف إنما يدركه العقل مع منازعة من الوهم لأن من طبع الوهم الميل إلى المحسوسات وحبّ المحاكات ولذلك شاعت الأمثال فى المعقولات (نحو نصر زيد عمرا) إيراد لفظ نحو بعد لفظ مثال إشارة إلى كثرة الأمثلة فان مثل ذلك لتلك الاشارة أسلوب شائع فسقط ما قيل الظاهر أن إيراده بعد ذكر لفظ المثال زائد كما لا يخفى

(ومثال اللازم نحو خرج زيد) فان قلت قد مرّ نظامثل هذه العبارة لتكثير الأمثلة وقدسبق أن أمثلة اللوازم من هذا الباب قليلة فما هذا إلا تناقض. قلت قلتها بالنسبة إلى أمثلة التعدية وكثرتها في نفسها فلا تناقض ثم لما انجر البحث إلى المتعدّي واللازم عرفهما بقوله (المتعدّي هو ما) كناية عن الفعل الاصطلاحي بقرينة المقام (يتجاوز) فيه (فعل الفاعل) المضاف إليه محذوف تقدير الكلام فعل فاعله حذف وعوض عنه أل والمراد بالفعل ههنا هو الفعل اللغوي (إلى المفعول به) الضمير فيه راجع إلى الألف واللام لأنه موصول بمعنى الذي والمراد بالفاعل والمفعول به ههنا ليس ماهو المصطلح في علم النحو بل المراد بالفاعل ذات يقوم به الفعل وبالمفعول به ذات يقع عليه الفعل ثم في هذا التعريف نظر. أما أولا فلأنه لا يصدق على ضرب في قولنا ما ضرب زيد عمرا إذ الضرب ههنا لم يتجاوز إلى المفعول به بل لا يصدق على فرد من أفراد المعرف أو الضرب مثلا في قولنا ضرب زيد عمر لم يتجاوز إلى عمرو وإلا لكان عمرو ضاربا وزيد غير ضارب إذ التجاوز هو الانفصال عن شيء والاتصال إلى شيء آخر. والجواب أن معناه أن المتعدي ما يدل على معنى يتجاوز الذهن عن تصوّره وعن تصوّر محل صدوره أعني الفاعل إلى المفعول به. والحاصل أن المضاف محذوف والتقدير يتجاوز تصوّر فعل الفاعل وقد يقال مجيبا عن الأول إن كون ضرب متجاوزا في بعض المواضع كاف في كونه متعدّيا. وفيه أنه يستلزم أن يكون الفعل المستعمل لازما ومتعديا دائما وأيضا لو اكتفى بهذا في جانب اللازم أيضا

هو النحو على هذا التركيب وشاع بين المؤلفين لتلك الاشارة حتى كأنه حقيقة عرفية على ما نقل الأستاذ عن أستاذه محمد الأمين الاسلامبولي . وتوضيح المثال أن نصر فعل ماض وزيد فاعله وعمرا مفعوله ولاشك أن فهم المعنى يتوقف على ذكر متعلقه لأن النصرة تقتضي الناصر والمنصور يقال نصره أي أعانه ونصر الغيث الأرض أي أعانها قال أبو عبيدة في قوله تعالى – من كان يظن أن لن ينصره الله – أي لن يرزقه على ما ذكره التفتازاني في شرح الزنجاني . واعلم أنه مما ينبغي أن ينبه عليه أن عمرا الواقع مفعولا هنا لم يكتب بالواو لأن الواو الواقعة فيه للفرق بين عمر وعمرو والفرق بينهما واضح حين كونهما مفعولا لأن عمرا إذا كان منصوبا ومفعولا يكتب بالألف منونا لكونه اسما مفردا منصرفا وعمر يكتب بلا ألف ولاتنوين لكونه غير منصرف للعدل التقديري والعلمية فلا يحتاج في الفرق بينهما إلى الواو الفارقة وكثير من المحصلين لم يفهموه ويكتبونه بالواو في الأحوال الثلاث (ومثال) الفعل (اللازم نحو خرج زيد) وتوضيح المثال أن خرج فعل وزيد فاعله ولاشك أن فهم المعنى لم يتوقف على شيء غير الفاعل إذ الخروج معنى لم يتوقف على غير زيد ولم يتجاوزه فبذلك الاعتبار يكون لازما وسيجيء تفصيله إن شاء الله تعالى (المتعدي) أي جنس الفعل المتعدي وإنما لم تعطف هذه الجملة على ماقبلها لأنها جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى لأنه لما قال وبناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما فكأنه قيل وما المتعدّي واللازم. فأجاب بقوله المتعدّي كذا واللازم كذا ولذا فصل هذه الجملة عما قبلها كما يفعل في الجواب عن السؤال على ما تقرر في علم المعاني وإنما قدم المتعدّي على اللازم لأن مفهوم المتعدّي وجودي ومفهوم اللازم عدمي والوجودي أشرف فيناسب التقديم (هو ما) أي الفعل الاصطلاحي لأن تعيين الموصول بمعونة المقام سنة سنية وعادة قديمة على ما قال الفاضل العصام وغيره (يتجاوز) لم يقل يتعدّى كما قال الزنجاني حذرا عن الدور . فان قلت يرد على تعريف المصنف أيضا بأنه تعريف الشيء بمرادفه إذ هو يوجب الدور أيضا وتغيير اللفظ لا يدفع الدور على ما أشار إليه التفتازاني في شرح المقاصد . قلنا هو مدفوع بأنه جائز عند كون أحد المترادفين أجلى من الآخر كقولهم الغضنفر الأسد والقود القصاص لكون هذا التعريف تعريفا لفظيا على ما في كتب الأدب (فعل الفاعل) الفعل هنا بالفتح لغوي بمعنى الحدث على ما بيناه آنفا والعائد إلى الموصول محذوف والتقدير ما يتجاوز فعل الفاعل فيه كقوله تعالى فاصدع بما تؤمر أي به فحينئذ يجوز أن يكون المراد من الفاعل ذاتا يقوم بها الفعل ومن المفعول ذاتا يقع عليها الفعل كما يجوز أن يكون المراد منهما ماهو المصطلح في علم النحو هذا ويجوز أن يكون التقدير فعل فاعله على أن تكون اللام عوضا عن المضاف اليه فحينئذ يكون المراد من الفاعل والمفعول ماهو المصطلح عليه لاغير لأن الفاعل المضاف إلى ضمير الموصول الذي هو عبارة عن الفعل الاصطلاحي لا يكون إلا فاعلا اصطلاحيا وما قاله الكفوي ركيك جدا فانظر وتدبر. والأوضح في التعريف أن يقال هو ما يتجاوز من الفاعل إلى المفعول فحينئذ يكون الموصول كناية عن الفعل اللغوي . فان قلت المتعدّي والمتجاوز ليس إلا الفعل اللغوي فلم جعلوا الفعل الاصطلاحي متعدّيا . قلت جعلهم إياه متعدّيا باعتبار تضمنه المعنى اللغوي كتسميتهم إياه فعلا لذلك تسمية للكل باسم الجزء مجازا لعلاقة الكلية والجزئية وإلا فالمجاوز في الحقيقة هو الفعل اللغوي وكذا الحال في اللازم (إلى المفعول به) وإنما قيد بقوله به لأن المتعدّي وغيره

متساويان

لاتنقض به تعريف اللازم . وعن الثانى أن الضرب و إن لم يتجاوز ولم ينتقل من زيد إلى عمرو فى الحقيقة إلا أنه يعدّ انتقال الأثر إنتقال الضرب فى العرف و يفهم منه هذا المعنى ، وأما ثانيا فلأنه يصدق على ذهبت فى قولنا ذهبت به إذ الباء تغير معنى الفعل فمعناه جعلته ذاهبا وصيرته ذاذهاب مع أنه ليس من الأفراد ، ويمكن أن يقال إن التجاوز بسبب العارض غير معتبر . لايقال هذا التعريف تعريف الشيء بمرادفه وهو غير جائز . لأنا نقول لامانع لجوازه إذا كان أحد المترادفين أجلى من الآخر فلا يحتاج إلى ماقيل إن المراد من المحدود الاصطلاحى ومما فى الحد اللغوى ، ولا إلى مايقال إن المتعدى علم فلا يكون المعنى ملفتا إليه ثم لوقال المتعدى مايتعدى كماقال الزنجانى لااحتاج (واللازم هو ما) أى الفعل الذى أو فعل (لم يتجاوز) فيه تصوّر (فعل الفاعل) أوفعل فاعله بلااعتبار أمر عارض (إلى المفعول به) ووجه تسميته باللازم للزومه

على الفاعل وعدم انفكاكه عنه كما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله (بل وقع فى نفسه) أى فى نفس الفاعل . واعلم أن كلا من المتعدى واللازم شخصى ونوعى والأول لايتوقف على غير الوضع بخلاف الثانى فانه يحتاج إلى الأسباب الوجودية والعدمية فأسباب التعدية ترتقى إلى أحد عشر التضعيف والهمزة وحرف الجر وسين استفعل وألف المفاعلة وتضمين معنى المتعدى والصوغ على فعل بالفتح لإفادة الغلبة والبناء على افعوعل مرادا به المبالغة وتكرير اللام و إسقاط الهمزة من أفعل و إسقاط الجارّ توسعا . وأسباب اللزوم رفع أسباب التعدية والرد إلى باب انفعل وافتعل وافعل والرد إلى تفعل وتفعلل إن كان رباعيا . ثم إنه قد نقل فى معرفة المتعدى واللازم ضابط وهو أن مايفعل بجميع البدن فهو لازم كقام وذهب ، ومايفعل بعضو واحد أوقلب أوحسّ فهو متعد نحو ضرب وعلم وذاق . [الباب الثانى فعل يفعل] بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع قدم على الباب الثالث لكونه من دعائم الأبواب ولكثرة لغاته واستعماله حتى نقل عن الثعالبى أنه إذا أشكل عليك فعل ولم تدر من أىّ باب هو فاحمله على يفعل بالكسر فانه أصل الأبواب . قال السيد الشريف فى شرحه للزنجانى : إن هذه الأبواب الثلاثة على القياس لأنه بين الماضى والمضارع مغايرة فى المعنى إذ الماضى للزمن السابق والمضارع للاحق فأرادوا أن يكون بينهما مغايرة فى اللفظ أيضا ليكون اللفظ مطابقا للمعنى ، ثم قال وفيه نظر لأن المغايرة تحصل بحرف المضارعة فلم يكن للحركة فيها مدخل و إلا لاانتفت مخالفة المعنى عنا.

متساويان فى نصب ماعدا المفعول به نحو اجتمع القوم والأمير يوم الجمعة فى السوق اجتماعا لتأديب زيد ونحو ذلك كذا فى شرح الزنجانى للعلامة التفتازانى ويسمى المتعدى واقعا لوقوعه على المفعول به ومجاوزا أيضا لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم ، والمراد من التجاوز التجاوز عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه ويدخل أيضا مثل ماضرب زيد عمرا لوجود التجاوز اليه عبارة و إلا لم يفد النفى نفيه وهذا قريب مما يقال من أن التجاوز فى النفى ذهنى لتوقف النفى على الاثبات لأن الأعدام تعرف بملكاتها كتوقف عدم البصر على البصر ولاشك فى وجود التجاوز فى الاثبات الذى هو الأصل فيوجد فى النفى أيضا فلا إشكال فقد ظهر مما سبق أن التجاوز ليس بسبب العارض فيخرج مثل ذهبت بزيد لأن التجاوز فيه بسبب العارض الذى هو الباء ومنه يعلم أن المراد من المتعدى مايكون بغير واسطة حرف الجرّ وهو المقابل للازم والمراد عند الاطلاق المقابل اللازم . وههنا بحث نفيس مذكور فى الشرح . والحاصل أن لكل فعل إذا نظر وتؤمل فيه لابدّ له من شيء يقوم به يقال له الفاعل فان اقتضى بعده مفعولا أى شيئا يتجاوز الفعل من الفاعل إليه ويقع عليه فهو متعدّ وهو إما متعدّ إلى مفعول واحد كمثال المتن أو إلى اثنين نحو علمت الله واحدا أو إلى ثلاثة نحو أعلمنا الله العلم نافعا ، وان لم يقتض بعد الفاعل مفعولا بل ينحصر فى فاعله ولا ينفك عنه فهو اللازم وهذا معنى قول المصنف (واللازم) أى الفعل اللازم (ما) أى الفعل الاصطلاحى الذى (لايتجاوز) فيه (فعل الفاعل) أى حدثه القائم به سواء كان ذلك الحدث بتأثير من الفاعل كمثال المتن أولا كحمق زيد فان الحماقة قائمة بزيد لا بتأثير منه ولا تنفك عنه ولعل القصر على الأوّل تقصير ولاتكن من القاصرين وكذا الحال فى المتعدى كضربت زيدا وكفهمت مسئلة (إلى المفعول به) الذى هو متعلق الفعل (بل وقع) ذلك الفعل أى الحدث (فى نفسه) أى نفس الفاعل الذى يقوم به ذلك الفعل ولزمه بأن لاينفك عنه أصلا فان الخروج مثلا لاينفك عنه ولاينتقل إلى آخر ومنه يعلم وجه التسمية باللازم . ثم إنه قيل فى معرفة المتعدى واللازم ضابط وهو أن مايفعل بجميع البدن فهو لازم كقام وذهب ودخل وخرج ومايفعل بعضو واحد أو قلب أو حس فهو متعد لكن هذا استقراء جائز التخلف كما أشرنا إليه آنفا والحقّ أن متعلق الفعل إن كان مما يستغنى عن تصريحه فلازم والا فمتعدّ فافهم هذا .

[الباب الثانى] أى النوع الثانى من الأبواب الستة (فعل) بفتح العين (يفعل) بكسرها وانما

قدّم الباب الذى كان على هيئة فعل بفتح العين و يفعل بضمها على ما كان على هيئة هذا لأن الأول أدل على المعنى وأكثر اشتقاقا وكذا اختاره الامام البيهقى والزوزنى والفاضل العصام فى ميزان الأدب ، وأما العلامة الزمخشرى فقد عكس الأمر نظرا أن المخالفة بين الفتحة والكسرة أتم من المخالفة بين الفتحة والضمة إذ الفتحة علوية يصعد الصوت عند قراءة الحرف بها والكسرة سفلية يتسفل الصوت والضمة بينهما ولذا قدم الزمخشرى الثانى على الأول. واعترض عليه أن هذه العلة جارية فى باب علم إذ المخالفة فيه بين الفتحة والكسرة أيضا فجعل باب ضرب بابا أول دونه تحكم. وأجيب بأن باب ضرب أكثر استعمالا من باب علم ولأن الابتداء بفتح العين فى الماضى أسهل من الابتداء بكسره وما قاله الفاضل الكفوى من أن تقديمه على الباب الثالث لكونه من دعائم الأبواب فلا يستقيم لأنه لو كان مطلق الكون من دعائم الأبواب سببا لتقديمه لصح تقديم الباب الرابع على الباب الثالث مع أنه أخره عنه بل الوجه فى تقديم الثانى على الثالث كثرة لغاته ووفرة استعماله بالنسبة إلى ما بعده ، والمراد من دعائم الأبواب أصولها باعتبار اختلاف عين الماضى وعين المضارع لأن الاختلاف يدل على الأصالة إذ معنى الماضى مخالف لمعنى المضارع فينبغى أن يكون اللفظ مخالفا من جهة الحركة ليكون اللفظ مطابقا للمعنى . و بهذا ظهر وجه تسمية الباب الأول والثانى والرابع بدعائم الأبواب للمخالفة المذكورة فى كل واحد من هذه الأبواب الثلاثة . فان قلت فعلى تقدير أن يكون الباب الرابع من الدعائم ينبغى أن يقدم على الباب الثالث كما فعله البعض فلم عكس المصنف . قلت تقديمه على الرابع لكونه مناسبا للأولين فى كون عين ماضيه مفتوحا وان لم يكن من الدعائم لعدم المخالفة المذكورة فيه (موزونه) أى موزون الباب الثانى (ضرب يضرب) يقال ضرب به بالسوط وغيره وضرب فى الأرض أى سار فيها كقوله تعالى ـ إذا ضربوا فى الأرض ـ أى سافروا ومنه قوله تعالى ـ إذا ضربتم فى الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ـ أى إذا سافرتم على ما فى الكشاف وغيره و يقال أيضا ضرب مثلا كذا أى وصف و بين على ما فى مختار الصحاح ومنه قوله تعالى ـ إن الله لا يستحيى أن يضرب مثلا ـ الخ وقوله تعالى ـ وضرب لنا مثلا ـ وغير ذلك (وعلامته) أى الأمر المختص به الغير المنفك عنه الشامل لجميع أفراده على ما عرفته فى الباب الأول فتذكر (أن يكون عين فعله مفتوحا فى الماضى ومكسورا فى المضارع و بناؤه أيضا) أى مثل بناء الباب الأول فى كون أكثر أفراده للتعدية و بعضها للازم وكلمة أيضا فى مثل هذا المقام مصدر مفعول مطلق عامله محذوف وجوبا سماعا بمعنى العودة يقال آض يئيض أيضا من الباب الثانى أى عاد عودا ثم غلب فى معنى مثل ما سبق على ما فى نتائج الأفكار هذا معنى قولهم هو لا يستعمل إلا مع الشيئين اللذين وقع بينهما توافق بحيث يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر (للتعدية غالبا وقد يكون لازما) تذكر ما سبق ، وقد عرفت فيما سبق أن لفظ الزيادة يجىء من هذا الباب متعديا ولازما وكذا رجع فانه يجىء متعديا مثل قوله تعالى ـ فان رجعك الله إلى طائفة ـ فحينئذ يكون من الرجع و يجىء لازما مثل قوله تعالى حكاية ـ ارجعوا إلى أبيكم ـ فحينئذ يكون من الرجوع كلاهما من الباب الثانى كذا قال الأستاذ فى الشرح قال : قال فى مختار الصحاح ورجع الشىء بنفسه من باب جلس ورجعه غيره من باب فتح وهذيل تقول أرجعه غيره بالألف اه . وقال البيضاوى فى تفسير قوله تعالى ـ فان رجعك الله إلى طائفة منهم ـ أى فان ردك الله إلى المدينة وفيها طائفة من المتخلفين يعنى منافقيهم الخ . وأقول فعلم من هذا التفسير أن رجع فى هذه الآية من قبيل رجعه غيره وهو متعد لكنه من باب فتح أى الباب الثالث ، فما قاله الأستاذ رحمه الله من أنهما من الباب الثانى مخالف لما فى المختار تتبع تنل (مثال المتعدى) من هـذا الباب (نحو ضرب زيد عمرا) يعنى ضرب زيد عمرا ونحوه

حصولها ، وقال صاحب المطلوب إن الباب الأول سماعى والثانى قياسى . أقول لعل المراد من القياسى فى قولهم إن هـذه الأبواب على القياس ما هو مقابل للشذوذ لا ما هو مقابل للسماع لظهور توقف الكسر والضم فى مضارع فعل بفتح العين مثلا على السماع وهو الملائم للتعليل المذكور. وفى كلام السيد الشريف أيضا ما يدل عليه حيث قال فى بيان الخامس . فان قيل يلزم من ضمها شذوذ لكون القياس هو المخالفة . قلنا جبر ما نقص قياس أيضا اه (موزونه ضرب يضرب) يقال ضرب بالسوط وغيره وضرب فى الأرض أى سار وضرب مثلا كذا أى بين (وعلامته أن يكون عين فعله مفتوحا فى الماضى ومكسورا فى المضارع وبناؤه أيضا) أى كبناء الباب الأول وكلمة أيضا لا تستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق و يمكن استغناء كل منهما عن الآخر ثم إنه مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا أو حال، حذف عاملها وصاحبها (للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدى) من هذا الباب (نحو ضرب زيد عمرا ، على

ومثال اللازم) منه (نحو جلس زيد * الباب الثالث فعل يفعل) بفتح العين فيهما قدّمه على الرابع لفتح عين ماضيه والفتح أخف الحركات وأيضا هو علوى والكسر سفلى وأيضا هو أصل والكسر فرع (موزونه فتح يفتح

على ماعرفته فان الضرب الصادر من زيد تجاوز إلى عمرو ونحو عرف زيد المسئلة فان العرفان القائم بزيد وقع على المسئلة ونحو وجدت العلم نافعا (ومثال اللازم) منه (نحو جلس زيد) فان الجلوس قائم بزيد حيث وقع فى نفسه ولا ينفك عنه أصلا وهو معنى اللزوم .

[الباب الثالث] أى النوع الثالث منها (فعل يفعل) علم الجنس مايوزن به من الكلمات المتصرفة (موزونه فتح يفتح) وقد عرفت أن تقديم هذا الباب على باب علم و إن كان باب علم من دعائم الأبواب لمشابهة هذا الباب للأول والثانى فى كون عين الماضى مفتوحا ومغايرة باب علم لهما فى حركة عين الماضى والمضارع وتقديم المشابه أولى وقيل إن الفتحة علوية وأصل والكسرة سفلية وفرع . وفيه بحث تأمل ، ثم إن الفتح يجىء لمعان يقال فتح الباب بمعنى ضد السد والغلق وفتح الأمير البلدة قهر أهلها وغلبها وفتح أى نصر وظفر وفيه لغات كثيرة (وعلامته أن يكون عين فعله مفتوحا) يعنى أن يكون فعله الاصطلاحى مفتوح العين (فى الماضى والمضارع) لكن لامطلقا بل حال كون ذلك الفعل مشروطا (بشرط أن يكون عينه) أى عين فعله (أولامه أحدا من حروف الحلق) فقد ظهر مما قلنا أن قوله بشرط الخ حال من قوله فعله لأن المضاف إليه يجوز أن يكون ذا الحال إذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا مع جواز حذفه و إقامة المضاف اليه مقامه كما فى قوله تعالى ــ أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا ــ إذ يجوز أن يقال أن اتبع ابراهيم وكما فى قوله تعالى ــ أن يأكل لحم أخيه ميتا ــ فانه يجوز أن يقال أن يأكل أخاه ميتا فقوله تعالى حنيفا وميتا حال من المضاف اليه فيهما فكذلك يجوز أن يقال أن يكون فعله مفتوح العين كما قلنا . فان قلت ان المضاف هنا أعنى لفظ العين لم يكن فاعلا بل اسم يكون. قلنا هو فى الحقيقة فاعل كفاعل الفعل التام لكن سمى اسما إشعارا بانحطاطه عن حكم الفاعل لنقصان عامله على مابين فى محله ولذا قالوا فى تعريف الأفعال الناقصة إنها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فمعناها غير مستقل بالمفهومية على ماقاله الفاضل السالكوتى فى حاشية المطول و يجوز أن يكون حالا من المضاف أعنى العين لأنه جزء المضاف اليه و يكون من قبيل ــ أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ــ و يقرب منه قول من جعله حالا من الضمير المستكن فى قوله مفتوحا لأنه راجع إلى العين قال الأستاذ رحمه الله هذا الجاعل لم يعرف الحال تعريضا له . وأقول إن الأستاذ رحمه الله تعالى فى ظنى لم يعرف المقال لأنه قال إنه حال من الماضى والمضارع ومقال المصنف ينادى على خلافه بأعلى صوت . أما أوّلا فلأن أفراد الضمير فى عينه أولامه يدل على أنهما راجعان على فعله مع أن إضافة العين اليه قبيله قرينة قوية عليه والحال أن إرجاع ضمير الحال إلى غير ذى الحال شأن من لايعرف الحال وادّعاء الرجوع إلى كل واحد من الماضى والمضارع مع كونه خلاف الظاهر يردّه عطف المضارع على الماضى بالواو الواصلة لا بأو الفاصلة ، وأما ثانيا فلأنه لوكان حالا منهما يلزم أن يكون الشرط لهما فقط وليس كذلك بل لجميع الكلمات التى تجىء من هذا الباب ، وأما ثالثا فلأنه لم يسمع وقوع الحال من المفعول فيه وهذا ناشئ من قلة التدبر لامن قلة العلم و إلا فهو ممن ينبغى أن يقال فى حقه مامن مطلب إلا وهو فيه أوحدى ومامن مقصد إلاوهو فيه ألمعى سعد أوانه وسيد زمانه رحمه الله تعالى بأكمل رحمته ، و إنما اشترط فى هذا الباب هذا الشرط ليتحقق الثقل ، و يتعذر رعاية المغايرة بين الماضى والمضارع فى حركة عينهما على مامر مع أن تلك المغايرة هى القياس ، و إنما قلنا هكذا لأن الغرض من الاشتراط بيان وجه صحة العدول عن القياس المذكور

وعلامته أن يكون عين فعله مفتوحا فى الماضى والمضارع بشرط أن يكون عين فعله أولامه أحدا من حروف الحلق) و إنما اشترط ذلك لأن القياس أن يكون بين الماضى والمضارع مغايرة كما مر فالعدول عن ذلك لا يكون إلا عند تعذر فان كان عين فعله أولامه أحدا من هذه الحروف يتعذر ذلك فان هذه الحروف ثقيلة لخروجها من أقصى الحلق والضم والكسر أيضا ثقيلان فلو جمعا لاجتمع الثقيلان فجىء بالفتح فى الماضى والمضارع لتكون خفة الفتحة فى مقابلة ثقل هذه الحروف ويحصل الاعتدال وقد يقال إن الباب بالفتح فيهما يكون فى كمال الخفة ولا يكون معادلا لأخواته فاشترط حرف ثقيل فى عينه أولامه ليحصل التعادل و إنما لم تعتبر الفاء لأنها تسكن فى المضارع فيندفع الثقل وأيضا الساكن كالميت فلم يعدل عن الأصل ولأن المتكلم قوى فى الابتداء فلم يعتد بثقله فكل مايأتى من هذا الباب لا يكون إلا وفيه حرف من هذه الحروف وأبى يأبى شاذ وقلى يقلى غير فصيح والفصيح بالكسر وركن يركن

إذ لولم يعدل عن ذلك القياس حين تحقق الثقل بهذه الحروف الثقيلة لأدى إلى الجمع بين الثقيلين لكون كل من الضمة والكسرة ثقيلا أيضا وهذه لكنة فى لغتهم مع أن سلامة لغتهم من كل لكنة و بشاعة واجب عندهم ولذا عدل عنه وقال الفاضل الكفوى تبعا للعلامة فى بيان وجه الاشتراط إن الباب بالفتح فيهما فى كمال الخفة ولا يكون معادلا لأخواته فاشترط حرف ثقيل فى عينه أولامه ليحصل التعادل انتهى ، وفيه نظر لأنه يناسب الغرض المذكور تأمل فيه (وهى) أى حروف الحلق (ستة) وقيل سبعة سابعها الألف لكن الجمهور لم يقولوا به ، قال المرعشى رحمه الله فى جهد المقل : إن قلت وقع فى بعض الرسائل أقصى الحلق ينقسم إلى ثلاثة مواضع يخرج من ثالثها الألف المدية . قلت ماذكر فيه من الأقسام صحيح لكن جعل الموضع الثالث مخرج الألف المدية مجاز ، و إنما هو مبدأ صوته والجمهور لما لم يقولوا بهذا المجاز بل جعلوا مخرج حروف المد جوف الحلق والفم سلكنا مسلكهم انتهى ولذا قال ابن الجزرى فى منظومته :

فألف الجوف وأختاها وهى حروف مد للهواء تنتهى اهـ

أحدها وثانيها (الهمزة والهاء) وثالثها ورابعها (العين والحاء) المهملتان وخامسها وسادسها (الغين والخاء) المعجمتان و إنما سميت حروف حلق لخروجها من الحلق فالأولان يخرجان من أقصى الحلق أى أبعده من الفم وهومايلى الصدر والمتوسطان من وسط الحلق والأخيران من أدنى الحلق أى أقربه إلى الفم وهو أوله مما يلى الفم على مافى شرح ابن الجزرى فتفسير الأستاذ الأقصى بالأول لا يوافق اللغة لأن الأقصى فى اللغة بمعنى الأبعد . فان قلت كثير من الأفعال وقع فى عينها أولامها حرف حلق ولم تكن من هذا الباب كنحت ينحت ونكح ينكح ورجع يرجع وصح يصح ودخل يدخل وفرح يفرح و بعد يبعد فالأربعة الأول من الباب الثانى والخامس من الأول والسادس من الرابع والسابع من الخامس فكيف يصح هذا . قلنا من القاعدة المقررة أن وجود الشرط لايستلزم وجود المشروط فوجود حرف الحلق فى هذه الكلمات لايقتضى أن تكون من الباب الثالث كالوضوء للصلاة فان وجود الوضوء لايستلزم وجود الصلاة لوجوده بدونها فى مسّ المصحف وكتب شرعية مثلا و إلا فلا يكون شرطا بل علة لأن وجود العلة يستلزم وجود المعلول كما بين فى محله ، وأما إذا وجد المشروط استلزم وجود الشرط كاستلزام وجود الصلاة لوجود الوضوء لأن الصلاة بلا وضوء وخلفه أعنى التيمم لاتجوز قطعا . فان قلت إن أبى يأبى وقلى يقلى وفنى يفنى وركن يركن جاءت على فعل يفعل بالفتح فيهما مع انتفاء الشرط . قلنا إن أبى يأبى شاذ مخالف للقياس لايعتد به فلا يرد نقضا . فان قيل كيف يكون شاذا وهو وارد فى أفصح الكلام قال الله تعالى — إلا إبليس أبى واستكبر — وقال الله تعالى — ويأبى الله إلا أن يتم نوره — قلت كونه شاذا لاينافى وقوعه فى أفصح الكلام لأنهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام الأول ما يكون مخالفا للقياس دون الاستعمال كالقود والصيد واستحوذ بلا قلب الواو ألفا والثانى ما يكون مخالفا للاستعمال دون القياس نحو ضرب يضرب بضم الراء فى المضارع وهما مقبولان لكن الثانى دون الأول على ماقاله نجم الأئمة والثالث مخالف لهما مثل قول و بيع ماضيين بلا قلب الواو والياء ألفا و ٭ الحمد لله العلى الأجلل ٭ وكدخول حرف التعريف على الفعل كقوله :

٭ ومن حجره بالشيحة اليتقصع ٭ وهو مردود فتأمل فأبى يأبى من القسم الأول لأنه و إن كان مخالفا للقياس لكنه موافق للاستعمال وهو الشاذ الثابت عن الواضع والشواذ الثابتة عنه فى حكم المستثنيات فكأنه قيل القياس كذا إلا فى هذه الصور فمخالفة الثابت عن الواضع للقياس لا تنافى فصاحة المفرد إذ المخالفة المنافية لها عند أهل البلاغة هى المخالفة التى لم تثبت من

من تداخل اللغتين و بقى لغة طى والأصل كسر العين فى الماضى لكنهم قلبوه فتحة تخفيفا وهذا قياس عندهم (وهى) أى حروف الحلق (ستة الهمزة) يجوز فيه الرفع والنصب أما الرفع فبالبدلية أو الخبرية لمبتدإ محذوف أى أولها الهمزة وأما النصب فبتقدير أعنى إلا أن الراجح هو الأول (والهاء والعين والحاء) المهملات (والغين والخاء) المعجمتان وإنما أتى بهذا الترتيب لأن الهمزة من أول مخارج الحروف التى تلى الصدر ثم بعده مخرج الهاء ثم العين ثم الحاء ثم الغين فالخاء أقربها إلى الفم وأبعدها إلى الصدر كذا قال السيد الشريف فى شرح الزنجانى و إنما سميت هذه الحروف حلقية لأن مخرجها الحلق ومخرج الحرف هو المكان الذى يخرج منه الحرف و يعلم ذلك بأن يؤتى بالحرف المطلوب مخرجه ساكنا و يدخل عليه همزة وصل مفتوحة و يتلفظ به بحيث ينقطع الحرفان و ينتهى الصوت فثمة مخرجه نحو أب أخ

الواضع ولذا عدوا هذا القسم من الشواذ المقبولة . فان قلت هذا ليس بشاذ لأن لامه حرف حلق
على ماقاله بعضهم من أن الألف من حروف الحلق فلذا فتح عينه . قلنا قد عرفت أنها ليست من
حروف الحلق عند الجمهور ولوسلم أنها منها لـكن لايجوز أن يكون الفتح لأجلها للزوم الدور على
ماقاله السعدي رحمه الله وأما قلى يقلي بالفتح فيهما فلغة عامرية والفصيح الـكسر ومن التداخل بأن
أخذ الماضي من باب رمى على لغة والمضارع من باب رضي على لغة أخرى فقيل قلى يقلى بالفتح على مافهم من
القاموس وأما بقى يبقى بالفتح فيهما أيضا وفنى يفنى كذلك فهما من اللغة الطائية والأصل كسر العين في الماضي
فقلبوه فتحة واللام ألفا تخفيفا وأما ركن يركن فمن التداخل بأن أخذ الماضي من باب نصر والمضارع
من باب علم فقيل ركن يركن بالفتح فيهما لا أنه من باب فتح فلا نقض ونقل عن الزمخشري أنه شاذ كأبى
يأبى (و بناؤه) أي بناء الباب الثالث (أيضا) أي مثل مامر من بناء الباب الأول والثاني كائن (للتعدية)
حال كون ذلك البناء (غالبا وقد يكون لازما مثال) الفعل (التعدي نحو فتح زيد الباب) فان الفتح تجاوز
من زيد إلى الباب ووقع عليه (ومثال) الفعل (اللازم) منه نحو (ذهب زيد) فان الذهاب بفتح الدال
لم يتجاوز من زيد إلى غيره بل وقع في نفسه ، و إنما قلنا بفتح الدال لأن الذهاب بالـكسر ليس
بمصدر بل جمع ذهبة بكسر فسكون ففتح بمعنى المطر وفيه لغات كثيرة والايراد هنا ليس بمقصود لنا .

[الباب الرابع] منها (فعل يفعل) علم لجنس مايوزن به (موزونه علم يعلم) مثلا ومايتصرف منه
(وعلامته أن يكون عين فعله مكسورا في الماضي ومفتوحا في المضارع) قد عرفت فيما سبق أن عين الماضي إذا
كان مكسورا فعين مضارعه إما مكسور أيضا وهو الباب السادس أو مفتوح وهو الباب الرابع ولا يجيء
مضموما لاستكراههم الـكسرة والضمة الثقيلتين المتخالفين في باب واحد فان قلت إن فضل يفضل ونعم ينعم
وميت يموت جاءت بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع . قلنا كل واحدة منها من تداخل اللغتين لأنها
جاءت من باب علم يعلم ونصر ينصر فأخذ الماضي من الأول والمضارع من الثاني وكذا الحال في زال يزال
لأن مضارعه يجيء على يزول و يزال فالأول فعل تام والثاني فعل ناقص مع النفي على مافي نتائج الأفكار
والمختار (و بناؤه أيضا للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدي) منه (نحو علم زيد المسئلة) فان العلم القائم
بزيد واقع على المسئلة التي هي المفعول لأن العلم عندنا من مقولة الاضافة وهي تقتضي المضافين وهما الفاعل
والمفعول هنا . واعلم أن علم و إن كان من أفعال القلوب التي تقتضي مفعولين إلا أنه هنا بمعنى عرف
المتعدي إلى مفعول واحد و يجوز أن يكون المفعول الثاني محذوفا وهو حقا ونحوه كما في قول الشاعر :

كأن لم يكن بين إذا كان بعده ... تلاق ولـكن لا أخال التلاقيا

أي ولـكن لاأظن الملاقاة كائنة . فالمعنى هنا علم زيد المسئلة حقا والبحث عن العلم وتعريفه و بيان المذاهب
فيه وعن المسئلة لايناسب هذا المقام (ومثال اللازم) منه (نحو وجل زيد) الوجل بفتحتين بمعنى
الخوف . وفي مضارعه أربع لغات الأولى يوجل وهو الأصل والثانية ييجل بقلب الواو ياء لخفة الياء
والثالثة ياجل بقلب الواو ألفا والرابعة ييجل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار
ماقبلها . واعلم أن هذا الباب يكثر في العلل والأحزان وضد الأحزان نحو سقم ومرض من العلل وحزن من
الأحزان وفرح من ضدها وتجيء فيه الألوان والعيوب والحلى كلها له مثل شهب من الألوان وعور من
العيوب و بلج من الحلى كذا في الشافية وشرحها يعني أن المعاني الأول و إن جاءت في غير فعل بالـكسر
إلا أنها فيه أكثر منها في غيره وأما الألوان والعيوب والحلى فانما تجيء على فعل بكسر العين لا على غيره ولذا
قال كلها أي المعاني الأخيرة له أي لفعل بالـكسر لا على غيره على ماقاله السيد عبدالله في شرحها .

[الباب الخامس فعل يفعل] بضم العين فيهما فان قلت القياس يقتضي أن يكون عين الماضي مغاير .

ح (وبناؤه أيضا للتعدية غالبا وقد يكون لازما . مثال التعدي فتح زيد الباب ومثال اللازم ذهب زيد * الباب الرابع فعل يفعل) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع قدمه على الخامس لـكونه من الدعائم ولـكثرته ولخفته ولمجيئه لازما ومتعديا بخلاف الخامس (موزونه علم يعلم وعلامته أن يكون عين فعله مكسورا في الماضي ومفتوحا في المضارع) وفي ماضي هذا الباب ثلاث لغات كسر الفاء مع سكون العين وفتحها مع سكون العين أو كسرها فاذا كان عين فعله حرفا من حروف الحلق يجري فيه لغة أخرى وهي كسر الفاء والعين ذكر أن هذه القاعدة جارية في كل اسم وفعل على وزن فعل مكسور العين (و بناؤه أيضا للتعدية غالبا وقد يكون لازما . مثال التعدي نحو علم زيد المسئلة ومثال اللازم نحو وجل زيد) واعلم أن في مضارع وجل أربع لغات الأولى إثبات الواو نحو يوجل وهو الأصل والثاني قلب الواو ياء لخفة الياء من الواو نحو ييجل والثالث قلبها ألفا لخفة الألف أيضا نحو ياجل والرابع كسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها [الباب الخامس فعل يفعل] بضم العين فيهما قدمه

لعين المضارع فلم ترك ذلك القياس في هذا الباب. قلنا أوّلا بأن الضم فيه جبر لنقصان شيء من معنى التعدية وجبر ما نقص قياس أيضا على ما قاله السيد السند رحمه الله في شرح الزنجاني ولا يلزم في كل باب المطابقة لكل قياس مع أن بين القياسين تنافيا فلا يجتمعان في باب واحد ، وثانيا بأنه لما كان بناء هذا الباب لازما دائما التزم فيه الضم ليكون ثقله عوضا عما نقص من معنى التعدية وهذا الجواب قريب من الجواب الأوّل في المآل تأمل فيه تنل حقيقة الحال . فإن قلت لم قدم هذا الباب على باب حسب مع أنه يكون بناؤه متعديا ولازما ولم يكن من دعائم الأبواب أيضا . قلنا قد عرفت أن هذا الباب وإن لم يوجد فيه القياس الذي هو المقصود في الدعائم لكنه وجد فيه قياس جبر النقصان بخلاف الباب السادس فإنه مبني على الشذوذ على ما سنبينه إن شاء الله تعالى (موزونه حسن يحسن) اعلم أن الحسن له معنيان : الأول أنه عبارة عن تناسب الأعضاء على ما ينبغي والثاني ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس ونحو ذلك والمراد هنا المعنى الأول لأن هذا الباب مختص بأفعال الطبائع ونحوها وهي الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي جبل عليها الانسان كالحسن والقبح من أفعال الطبائع وكالصغر والكبر من نحوها فإنهما لما اختلفا باختلاف الأحوال والأوقات لم يجعلا من أفعال الطبائع بل من نحوها . فإن قلت لم لا يجوز أن يراد المعنى الثاني من الحسن هنا أعني ما يمكن اكتسابه بالزينة . قلنا لأن المكتسب ليس من أفعال الطبائع والصفات الغريزية لأن صاحبها فيها يكون مسلوب الاختيار والمكتسب ليس كذلك والتفصيل في شروح الشافية (وعلامته أن يكون عين فعله مضموما في الماضي والمضارع) قد عرفت فيما سبق نبذا من وجوه اختيار الضم فيهما ويمكن أن يوجه بوجه آخر وهو أنهم إنما اختاروه فيهما لأن فعل بالضم لازم لا يتجاوز فعله عن الفاعل فأرادوا عدم تجاوز حركة عين الماضي عن حركة عين المضارع ليحصل التوافق بينهما ويدل اللزوم اللفظي على اللزوم المعنوي بذلك التوافق وقال سعد الدين رحمه الله في وجهه إن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل إلا بانضمام الشفتين رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها ومثل هذه التعليلات لاستئناس المتعلمين وتوسيع حوصلتهم وأذهانهم وإلا فالكل تعليل بعد الوقوع لأن واضع اللغات هو الله تعالى عند كثير من المحققين وإرادة الفاعل المختار مرجحة فتبصر (وبناؤه لا يكون إلا لازما) يعني لا يتعدى إلى مفعول بغير واسطة حرف الجر لأن أفعال الطبائع ونحوها لم يكن لها تعلق بغير من صدرت عنه فلا تقتضي متعلقا سوى الفاعل . فإن قلت إن رحب من فعل بضم العين مع أنه متعد في قولهم رحبتك الدار لتعديته إلى المفعول الذي هو الكاف. قلنا أوّلا إن رحب فيه وإن كان لازما في الأصل لكن تعديته لتضمنه معنى وسع ووسع متعد فمعنى رحبتك الدار وسعتك الدار ، وثانيا أنه شاذ لا يعتد به ولا تنتقض به القاعدة ، وثالثا أن أصله رحبت بك الدار فهو لازم في الحقيقة لكن حذفت الباء لكثرة الاستعمال فهو من قبيل الحذف والايصال قال ابن الحاجب في الشافية وشذ رحبتك الدار أي رحبت بك انتهى وفي هذا إشارة إلى ما قلنا من الجوابين الأخيرين لا جواب واحد كما وهم. فإن قلت قد جاء أيضا فعل بضم العين متعديا في نحو سدته وقلته لأن أصلهما سودته وقولته بضم العين عند الكسائي نقلت ضمة العين إلى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين . قلنا ضم الفاء فيهما ليس ضم النقل من العين إلى الفاء حتى يكون من الباب الخامس بل الضم لبيان بنات الواو أي لتدل الضمة على الواو المحذوفة بعد قلبها ألفا عند اتصال الضمير المرفوع المتصل لالتقاء الساكنين ولو لم تضم الفاء لم يعلم أن البناء واوي أم يائي وهذا على مذهب الجمهور وكذا كسر الفاء في باب بعته لتدل الكسرة على الياء المحذوفة . فإن قلت لم لم تضم الفاء في باب خفت مع أنه واوي أيضا . قلت إنهم راعوا في نحو خفت بيان البنية أي بيان أنه من فعل بكسر العين

على السادس لكون الضم أقوى وفوقيا ولكثرته ولكونه على القياس . فإن قلت قد سبق أن القياس هو المخالفة بينهما وهي قد انتفت ههنا فلا يكون على القياس بل يكون على الشذوذ كالسادس. قلت الضم فيه جبر لما نقص عنه من معنى التعدية وجبر ما نقص قياس كالمخالفة فيكون على القياس وأيضا لما كان هذا الباب لازما دائما التزم الضم فيهما وعدم تجاوز حركة عين الماضي عن حركة المضارع ليدل اللزوم اللفظي على اللزوم المعنوي فيكون اللفظ مطابقا للمعنى فهو قياس من هذه الجهة أيضا (موزونه حسن يحسن) المراد بالحسن كون الأعضاء متناسبة على ما ينبغي لا ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس ونحو ذلك لأن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة والغريزية الثابتة وذلك المكتسب ليس بها (وعلامته أن يكون عين فعله مضموما في الماضي والمضارع وبناؤه لا يكون إلا لازما) لأنه لا يجيء إلا من الطبائع والنعوت فيختص تعلقه بالفاعل إذ

إذ أصل خفت خوفت بكسر الفاء فنقلت كسرة عينه إلى فائه بعدسلب حركة الفاء أولا وحذفت العين لالتقاء الساكنين أوحذفت الألف المقلوبة من الواو وسلب حركة الفاء وحرك الفاء بالكسر لبيان البنية ومراعاة البنية أولى من التفرقة بين الواوى واليائى . فان قلت إذا كان مراعاة البنية أولى من التفرقة فلم لم يراعوا فى نحو سدته بيان البنية أيضا . قلت لما كان مراعاة البنية فى نحو سدته غير ممكن لموافقة حركة العين حركة الفاء راعوا فيه التفرقة على ما فى الشافية وشروحها حيث قال ابن الحاجب فيها وأما باب سدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل وكذا باب بعته وراعوا فى باب خفت بيان البنية انتهى و بالجملة إن نحو سدته وقلته ليس من الباب الخامس حتى ينتقض بناؤه بل من الباب الأول قال فى مختار الصحاح يقال ساد قومه من باب نصر ينصر وقال فيه أيضا وأصل قلت قولت بالفتح ولا يجوز أن يكون بالضم لأنه متعدّ انتهى و يقول السائل ياليتنى لم أوت كتابيه (نحو حسن زيد) فان الحسن لكونه من أفعال الطبائع لا يتجاوز من الفاعل إلى الغير بل يقع فى نفسه ولذا كان لازما .

[الباب السادس فعل يفعل] بكسر العين فيهما [موزونه حسب يحسب) من الحسبان بالكسر بمعنى الظنّ الذى هو الاعتقاد الراجح المقابل للوهم وأما الشك فهو مساواة الطرفين يقال حسبته بالكسر أحسبه بالفتح والكسر وحسبانا بالكسر أى ظننته على ما فى مختار الصحاح (وعلامته أن يكون عين فعله مكسورا فى الماضى والمضارع) قد عرفت أنّ تأخير هذا الباب عن الباب الخامس لكونه مبنيا على الشذوذ . و بيانه أنهم لما رأوا أربعة نوادر من الأفعال الصحيحة مستعملة بكسر العين فيهما وهى حسب يحسب و يئس ييئس ونعم ينعم و يبس ييبس ، وثمانية نوادر من المعتلّ مستعملة أيضا كذلك وهى ومق يمق مقة بمعنى الكون عاشقا ووفق يفق وفقا بمعنى المناسبة ووثق يثق ثقة بمعنى الاعتماد وورع يرع رعة بمعنى الزهد وورم يرم رمة بمعنى التنفخ وورث يرث رثة ووراثة وولى يلى بمعنى القلب فلاجرم وضعوا لهذه النوادر بابا مستقلا . فان قلت لم حكموا لهذه الكلمات بالشذوذ مع أنها مستعملة . قلت قد عرفت أنّ الشاذ على ثلاثة أقسام وهذا ليس من القسم المخالف للاستعمال بل من القسم المخالف للقياس لأن القياس عندهم أن الماضى إذا كان على فعل بكسر العين فمضارعه على يفعل بفتح العين نحو علم يعلم وحسب يحسب قال الله تعالى ــ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ــ وحسبوا أن لا تكون فتنة ــ وقال ــ أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه . و يحسب أنّ ماله أخلده ــ وقال الله تعالى ــ كما يئس الكفار . ولا تيئسوا من روح الله إنه لا ييئس من روح الله ــ قال فى المختار يبس ييبس بالكسر فيهما لغة شاذة والقياس الفتح فى المضارع و يئس ييئس من باب علم والكسر فيهما شاذ ونعم ينعم كعلم يعلم و بالكسر فيهما لغة شاذة انتهى فعلم مما ذكرنا أن الكلمات الأربعة الصحيحة مستعملة على القياس أيضا فتخصيص الأستاذ رحمه الله بالأول لا يخلو عن شىء وأكثر الكتب الصرفية مشحونة بهذا المرام وما قاله الأستاذ رحمه الله وعليك بالتأمل الصادق فى هذا المقام فان الشراح كلهم قد غفلوا عن هذا المرام لا يخلو عن سوء الظنّ بالعلماء الأعلام. اللهم إلا أن يكون مراده أكثر شراح هذا الكتاب الذين هم ليسوا من أولى الألباب (و بناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدّى نحو حسب زيد عمرا فاضلا) فحسب يتعدّى إلى مفعولين لأنه من أفعال القلوب وزيد فاعله والمنصوبان مفعولان له (ومثال اللازم نحو ورث زيد) ولقائل أن يقول إن هذا المثال فاسد لعدم كونه مطابقا للممثل له لأن ورث متعدّ كما فى قوله تعالى ــ وورثه أبواه ــ على ما فى القاموس وغيره فالصواب التمثيل بوثق يثق ونحوه من النوادر كذا قال الأستاذ رحمه الله و يمكن الجواب عنه بأن هذا المثال فرضى لا وقوعى والفرضيات تكفى فى المثال مع أن المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين فضلا عن الفاضلين على ما قاله بعض

(نحو حسن زيد) وأما قولهم رحبتك الدار فقيل إنه شاذ وقيل إنه من قبيل الحذف والايصال والأصل رحبت بك الدار وقيل تعديته لتضمنه معنى وسع وهذا فى الصحيح وأما المعتلّ فقد قيل إنهم اختلفوا فيه فقيل جاء منه المتعدّى ومنه نحو قلته وقيل لم يجىء وأما نحو قلته فالصحيح أن ضمته ليست بمنقولة عن العين بل هى لبيان أنه واوى كما أن الكسرة فى نحو بعته لبيان أنه يائى .

[الباب السادس فعل يفعل] بالكسر فيهما قال التفتازانى فى شرح الزنجانى قلّ ذلك فى الصحيح وكثر فى المعتلّ نحو ورث وورع يرع وأخواتها انتهى .قيل لا يجىء من هذا الباب المضاعف والأجوف الواوى والناقص الواوى واللفيف المقرون والمهموز (موزونه حسب يحسب وعلامته أن يكون عين فعله مكسورا فى الماضى والمضارع و بناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدّى نحو حسب زيد عمرا فاضلا ومثال اللازم نحو ورث زيد

واثنا عشر بابا) من الأبواب الخمسة والثلاثين (لما زاد) فيه (على الثلاثى وهو) أى مازادفيه على الثلاثى على ضربين ملحق وغير ملحق وكل واحدمنهما (ثلاثة أنواع) لأن الزائد فيه إماواحد أواثنان أوثلاثة لاغير و إلايخرج عن الاعتدال و يظن أنه كلمتان فالأول هو الأول والثانى هو الثانى والثالث هو الثالث. النوع الأول من الضرب الأول ماز يد فيه حرف واحد على الثلاثى ليكون ملحقا بدحرج وهوستة أبواب كماسيجىء .والنوع الثانى منه ماز يدفيه حرفان على الثلاثى ليكون ملحقا بتدحرج وهو خمسة أبواب كماسيجىء .والنوع الثالث منه ماز يد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثى ليكون ملحقا وهو بابان . ولما كان الضرب الثانى أحق بالتقديم لكثرته استعمالا و إفرادا وأصالته بالنسبة إلى الضرب الأول وعدم توقف بيانه على بيان الرباعى قدمه المصنف وذكرأنواع الضرب الأول كلا فى مقام يناسبه فقال (النوع الأول هو ما) موصولة أوموصوفة أى فعل أوالفعل الذى (ز يدفيه) أى ذلك الفعل (حرف واحد على الثلاثى) بلا إلحاق شىء (وهو) أى النوع الأول أوماز يدفيه حرف واحد (ثلاثة أبواب) لأن الزائد فيه إمامن جنس الأصول ولا يكون إلامن جنس العين ليدغم إذ فى الفاء لايدغم أصلا وفى اللام عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك أوالألف لخفتها فهى إما فى الأول فيه فيصير همزة مفتوحة فيكون الفاء ساكنا والعين مفتوحا أو بين الفاء والعين إذ مابعد العين محل ز يادة ألف المصدر ومابعد اللام موضع ز يادة ألف التثنية فالأول هو الثانى والثانى هو الأول والثالث هو الثالث كما قال المصنف. [الباب الأول : أفعل يفعل] وإنما كان هذا أول لكون زائده فى أوله ولكثرة معانيه (إفعالا) بكسر الهمزة وز يادة ألف قبل الآخر . اعلم أن المصدر المؤكد غير الميمي علما فى غير الثلاثى قياس ولذا أتى به المصنف فى كل باب منه والضابط فيه أن كل ما كان فى أول ماضيه همزة زائدة يزاد قبل آخره أما الزيادة قبل الآخر فلكونه أقرب إلى الآخر الذى هو محل الزيادة والنقصان وأما تخصيص الألف فلخفته و يكسر ماتحرك كله غير ماقبل الألف فانه مفتوح أبدا لأجل الألف نحو إكرام وانكسار واستخراج وكل مافى أول ماضيه تاء زائدة يضم ماقبل لامه فقط نحو تكسر وتباعد وتدحرج لأنه لوفتح لخفة الفتحة لا لتبس بالفعل وفى الرباعى المجرد وملحقاته يزاد فى آخر ماضيه تاء نحو دحرجة وحوقلة وفى فعل تفعيلا وفاعل مفاعلة وهذا هو القياس المطرد وقد يجىء فى بعضها على غيره أيضا وسنذكره إن شاء الله تعالى فيجىء مصدر هذا الباب على الأفعال إلا فى أذى فان مصدره أذى و إذاية وأذية ولايجىء إيذاء كما فى القاموس وقيل قد جاء فى مصنفات الثقات لفظ الايذاء واعتذر بأنه من قبيل إطلاقات المصنفين ومسامحاتهم ، ورد بأن استعمال الثقات بمنزلة النقل والرواية على ماذكروا فتأمل وقيل يجىء مصدر هذا الباب على فعال ومفعل نحو أنبته نباتا وأدخلنى مدخل صدق .

الفضلاء فى مثله لكن فيه نوع ضعف لأنه ينافى الغرض من التمثيل لأن المثال هو الفرد المورد لايضاح المفهوم الكلى على ماعرفته فيما سبق . ولما فرغ من أبواب الثلاثى المجرد أراد أن يذكر متشعباته وفروعه عقيب الأصل لرعاية المناسبة بين الأصل وفروعه و إن كان الذكر الأصلين معاوجه كماذكره بعضهم كالامام الزنجانى لجمع بين الأصل وفروعه لذلك فقال (واثنا عشر بابا) من الأبواب الخمسة والثلاثين كائنة (لما) أى لبناء (ز يد) فيه (على الثلاثى المجرد) والمراد بالمز يد عليه هنا مالم يكن ملحقا و إلافمطلق ماز يد عليه عند المصنف خمسة وعشرون على ماسيجىء (وهو) أى المز يد عليه الغير الملحق (ثلاثة أنواع) لأن الزائد على الحروف الأصلية إماحرف واحد أواثنان أوثلاثة وكل واحد من هذه الثلاثة نوع واحد فصار ثلاثة أنواع .فان قيل لم لم يزد الز يادة على الثلاثة . قلنا احترازا عن الثقل أوتوهم التركيب إذ يمكن أن يذهب السامع إلى أنه كلمتان ركبت إحداهما بالأخرى ولأنه لو كانت الز يادة زائدة على الثلاثة تلزم مز ية الفرع وفضيلته على الأصل لأن الأصل ثلاثة أحرف لاغير . واعلم أن الحروف التى تزاد فى الأفعال والأسماء لاتكون إلامن حروف سألتمونيها و يعبر عنها أيضا باليوم تنساه وأتانى سليمان إلا فى الالحاق والتضعيف فانه يزادفيهما أى حرف كان على ماقاله العلامة التفتازانى فى شرح الزنجانى (النوع الأول) اللام للعهد الخارجى لأن النوع حصة من الأنواع وسبق الذكر هنا صريح لا كنائى والظاهر أن المراد من النوع معنى لغوى فيشمل الأصناف والأول ما يكون سابقا على الغير غير مسبوق بالغير على مامر تحقيق الكل فى الباب الأول (هوما) أى فعل (ز يدفيه) أى فى ذلك الفعل (حرف واحد) و إنما اختار الواحد على الأحد لأن الأحد مختص بوصف الله تعالى دون كلمة واحد فانها غير مختصة به بل يوصف به كل فرد على مافى مفردات القرآن للراغب (على الثلاثى المجرد) فيكون هذا النوع على أربعة أحرف ثلاثة منها أصلية وواحدمنها زائد ولذا يسمى هذا النوع بالرباعى المز يد على الثلاثى (وهو) الضمير إما راجع إلى النوع الأول لأصالته أو إلى الموصول لقربه على ماقاله الفاضل العصام فى مثله (ثلاثة أبواب) بحسب السماع .

[الباب الأول] من الأبواب الثلاثة تذكر ماذكرنا فى الباب الأول للثلاثى (أفعل يفعل إفعالا)

علما لجنس مايوزن به من الصيغ و إنما قدّمه على باب التفعيل لكون زيادته فى الأوّل . فان قلت لم ذكر المصدر هنا ولم يكتف بالماضى والمضارع كما اكتفى بهما فى الثلاثى . قلنا تسمية الأبواب فى الثلاثى بفعله لكون مصدره غير مبنى على القياس وهنا بمصادره لكونها قياسية لأنهم ذكروا فى مصادر غير الثلاثى قاعدة كلية وهى أن كل فعل زيد فى أوّل ماضيه همزة يزاد قبل آخر مصدره ألف كأكرم إكراما وانكسر انكسارا واستخرج استخراجا وكل فعل زيد فى أول ماضيه تاء يضم فى مصدره ماقبل الآخر كتكسر تكسرا وتباعد تباعدا وتدحرج تدحرجا وفى الرباعى المجرد وملحقاته يزاد فى المصدر تاء فى آخر ماضيه كدحرج دحرجة وحوقل حوقلة وفى فاعل مفاعلة وهذا هو القياس المطرد وقد يجىء فى بعضها على غير القياس أيضا على ماسنبين كلامنا فى بابه إن شاء الله . فان قلت لم كسرت الهمزة فى المصدر مع أنها مفتوحة فى فعله . قلنا فرقا بينه و بين جمع القلة كالادبار بكسر الهمزة والأدبار بفتحها و إنما لم يجعل الأمر بالعكس لأن الجمع أثقل من المفرد فالخفة فيه أولى من الخفة فى المفرد و يجىء مصدر هذا الباب على هذا القياس على أذى و إذاء وأذية مصدر آذى بمد الهمزة والقياس إيذاء وعلى فعال بفتح الفاء نحو أنبت الله نباتا عند غير سيبويه فانه يقدر عاملا له من بابه أى أنبته الله ونبت نباتا فتأمل وعلى مفعل بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو قوله تعالى ـ أدخلنى مدخل صدق (موزونه أكرم يكرم إكراما) وأصل يكرم يؤكرم حذفت الهمزة لدفع الاستكراه الناشىء من اجتماع الهمزتين فى المتكلم وحده وحذفوا فى غيره اطرادا للباب و إن لم يوجد الاجتماع المستلزم للاستكراه . فان قلت لم لم تحذف الهمزة فى قول الشاعر ✲ فانه أهل لأن يؤكرما ✲ قلنا هذا شاذ لاستعمال الأصل المرفوض لضرورة الشعر على ما فى الشافية وشروحها (وعلامته أن يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب مبنيا (على أربعة أحرف) إذ أصله كرم ثم صار أكرم (بزيادة الهمزة فى أوله) اعلم أن هذه الهمزة همزة قطع لكونها كلمة برأسها زائدة لمعان على ماسنبينه إن شاء الله تعالى وماعداها من الهمزة التى كانت فى أوائل أبواب الخماسى والسداسى همزة وصل زائدة للتوصل إلى النطق بالساكن وهمزة المصدر والأمر كهمزة الماضى فما كان همزته فى الماضى همزة قطع فهى فيهما أيضا همزة قطع كما فى هذا الباب و إن وصلا فيه فوصل فيهما أيضا (و بناؤه للتعدية) أى لتعدية ما كان ثلاثيا مجردا بزيادة مفعول عليه بتضمين معنى الجعل والتصيير بسبب الهمزة فيصير الفاعل للفعل الثلاثى مفعولا .مثلا إذا قلت جلس زيد فهو لازم و إذا قلت أجلسته يصير متعديا بسببها هذا إذا كان الفعل الثلاثى لازما و إن كان متعديا فيه إلى واحد يصير متعديا إلى اثنين بسببها كقرأ زيد القرآن فاذا قلت أقرأته القرآن يصير متعديا إلى اثنين و إن كان متعديا إلى اثنين فيه يصير متعدّيا إلى ثلاثة كأعلم وأرى . فان قلت إن أكب وأعرض صارا لازمين بعد النقل إلى أفعل لأن كبه بمعنى ألقاه على وجهه وعرضه بمعنى أظهره متعديان فكيف تكون الهمزة سببا لمعنى التعدية بل الأمر على العكس على ماقاله التفتازانى ودده خليفة والفاضل الكفوى . قلنا هذا القول منهم مبنى على صحة جعل أكب مطاوع كبه وهو ليس بصحيح إذ لاشىء من بناء أفعل مطاوعا بالكسر ولايتقن نحو هذا الاحالة كتاب سيبويه ، و إنما كان أكب من باب أنقص وألأم أى الهمزة فيه للصيرورة أو الدخول ومعناه صار ذا كب أو دخل فى الكب وكذا أقشع يقال أقشع السحاب أى صار ذا قشع وتفرق ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع يقال كبه فانكب وقشع الريح السحاب فانقشع السحاب وتفرق على ماقاله صاحب الكشاف والبيضاوى فى تفسير قوله تعالى : أفمن يمشى مكبا على وجهه. والتعويل على هذا القول لا على الأول (وقد يكون لازما ، مثال) بناء (التعدى نحو أكرم زيد عمرا) فان قولك كرم عمرو لازم

ثم اعلم بأنه سمى **الأبواب** غير الثلاثى والرباعى المجرّدين بالمصدر لكونه أصلا ومطردا فهو أولى بالتسمية **وأما** الثلاثى المجرد فالمصدر غير مطرد وفى الرباعى المجرد أثقل (موزونه) أى موزون أفعل يفعل إفعالا أو موزون باب الافعال (أكرم يكرم إكراما ، وعلامته أن يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب مبنيا (على أربعة أحرف بزيادة الهمزة) حال كون تلك الهمزة (فى أوله) أى فى محل أول ماضيه بتقدير المضاف أو على أول مجرده أو أصوله بتقدير المضاف اليه وجعل فى بمعنى على ويرجح الأخير ما فى المغنى وهو أنه إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف ، فى أحد الموضعين فالثانى أولى بالتقدير (وبناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدى نحو أكرم زيد عمرا

ومثال اللازم أصبح الرجل) واعلم أن هذا الباب يجيء لمعان: الصيرورة نحو أمشى الرجل أى صار ذا ماشية وللدخول نحو أصبحنا وأظلمنا أى دخلنا فى الصباح والظلام وللحينونة نحو أحصد الزرع أى حان وقت حصاده ولوجود الشيء على صفة نحو أبخلته وأحمدته أى وجدته بخيلا ومحمودا وللازالة نحو أشكيته أى أزلت الشكاية عنه وأعجمت الكتاب أى أزلت عجمته قيل هذا سماعى وللكثرة نحو ألبن الرجل إذا كثر عنده اللبن ومنه أشغلته وللتعريض نحو أباع الجارية أى عرّضها للبيع وهيأها له وللتمكين نحو أقبرته أى جعلت له قبرا وللتمكن من الشيء نحو أحفرت البئر أى مكنت (٢٠) من حفره ولاتيان الفاعل إلى مكان أصله نحو أيمن أتى إلى اليمن ونحو أجبل وللحمل نحو أكذبته أى حملته على الكذب وللدعاء له نحو أشفيته أى دعوت له بالشفاء ولحصول السؤال نحو استنجدنى فأنجدته أى سأل منى الاعانة فأعنته وللاعانة كأحلبت فلانا أى أعنته على الحلب ولمطاوع فعل كفطرته فأفطر وبشرته فأبشر وهو قليل كما نقل عن الرضى فى شرح الشافية ولمطاوع فعل كظأرت الناقة على غير ولدها فاظأرت ولاتيان الفاعل بالموصوف بأصله نحو أكرم الرجل أى أتى بأولاد كرام ولمعنى فعل بالتخفيف نحو أبكر وبكر وللاغناء عن الثلاثى كأرقل وأعتق وأقسم وأفلح وبمعنى استفعل نحو أعظمته واستعظمته وبمعنى الدخول فى مكان نحو أنجد وأغور أى دخل فى النجد والغور وللوصول إلى عدد هو نحو أعشرت الدراهم إذا بلغت عشرة وكذا أثلثت وأربعت وأخمست وأسدست وأسبعت وأثمنت وأتسعت وأمأيت وآلفت ولجعل اللازم متعديا نحو أذهبته ولجعل المتعدى لازما نحو أكب وأعرض قال التفتازانى وقال الزوزنى ولاثالث لهما فيما سمعنا وقال دده خليفة بل له أمثلة ترتقى إلى ثلاثة عشر وعدّ أنقص وألأم وأظأرت الناقة وأقشع السحاب الغيم وأنسل الطائر وأنزفت البئر وأبرأت الناقة وأسبق البعير وقلعه الله فأقلع وحجمه فأحجم . [الباب الثانى] من الأبوب الثلاثة (فعل يفعل) قدّمه على الثالث لكون زائده من جنس الأصول (تفعيلا) ويجيء مصدر هذا الباب على فعال أيضا ككلم كلاما وكذب كذابا وعلى تفعال نحو كرر تكرارا وعلى تفعال نحو بين تبيانا ولقى تلقاء

القياس

فلما قلت أكرم صار متعديا بتضمين معنى الجعل والتصيير فالهمزة كانت سببا لحدوث هذا المعنى فى الفعل فحينئذ يصير فاعل كرم مفعولا لأكرم (ومثال اللازم نحو أصبح الرجل) أى دخل فى الصباح وفى استعمال كلمة قد إشارة إلى أن بناء اللازم أقل من بناء المتعدى على ما ستقف عليه إن شاء الله تعالى. واعلم أن هذا البناء يجيء لمعان أخر للتعريض للأمر وهو أن يعرض فاعل أفعل مفعولا لأصل الفعل أى لمصدر ثلاثيه وهو البيع فى نحو أباع الجارية أى عرّضها للبيع والبناء بهذا المعنى متعدّ لفظا ومعنى وللصيرورة أى لصيرورة فاعله صاحب شيء وذلك الشيء إما أصل الفعل نحو أغدّ البعير أى صار ذا غدة أى طاعون وأما صاحب أصل الفعل نحو أجرب الرجل أى صار ذا إبل ذات جرب ، فعلم منه أن الصيرورة قسمان ومنها قولهم ألبن الرجل أى صار ذا لبن كثير وللدخول فى الشيء نحو أصبح الرجل أى دخل فى الصباح هذا معناه المطابق المقصود المبحوث عنه فى هذا الفن و يلزمه معنى الصيرورة أى صار ذا صباح تأمل فالبناء على هذين المعنيين لازم لفظا ومتعدّ معنى وللحينونة ومعناها أن يجيء وقت يستحق فاعل أفعل أن يوقع عليه أصل الفعل نحو أحصد الزرع أى حان وقرب وقت حصاده وهو بهذا المعنى لازم وجعل بعضهم أحصد الزرع للصيرورة أيضا ولا يخفى أن الصيرورة تقتضى حصول الفعل كما فى أغد البعير وفى أحصد الزرع لم يحصل بل قرب وللوجدان أى لوجود الشيء على صفة ومعناه أن الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل وتلك الصفة فى معنى اسم الفاعل إن كان أصل الفعل لازما نحو أبخلته أى وجدته بخيلا أو فى معنى اسم المفعول إن كان أصل الفعل متعديا نحو أحمدته أى وجدته محمودا فالبناء على كلا التقديرين متعد وللازالة أى لسلب الفاعل أصل الفعل عن المفعول نحو أشكيته أى أزلت عنه شكواه وهو متعدّ أيضا وللزيادة فى المعنى نحو شغلته وأشغلته وللتمكين نحو أقبرته أى جعلت له قبرا بمعنى أعطيت له مكانا يقبر فيه وللتمكن نحو أحفرت البئر أى مكنت من حفره وللحمل نحو أكذبته أى حملته على الكذب وللدعاء نحو أشفيته أى دعوت له بالشفاء وقد يكون بمعنى فعل أى بنسبة أصل الفعل إلى الفاعل نحو قلت البيع وأقلته بمعنى فسخته فهذه الأبنية الستة أعنى من الازالة إلى هنا كلها متعدية أيضا ولذا قال المصنف و بناؤه للتعدية غالبا .

[الباب الثانى] من الأبواب الثلاثة (فعل يفعل) بتكرير العين (تفعيلا) قدمه لكون الزائد فيه من جنس بعض حروف الأصل وقد عرفت فيما سبق أن المجموع محمول على الباب الثانى لكونه علما لجنس ما يوزن به على ما مر غير مرة ويجيء مصدر هذا الباب على فعال بكسر الفاء وتشديد العين نحو كذب كذابا وفسر فسارا كما فى قوله تعالى ــ وكذبوا بآياتنا كذابا ــ قال فى المختار وقوله تعالى كذابا أحد مصادر فعل بالتشديد ويجيء أيضا على التفعيل كالتكليم وعلى التفعلة كالتوصية والتبصرة والتذكرة وعلى مفعل كقوله تعالى ــ ومزقناهم كلّ ممزق ــ أى كل تمزيق انتهى ويجيء على تفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو تذكار وتكرار وتوكاف وهو

وعلى تفعلة كذكر تذكرة و بصر تبصرة وعلى مفعل مثل ــ ومزّقناهم كل ممزّق (موزونه فرح يفرح تفريحا) قيل أصل تفريحا تفررحا باسكان الراء الثانية استثقل المتجانسان فأبدلت الثانية ياء اه وأمثال هذا كثيرة فى الكلام نحو أمليت فى أملت وتقضى البازى فى تقضض وحسيت بالخبر فى حسست به وتلفيت فى تلففت ودهيت فى دهدهت وصهصيت فى صهصهت وأمثال ذلك (وعلامته أن يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب (على أربعة أحرف بزيادة حرف واحد من جنس عين فعله) أى من مثله فى الصورة فاختلفوا فى زائده فقيل هو الأوّل لأن الحكم بزيادة الساكن أولى وقيل هو الثانى لأن الزيادة بالآخر أولى وهذا مما ذهب إليه الأكثرون ، واختار المصنف الأوّل وقال (بين الفاء أيضا والعين) لكونه أظهر وأسهل لأن فى الثانى كلفة فانه يستلزم الاسكان بخلاف الأول ، وأجاز سيبويه الوجهين لتعارض الدليلين فافهم (و بناؤه للتكثير غالبا وهو) أى ذلك الكثير (قد يكون فى الفعل) بالذات (نحو طوف زيد الكعبة) وقطعت الثوب وجوّلت (وقد يكون فى الفاعل) كذلك (٢١) (نحو موت الابل) بكسر الباء جمع لاواحد له من لفظه كأولوا . واعلم أن الفاعل فيما يكون التكثير فيه فى الفاعل يجب أن لايكون واحدا فلا يقال موت الشاة لشاة واحدة كما ذكره الجاربردى وكذا الكلام فيما يكون التكثير فى المفعول أيضا، ولذا قال المصنف (وقد يكون فى المفعول) بالذات (نحو غلق زيد الأبواب) بصيغة الجمع أى غلق أبوابا كثيرة فسقط ماقاله بعض الشارحين من أن التكثير إنما يكون فى الفعل إلا أنه قد يستلزم تكثير الفاعل والمفعول كما فى المثالين المذكورين ، ولذا جاز غلقت الباب أى مرارا مع وحدة المفعول اه فتأمل . واعلم أن هذا الباب يجىء أيضا لنسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو فسقته أى نسبته إلى الفسق والتعدية نحو فرحته أى صيرته فرحا وأحدثت فيه فرحا وللسلب نحو فزعته أى أزلت الفزع عنه والاعتقاد نحو وحدت الله وقدّسته أى اعتقدت أنه واحد وطاهر عن كل نقص ولمعنى القبول نحو شفعت فى كذا أى قبلت شفاعتى فيه ولمعنى الحضور فى شىء نحو جمع أى حضر الجمعة وللصيرورة كعجزته أى صيرته عاجزا وللدعاء له كبركته أى دعوت له بالبركة أو للدعاء عليه كعقرته أى دعوت عليه بالعقر أى الهلاك ولاتيان الفاعل إلى مكان أصله كيمن أى أتى إلى اليمن ولنسبة الشىء إلى أصله نحو تممته أى نسبته إلى تميم ولصيرورة فاعله كأصله كقوس أى صار ذا قوس ولصيرورة فاعله إلى أصله كورق الشجر أى صار ذا ورق والحينونة كظهر أى حان وقت الظهر وللحمل كحفظه الكتاب أى حمله على الحفظ وللعمل المكرر فى مهملة لوجوده شيئا فشيئا كدرجته ولمعنى فعل نحو قلص وقلص وقصر وقصر وذال وذيل و بمعنى صيرورة فاعله إلى أصله نحو عجزت المرأة وشيبت أى صارت عجوزا

القياس وعلى تفعال بكسر التاء نحو تبيان وتلقاء بكسر التاء فيهما ولاثالث لهما على ماقاله صاحب الكشاف فيه وعلى فعال بكسر الفاء وتخفيف العين نحو كذاب على مافى الشافية قيل الكذاب بالتشديد قياس من أهل اليمن وقياس اللغة المشهورة التكذيب ويدل عليه كلام صاحب المراح فتأمل (موزونه فرح يفرح تفريحا) وفراحا وتفرحة (وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف بزيادة حرف واحد من جنس عين فعله) فاذا كانت الزيادة من جنس عينه علم أن أصل تفريحا تفررحا بسكون الراء الثانية وكذا الحال فى تكريما وتخريجا ونحوهما أبدلت الراء الثانية لثقل المتجانسين كما قالوا فى نحو أمليت وتقضى البازى والأصل أملت وقضض وقد يبدل الحرف الصحيح إلى الياء من غير تكرار تخفيفا كما يقال اليوم الثالى أصله الثالث قال الشاعر : قد مر يومان وهذا ثالى وأنت بالهجران لاتبالى

على مافى بعض شروح الزنجانى . واختلف فى أن الزائد هل هو الحرف الثانى أم الأوّل فقيل الأوّل لأن الحكم بزيادة الساكن أولى من المتحرك عند الخليل وقيل الثانى لأن الزيادة بالآخر أولى والوجهان جائزان عند سيبويه لتعارض الدليلين واختار المصنف هنا مذهب الخليل فقال (بين الفاء أيضا والعين) لظهوره وسهولته من غير أن يتكلف لإسكان الحرف المتحرك وتحريك الحرف الزائد الساكن بخلاف قول الأكثرين فانه يقتضى هذا التكلف (و بناؤه للتكثير غالبا) الظاهر أن اللام فى التكثير عوض عن المضاف إليه أى لتكثير فاعله أصل الفعل إما بالنسبة إلى نفس الفعل أو إلى الفاعل أو إلى المفعول ولذا قال المصنف (وهو) أى التكثير (قد يكون فى الفعل نحو طوف زيد الكعبة) ونحو جول زيد أى كثر الطواف والجولان (وقد يكون فى الفاعل نحو موت الابل) بكسر الباء وسكونها جمع لاواحد لها من لفظها وهى مؤنثة للجمعية على مافى المختار وأورد الفاعل جمعا لأن التكثير فيه بالنسبة إلى الفاعل وفى المفرد لايتصور التكثير بل يجب أن يكون محل التكثير جمعا ومن ثمة لايقال موت الشاة لشاة واحدة بل موتت الشاء بغير تاء لأنه اسم جنس يشمل القليل والكثير كالجمع (وقد يكون فى المفعول نحو غلق زيد الأبواب) و بما عرفت من أن محل التكثير يجب أن يكون جمعا ظهر إيراد المفعول جمعا لأن التكثير فيه بالنسبة إلى المفعول فلا يقال غلق زيد الباب بل يقال غلق زيد الأبواب كما فى قوله تعالى ــ وغلقت الأبواب ــ . فان قلت إن قولك قطعت

الثياب يجوز أن يكون المفعول فيه واحدا مع أنه محل التكثير. قلنا جوازه فيه لجواز أن يقطع الثوب الواحد مرات كثيرة فان فيه معنى الجمعية تقديرا كما فى سراويل وكأن كل قطعة منه فرد على ما فى إيضاح المفصل و إنما قيدنا التكثير بقولنا غالبا لأن هذا البناء قد يجيء لمعان غير التكثير لنسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو فسقته بمعنى نسبته إلى الفسق لا بمعنى صيرته فاسقا كما توهم والتعدية نحو فرحته وللسلب نحو فزعته أى أزلت فزعه وللاعتقاد نحو وحدت الله وقدسته أى اعتقدت أنه واحد وطاهر عن كل نقص ولقبول الشيء كقوله عليه الصلاة والسلام « القرآن شافع مشفع » بفتح الفاء أى مقبول الشفاعة ومنه قولهم فى دعاء جنازة الصبي واجعله لنا شافعا مشفعا وللحضور فى شيء مثل جمع ووسم أى حضر الجمعة والموسم ولنسبة أصل الفعل إلى فاعله من غير زيادة نحو زلته وزيلته فانهما بمعنى فرقته إلا أن فى الثانى مبالغة لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ولاختصار الحكاية كقولهم هلل وكبر وسبح وحمد ومجد وصلى ولبى. والمعنى قال لا إله إلا الله والله أكبر وسبحان الله والحمد لله وقرأ ما يدل على تمجيد الله وتعظيمه وقال اللهم صل على محمد الخ ولبيك اللهم لبيك . ومما ينبغى أن يعلم أنه قد يوجد بين الإفعال والتفعيل تمام التقابل مثل الافراط الذى هو غاية التجاوز عن الحد والتفريط الذى هو غاية التقصير والتضييع فكأنه فات لعل الأول من فرط بمعنى سبق والثانى من فرّط بمعنى قصر كذا فهم من المختار . ولهذا الباب معان أخر مبينة فى المطولات .

[الباب الثالث: فاعل يفاعل مفاعلة وفعالا وفيعالا] وفعالا (موزونه قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وقيتالا) وقتالا بكسر الفاء وتشديد العين مثل ماريته مراء لكنه شاذ فى المفاعلة على ماقاله المحققون . قال فى الشافية ومراء فيه شاذ اه ولذا لم يحمل المفسرون كذابا بالتشديد فى سورة النبأ على معنى المكاذبة . قال الفاضل العصام فى حاشية أنوار التنزيل ولم يحمل المشدد على معنى المكاذبة لأنه شاذ فى المفاعلة نحو مراء بالتشديد هذا كلامه . وفى المراح قاتل يجيء مصدره على قتالا يعنى بالتخفيف وقيتالا والقياس مقاتلة . فعلم مما نقلنا أن فعالا وفيعالا مخالفان للقياس دون الاستعمال وفعالا بالتشديد كمراء مخالف لهما . فان قلت ذهب بعضهم إلى أن الأصل بعد المفاعلة فيعالا دون فعالا بدليل أن حروف الفعل ثابتة فيه بتمامها إلا أن الألف قلبت ياء لانكسار ماقبلها وهو مذهب سيبويه حيث قال الأصل فى قتالا قيتالا حذفوا الياء التى جاء بها أهل اليمن فلم قدم المصنف فعالا على فيعالا مع أن المناسب العكس . قلنا ان فعالا أكثر استعمالا من فيعالا كما يقال خالف خلافا أى مخالفة وأنه أصل من فيعالا عند بعضهم لأن حروف الفعل ثابتة فى فعالا بلا زيادة لكن الألف الزائدة قلبت مكانها وفيعالا فرعه لأن الياء حاصلة باشباع كسرة الفاء وهو المختار عند الزمخشرى ولأن فيعالا مبنى على لغة أهل اليمن دون غيرهم ولهذا قدمه فيعالا تأمل . فان قلت لم زيدت الميم والتاء فى مصدر هذا الباب والتاء فى مصدر باب التفعيل مع أنهما لم تكن فى ماضيهما . قلنا مصدر غير الثلاثى مشتق من الماضى باتفاق البصريين والكوفيين على ما جزم به بعض شراح المقصود فاذا كان كذلك فالمشتق من الشيء بالاشتقاق الصغير يشتق إما بزيادة الحركة أو الحرف فمصدر هذا الباب اشتق من ماضيه بزيادة الميم فى الأول لتقارب الميم والفاء مخرجا و بزيادة التاء فى الآخر لكون زيادة التاء فى أكثر سائر المصادر كعدة واستقامة واستخراجة وغيرها تأمل . وأما التفعيل فزيدت التاء فى أوله دفعا للالتباس بمثل فعيلة وقس عليهما نظائرهما وكذا القدر يكفى لاستئناس المتعلمين و إلا فالحق فى الجواب أن أمثال هذه المصادر سماعية وزنا فلا تقتضى التعليل بل لا يمكن لأن واضع اللغات هو الله تعالى على القول المختار و إرادته مرجحة على ماسبق . فان قلت فلم قالوا مصدر غير الثلاثى قياسى قلنا

عن فعل كجرب وودع القتال إذا تركه وعيره بالشيء إذا عابه وعوّل عليه إذا اعتمد عليه وللتوجيه كشرق وغرب ولجعل الشيء بمعنى ماصنع منه كعدلته وأمّرته إذا جعلته عدلا وأميرا ولاختصار الحكاية كقولهم أمّن وأيه وأفف وسوّف وسبح وحمد وهلل إذا قال آمين و يا أيها وأف وسوف وسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله .

[الباب الثالث : فاعل يفاعل مفاعلة وفعالا وفيعالا] قال التفتازانى وروى ماريته مراء وقاتله قتالا شديدا (موزونه قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وقيتالا) . واعلم أن فيعالا بالياء لغة أهل اليمن وفعالا بلا ياء لغة غيرهم واختلفوا فقيل الأوّل هو الأصل لأن حروف الفعل ثابتة فيه بتمامها إلا أن الألف قلبت ياء لانكسار ماقبلها وإلى هذا ذهب سيبويه حيث قال فى قتال كأنهم حذفوا الياء التى جاء بها أهل اليمن ، وذهب صاحب الكشاف إلى أن الأصل هو الثانى حيث جعل الياء لاشباع كسرة الفاء ولعل وجهه أن حروف الفعل ثابتة فيه بلا زيادة إلا أن الألف قلبت مكانها والظاهر

أن المصنف اختار هذا الثاني حيث قدمه على الأول في الذكر (وعلامته أن يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب (على أربعة أحرف بزيادة الألف بين الفاء والعين) وقد عرفت وجه تخصيص الزيادة بما بين الفاء والعين (وبناؤه للمشاركة بين الاثنين) أو لمشاركة أمرين في أصله بالصدور والوقوع بشرط أن يكون أحدهما غالبا والآخر مغلوبا فيكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا لكن الغالب يكون فاعلا والمغلوب مفعولا لفظا وبالعكس معنى هكذا قال السيد الشريف في شرحه للزنجاني فاذا قلت ضارب زيد عمرا دل صريحا على صدور الضرب على وجه الغالبية من زيد ووقوعه على عمرو وضمنا على صدوره من عمرو على وجه المغلوبية ووقوعه على زيد فلهذا الشأن يصير اللازم إذا نقل إلى هذا الباب متعديا نحو كارمته والمتعدى إلى مفعول واحد متعديا إلى مفعولين إن لم يصلح مفعوله لأن يكون مشاركا للفاعل نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب مثلا لايصلح لأن يكون مشاركا للمتكلم في الجذب فاحتاج إلى مفعول آخر يكون مشاركا له فيه كعمرو مثلا فيتعدى إلى اثنين وأما إذا صلح مفعوله للمشاركة فيكتفى به كما في شاتمت زيدا قيل وذكر الكشاف في بعض شروحه أن في هذا الباب معنى آخر كثير الاستعمال وهو أن يكون من أحد الطرفين صدور أصل الفعل ومن الطرف الآخر مايقابله بناء على جعل مايقابله قائما مقامه كقولك بايع زيد عمرا فان الصادر عن أحدهما البيع ومن الآخر الشراء . ومنه المضاربة وغيرذلك وهذا القسم من كثرة الاستعمال بلغ مابلغ حتى قيل لايمتنع دعوى أن يقال باب المفاعلة حقيقة في القدر المشترك بين هذا القسم والقسم المشهور قال التفتازاني تأسيسه على أن يكون بين اثنين فصاعدا انتهى فكلام المصنف مبنى على التمثيل أومن قبيل الأخذ بالأول ويحتمل أن يكون قوله (غالبا) ناظر إلى قوله بين الاثنين أى تكون المشاركة بين الاثنين غالبا وان كانت بين الزيادة أيضا في بعض الأوقات وقوله (وقد يكون للواحد) ناظر إلى قوله للمشاركة أى قد يكون بناء هذا الباب لنسبة أصله إلى

قلنا كونه قياسيا مجيء كل واحد منه من بابه على وزن مخصوص دائما أى على سنن واحد بخلاف مصدر الثلاثى فانه لايجيء على سنن واحد على مايبناه في بابه (وعلامته أن يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب إذ البواقى زائدة (على أربعة أحرف) حال كون ذلك الماضى ملتبسا (بزيادة الألف بين الفاء والعين) إذ مابين العين واللام محل زيادة ألف المصدر ومابعد اللام محل زيادة ألف التثنية والألف لكونها لاتزيد في الأول ولذا خص الزيادة بما بين الفاء والعين (وبناؤه للمشاركة بين الاثنين) أى يكون بناء هذا الباب لنسبة أصل فاعل وهو مصدر فعله الثلاثى إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر صريحا بأن يكون الأمر الأول وهو زيد في قولنا قاتل زيد عمرا مرفوعا والأمر الثانى وهو عمرو منصوبا ولنسبة أصل الفعل إلى عمرو وهو الأمر الثانى متعلقا بزيد وهو الأمر الأول تعلقا ضمنيا . ويلزم من ذلك مشاركتهما في أصل الفعل . فان قلت ما قلته يقتضى أن لاتكون المشاركة معنى حقيقيا لهذا الباب بل معنى لازما له مع أن قولهم وبناؤه للمشاركة يقتضى أن يكون معنى حقيقيا له . قلنا قولهم إن باب المفاعلة والتفاعل للمشاركة والتشارك تفسير باللازم والتحقيق أن معنى قولهم قاتل زيد عمرا ثبوت القتل لزيد متعلقا بعمرو صريحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر لزوما في الجملة على ماحققه سيد المحققين في حاشية المطول ثم إن المعنى الموضوع له إذا اقتضى المشاركة يكون غير المتعدى من الثلاثى متعديا إذا نقل إلى هذا الباب نحو كارمته وشاعرته فانهما متعديان مع أن ثلاثيهما لازم ويكون المتعدى إلى مفعول واحد متعديا إلى مفعولين أحدهما لأصل الفعل والثانى مااقتضاه معنى المشاركة نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب لما لم يصح أن يكون مشاركا للفاعل في المجاذبة احتيج إلى مفعول آخر وهو الضمير ويلزم منه مشاركة أحد الشخصين الآخر في جذب الثوب بخلاف شاتمته فانه لما كان المفعول في قولهم شتمت زيدا صالحا لأن يكون مشاركا للفاعل اقتصر على ذلك المفعول ولايحتاج إلى مفعول آخر فاذا قلنا شاتمت زيدا يكون معناه ثبوت الشتم لأحدهما متعلقا بالآخر صريحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر . وحاصل كلام المصنف وبناؤه كائن لمعنى يستلزم المشاركة بين الشخصين أو الأشخاص على مانقل عن الأئمة (غالبا) أى كونا غالبا أو حال كونه غالبا وفيه تنبيه على أن لزوم المشاركة بين الاثنين للمعنى الموضوع له لباب فاعل ليس بكلى بل أكثرى وغالبى هذا تحقيق المقال ولاتلتفت إلى قيل وقال (وقد يكون) أى البناء المذكور (للواحد) أى لثبوت أصل الفعل إلى الفاعل فقط بلا اقتضاء مشاركة أمر آخر في تلك النسبة وهذا مطرد في الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى ويجيء بناء هذا الباب لمعنى آخر كثر استعماله أيضا وهو أن يكون من أحد الطرفين صدور أصل الفعل ومن الآخر مايقابله مثل بايع زيد عمرا فان الصادر من أحدهما أصل الفعل وهو البيع ومن الطرف الآخر مايقابله وهو

الفاعل فقط من غير أن يشاركه فى تلك النسبة أمر آخر قيل هذا مطرد فى أفعال نسبت إلى الله تعالى (مثال المشاركة بين الاثنين نحو قاتل زيد عمرا) (٢٤) ومثال الواحد نحو قاتلهم الله تعالى) وسافر زيد . واعلم أن بناء هذا الباب

يجىء لمعان أخر كالصيرورة نحو عافاك الله أى صيرك ذا عافية والتكثير نحو ضاعفته ولاتيان الفاعل إلى مكان أصله نحو يامن أى أتى اليمن وللاغناء عن فعل نحو واريته بمعنى أخفيته والاغناء عن فعل نحو بارك الله فيك ويجىء بمعنى تفاعل نحو سارع وجاوز ، أى تسارع وتجاوز . ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من النوع الأول من الأنواع الثلاثة شرع فى [النوع الثانى] الذى هو (مازيد فيه حرفان على الثلاثى المجرد) فيكون خماسيا (وهو خمسة أبواب) بحكم الاستقراء لأن أوله إما همزة وصل أو تاء والأول زائد والثانى إما متصل به وهو النون أو بين الفاء والعين وهو التاء أو تكرير اللام مع الادغام والفاء ساكنة فى هذه الثلاثة والثانى زائد والثانى إما تكرير العين مع الادغام أو الألف بين الفاء والعين . [الباب الأول] منها (انفعل ينفعل انفعالا) بكسر الفاء وزيادة الألف قبل الآخر (موزونه انكسر ينكسر انكسارا) قدمه لكون زيادته فى الأول لأن

الشيراء حتى قال بعضهم إن باب المفاعلة حقيقة فى القدر المشترك بين هذا القسم وبين القسم المشهور يعنى المشاركة على ما فى بعض حواشى الكشاف ويجىء بمعنى فعل بالتشديد نحو ناعمت بمعنى نعمت وضاعفته كما فى قوله تعالى - والله يضاعف لمن يشاء - بمعنى يضعف أى يكثر أضعافه وبمعنى أفعل نحو عافاك الله بمعنى أعفاك كذا فى المختار يعنى يتعدى إلى معفو عنه بدون عن وهو مرادهم من كونه للتعدية بخلاف عفا فانه وان كان متعديا أيضا إلا أنه يتعدى إلى الذنب المعفو يقال عفا عنه ذنبه ولا يتعدى إلى المعفو عنه إلا بعن كقوله تعالى عفا الله عنك كذا حققه بعض المحققين وبمعنى فعل نحو دافع بمعنى دفع وسافر بمعنى سفر لكن يكون فى الأول مبالغة كزيادة المشتقة لزيادة لفظه وكقول النبى عليه الصلاة والسلام «من جاوز الأربعين ولم يغلب خيره على شره فليتجهز إلى النار» أى جاز الأربعين وبمعنى تفاعل نحو سارع بمعنى تسارع وللاغناء عن أصل الفعل نحو بارك الله هذا الأمر أى جعل الله ذلك الأمر مباركا فى حقك (مثال المشاركة) قد عرفت ما هو المراد منها (نحو قاتل زيد عمرا) فان القتل نسب باعتبار القيام إلى زيد وباعتبار الوقوع إلى عمرو صريحا وبالعكس ضمنا ويلزم من ذلك مشاركتهما فيه على ما سبق تحقيقه (ومثال الواحد) أى مثال كونه لنسبة أصل الفعل إلى الفاعل فقط بلا اقتضاء مشاركة أمر آخر فى تلك النسبة (نحو قاتلهم الله تعالى) فان القتل فيه نسب إلى الله تعالى بالفاعلية وإلى المقتولين بالمفعولية ولا ينعكس ضمنا لاقتضاء مقتولية من هو حى لا يموت أبدا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وجعل هذا المعنى مبنيا على كون فاعل بمعنى الثلاثى ليس بصحيح لأن كونه بمعنى الثلاثى مجاز بخلاف هذا المعنى فانه مبنى على أنه لنسبة أصل الفعل إلى الفاعل فقط حقيقة بلا اقتضاء مشاركة فثبت التغاير بينهما على ما فى بعض شروح الشافية وغيره فليتأمل ولما فرغ من الرباعى المزيد فيه على الثلاثى أراد أن يشرع فى الخماسى المزيد فيه عليه فقال [النوع الثانى] من الأنواع الثلاثة أى الطائفة المخصوصة من الألفاظ المخصوصة الدالة على الكلمات المتنوعة الواقعة فى المرتبة الثانية المعبر عنها بالنوع الثانى (هو ما) أى فعل (زيد فيه حرفان على الثلاثى) المجرد وإنما قال زيد فيه حرفان ولم يقل زاد حرفان لأن المبحوث عنها نفس الكلمة المشتملة على الزائد ذا الحروف الزائدة على الثلاثى (وهو) أى النوع الثانى (خمسة أبواب) بحسب الاستقراء .

[الباب الأول] منها باب الانفعال وزنه (انفعل ينفعل انفعالا) بكسر الفاء وزيادة الألف قبل الحرف الأخير لأنك قد عرفت أن كل فعل زيد فى أول ماضيه همزة يزاد قبل آخر مصدره ألف (موزونه انكسر ينكسر انكسارا) وإنما قدم الأبواب التى فى أوائلها همزة على ما فى أولها تاء تبعا للامام الأعظم أو لمشابهتها للأفعال الرباعية التى سبقت حين سقطت الهمزة لأن الهمزة التى فى أوائلها همزة وصل تسقط عند الوصل والاثبات عنده لحن يجب الاحتراز عنه ، قال على القارى فى شرحه لمقدمة ابن الجزرى ثم إن همزة الوصل توجد فى الأسماء والأفعال والحروف ومن شأنها أن لا تكون فى مضارع مطلقا ولا فى ماض ثلاثى أو رباعى كأكل وأكرم بل فى الخماسى كانطلق والسداسى كاستخرج انتهى. أقول أما التى فى الأسماء فقد ذكر الجاربردى على أنها على ضربين سماعى وقياسى أما السماعى ففى أحد عشر اسما وهى ابن وابنة وابنم واسم واست واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة وأيمن الله وايم الله وأما القياسى ففى كل مصدر بعد ألف فعله الماضى أربعة أحرف فصاعدا نحو أفعل واستفعل فعلم أن همزة باب أفعل للقطع نحو أكرم إكراما كما سبق وكذلك همزة الثلاثى نحو أخذ . فان قلت تنتقض هذه القاعدة بأهراق واستطاع بفتح الهمزة فان همزيهما وهمزى مصدريهما للقطع مع أن بعد ألفيهما أربعة أحرف. قلت أصلها أراق وأطاع زيدت الهاء والسين للمبالغة ، وأما استطاع بكسر الهمزة فهمزه للوصل

لأن أصله استطاع فحذف تاؤه وهو فى قوله تعالى ـ فما اسطاعوا أن يظهروه ـ فلو ابتدئ ذلك ابتدئ بكسر الهمزة وأما همزة الوصل التى فى الأفعال فالهمزات التى فى أفعال المصادر المذكورة ماضيا أو أمرا كانقطع وانقطع والهمزة التى فى أمر الثلاثى انتهى كلام الجار بردى ملخصا قال المرعشى رحمه الله تعالى: وقد لا يوجد همزة الوصل فى باب الكلمة بل يزاد بعد الاعلال كهمزة اطير واطهر واز ين الثلاثة بتشديدين واثاقل وادارأ و بالجملة أن كل همزة ز يدت فى أول الكلمة بعد الاعلال ليمكن الابتداء فهى همز وصل وليس من هذا القبيل اذكر فى يوسف لأنه من باب افتعل سواء قرئ بالدال المهملة أو المعجمة وأما همز الوصل فى الحروف فالهمزة الداخلة على لام التعريف وميمه ومن لام التعريف اللام فى الذى والتى واللاتى وأمثالها من الموصولات على ما قاله الفاضل العصام قال على القارى وحكم همز الوصل فى الماضى المعروف الكسر لاغير وفى الماضى المجهول الضم لاغير وهمزة الوصل التى فى الأسماء كلها مكسورة إلا همزة أيمن وأيم فانهما مفتوحتان ، وأما أمر الحاضر فان كان الحرف الثالث منه مضموما ضما أصليا فهمزته مضمومة نحو انظر و إن كان مكسورا أو مفتوحا فهمزته مكسورة نحو اضرب واعلم واستخرج . و إنما قلنا ضما أصليا لأنه إذا كان عارضا كما فى امشوا فهمزته مكسورة انتهى ، وأما همزة الوصل التى فى الحروف فكلها مفتوحة . ثم اعلم أن ماعدا ماذكر أنها همزة وصل فهى همزة قطع . ومما ينبغى أن يعلم أن همزة الوصل تسقط فى الدرج إلا همزة يا ألله ولم يقع فى القرآن وكذا همز الوصل الواقع بين همز الاستفهام ولام التعريف وهى فى ستة كلمات فى القرآن وهى آلذكرين فى الموضعين من الأنعام وآلآن فى الموضعين فى يونس وآلله أذن لكم فى يونس وآلله خير فى النمل فان همزة الوصل فى هذه الكلمات وقعت فى الدرج بسبب همزة الاستفهام التى قبلها لكنها لا تسقط بل تبدل ألفا لئلا يلتبس همز الاستفهام بهمزة الوصل لأن همزة الوصل مفتوحة فى هذه الكلمات كهمز الاستفهام فيمد ذلك الألف مدا زائدا على المد الطبيعى لأجل الساكن الذى بعدها . واعلم أن فى هذه المواضع الستة وجهين الابدال والتسهيل لكل القراء سوى نافع فى آلآن فى الموضعين من يونس فانه ينقل فيهما حركة الهمزتين إلى لام التعريف ومن أراد الختم يجب أن يقرأ كلا الوجهين معا وأكثر الناس عنه غافلون (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف) لأنه إذا ز يد الحرفان على الحروف الثلاثة الأصلية يكون المجموع خمسة أحرف (بزيادة الهمزة والنون فى أوله) أى فى محل يكون قريبا من أوله وقد عرفت وجهه ولكون جميع زيادة هذا الباب فى الأول قدم على سائر الأبواب (و بناؤه للمطاوعة) أى للدلالة على التأثر وقبول الأثر يعنى و بناؤه كائن لأن يكون مطاوعا بكسر الواو وهى عبارة عما لم يمتنع عن قبول الأثر على ما قاله عبد القاهر والمطاوعة فى اللغة الموافقة مطلقا وهو ليس بمراد هنا بل المراد هنا معناها الاصطلاحى ولذا قال المصنف (ومعنى المطاوعة حصول أثر الشئ) اعلم أن الشئ عند أهل السنة هو الموجود الخارجى سواء كان واجبا أو ممكنا وفى اللغة وعند الحكماء مايصح أن يعلم و يخبر عنه وهو يعم الموجود والمعدوم والممتنع والممكن والمراد هنا المعنى الثانى فاندفع مايقال إن الشئ ههنا عبارة عن الفعل المتعدى اللغوى الذى هو المعنى المصدرى مع أن الشئ يرادف الموجود فكيف يصح أن يجعل الشئ عبارة عن المعنى المصدرى الذى هو من قبيل الحال عند محققيهم وهى ليست بموجودة ولا معدومة هذا و يجوز أن يراد المعنى الأول و يدفع الايراد المذكور بأن الحال و إن لم يكن لها تحقق باعتبار نفسها لكن لها تحقق بتبعية تحقق الغير إذ الحال واسطة بين الموجود والمعدوم باعتبار أن الموجود هو ما يتحقق باعتبار نفسه والمعدوم مالا يتحقق فى الخارج والحال يتحقق باعتبار غيره أن يكون تحققه تابعا لتحقق غيره فهى بهذا الاعتبار يطلق عليها الشئ و بهذا يندفع مايقال إن قولهم إن الحال

(وعلامته أن يكون ماضيه) المفرد الغائب (على خمسة أحرف بزيادة الهمزة والنون) على الثلاثى المجرد (فى) محل (أوله) واعلم أن الهمزات الزائدة فى أوائل الماضى والمصادر من كل باب سوى باب الأفعال همزات وصل وضعت للوصل إلى النطق بالساكن فتثبت فى حال الابتداء وتسقط فى الدرج و إثباتها فى الوصل لحن (وبناؤه للمطاوعة) أى للدلالة على كون فاعله مطاوعا (ومعنى المطاوعة) فى اللغة الموافقة وفى الاصطلاح (هى حصول أثر الشئ) أى أثر فعل متعد

(عن تعلق الفعل المتعدى) بمعموله والأولى أن يقول عن تعلقه بالضمير الراجع إلى الشىء فانه عبارة عن المتعدى (نحو كسرت الزجاج

فانكسر ذلك الزجاج) لا يخفى أنه لا حاجة إلى إظهار الفاعل وهذا المثال مطابق للممثل له (فان) انكسر فيه يدل على حصول

(انكسار الزجاج) الذى هو (أثر) للفعل المتعدى الذى هو الكسر وعلى أنه قد (حصل عن تعلق الكسر الذى هو الفعل المتعدى) بمفعوله الذى هو الزجاج وذلك الحصول هو المطاوعة فيكون الزجاج مطاوعا اسم فاعل لقبوله الفعل وتكون أنت مطاوعا اسم مفعول لأن الزجاج طاوعك لكن الشائع فى كلامهم إطلاق المطاوع على الفعل المتعدى قال السيد الشريف فى شرحه للزنجانى وهى تسمية للشىء باسم متعلقه . واعلم أن هذا الباب لا ينقطع عن المطاوعة ولذا لا يكون إلا لازما ولا يبنى إلا مما فيه علاج وتأثير ولذا قيل انكرم وانعدم خطأ وذلك لأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون أمره مما يظهر أثره وهو علاج تقوية للمعنى الذى وضع له هذا إلا أنه قد يجىء لمطاوعة فعل كامر وقد يجىء لمطاوعة أفعل نحو أزعجته أى أبعدته

ليست بموجودة ولا معدومة يستلزم ارتفاع النقيضين (عن تعلق الفعل المتعدى) أى الايقاع والايجاد والتأثير كالكسر فى المثال المذكور فى المتن وكلة عن متعلقة بالحصول . فان قلت الأولى أن يقال عن تعلقه بالضمير راجع إلى الشىء فانه عبارة عن الفعل المتعدى والمقام مقام الضمير لسبق رجعه . قلنا إنما ظهر فى مقام الضمير لئلا يتوهم رجوعه إلى الأثر (بمفعوله) الذى هو الزجاج فى مثال المتن والضمير المجرور راجع إلى الفعل المتعدى . فان قلت الأثر الحاصل للفاعل فى الحقيقة فلم جعله المصنف للفعل المتعدى حيث أضاف الأثر إلى الشىء الذى هو عبارة عن الفعل المتعدى . قلنا نعم الأمر كما قلت لكن المصنف بنى كلامه على الاستعمال الشائع لأن الشائع فيما بينهم أن المؤثر الفعل المتعدى مجاز تسمية للشىء أعنى الفعل المتعدى باسم متعلقه بالكسر أعنى الفاعل قال الشريف الجرجانى فى شرح الزنجانى إطلاق المضارع بالفتح على الفاعل وإن كان حقيقة لكن الشائع فيما بينهم إطلاقه على الفعل المتعدى مجازا تسمية للشىء باسم متعلقه وكذلك الحال فى جانب المطاوع بالكسر . والحاصل أن الكسر فى المثال مطاوع بالفتح مجازى والفاعل أعنى المتكلم فيه مطاوع حقيقى بالفتح والانكسار مطاوع مجازى بالكسر والمفعول أعنى الزجاج فيه مطاوع حقيقى بالكسر والشائع فى الاستعمال المجازيان دون الحقيقيين ولذا جعل المصنف الأثر المتعدى دون الفاعل . فان قلت ما الفرق بين الكسر والانكسار مع أنهما مصدران . قلنا الكسر هو المصدر الأصلى بمعنى الايقاع والتأثير والانكسار هو التأثر وقبول الأثر وهو معنى المطاوعة أى معنى الكون مطاوعا بالكسر وقد عرفت أن الكسر مطاوع بالفتح ثم إن المعانى المصدرية على تحقيق بعض المحققين أمور خمسة : الأول معنى المصدر الأصلى كالكسر . والثانى معنى المصدر المبنى للفاعل كالكون كاسرا . والثالث معنى المصدر المبنى للمفعول كالكون مكسورا . والرابع معنى الحاصل بالمصدر المبنى للفاعل كالكاسرية . والخامس معنى الحاصل بالمصدر المبنى للمفعول كالمكسورية فاستعمال المصدر فى الثلاثة الأول حقيقة وفى الأخيرين مجاز وأنكر الفاضل حسن جلبى الثانى والثالث و إليه يميل كلام الفاضل الجامى حيث قال فى شرح قول ابن الحاجب فالرفع على الفاعلية أى علامة كون الشىء فاعلا وفى قوله علم المفعولية أى علامة كون الشىء مفعولا والأدلة من الطرفين . وتحقيق الفرق و بيانه لا يسعها المقام وذكرها يقتضى تطويل الكلام ولا يتحمله مخاطب هذا المرام (نحو كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج) ومقصودنا من هذا المثال لفظ انكسر لأنه من هذا الباب ومراده منه بيان كون هذا البناء للمطاوعة أى لأن يكون مطاوعا بالكسر على ما قدمناه وقوله (فان انكسار الزجاج) الخ لتطبيق المثال للممثل له ولذا ذكر الانكسار الذى هو من هذا الباب فالانكسار (أثر) مرتب على الكسر الذى هو المطاوع فى عرفهم كما سبق تحقيقه وذلك الأثر إن حصل فى الفاعل يسمى حاصلا بالمصدر المبنى للفاعل و إن حصل فى المفعول يسمى حاصلا بالمصدر المبنى للمفعول والانكسار هو الثانى ولذا وصف الأثر الذى هو الانكسار هنا بقوله (حصل) أى ذلك الأثر المعبر عنه بالمكسورية فى الزجاج (عن تعلق الكسر الذى هو الفعل المتعدى) بمفعوله الذى هو الزجاج وذلك الحصول هو المطاوعة وقد يعبر عنها بالتأثر وقبول الأثر الذى هو من مقولة الانفعال وهى عبارة عن كون الشىء متأثرا مادام متأثرا كالمنقطع مادام منقطعا فان الانقطاع أثر حصل فى الشجر عن تعلق القطع الذى هو الفعل المتعدى ولذا قلت قطعت الشجر فانقطع ذلك الشجر . واعلم أن هذا الباب لا ينقطع عن المطاوعة واللزوم أعنى أنه لا يجىء غير مطاوع بالكسر ومتعديا وهذا مختص بهذا الباب بخلاف سائر الأبواب التى يكون بناؤها للمطاوعة فانه يجوز أن تكون متعدية فالمطاوعة

فانزعج والتفتازانى والسيد الشريف نقلا عن المفصل أنه شاذ وقد يجىء لمطاوعة فعل نحو عدلته فانعدل ذكره صاحب لا تستلزم المطلوب وفى روح الشروح وقد يجىء لمعان أخر لمشاركة المجرد كانطفأت النار وطفئت وللاغناء عن المجرد كانطلق بمعنى ذهب وللاغناء عن

لاتستلزم اللزوم بل اللزوم من خصائص هذا الباب و بهذا ظهر الخلل فى قول الفاضل الكفوى حيث قال واعلم أنّ هذا الباب لاينقطع عن المطاوعة ولذا لا يكون إلالازما انتهى وهكذا زعم صاحب روح الشروح فتأمل وتحقيق هذا المقام يقتضى أن يبين النسب الخمس بين الأمور الأربعة أما النسبة بين المطاوع بالكسر واللازم فهى عموم وخصوص من وجه وهو المراد بقولهم كان بينهما تباين جزئى لاجتماعهما فى مثل قولنا كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج و يفترق اللازم فى قولنا جلس زيد و يفترق المطاوع فى قولنا علمته الفقه فتعلمه وأما النسبة بين المطاوع أيضا و بين المتعدى فكذلك عموم من وجه لاجتماعهما فى علمته الفقه فتعلمه و يوجد المطاوع بالكسر بدون المتعدى فى مثال المتن و يوجد المتعدى بدونه فى ضرب زيد عمرا مثلا وأما النسبة بين المطاوع بالكسر أيضا و بين المطاوع بالفتح فعموم مطلق لأنه كلما تحقق المطاوع بالفتح تحقق المطاوع كمثال المتن وقد يتحقق المطاوع بالكسر ولا يتحقق المطاوع كما فى انكسر الاناء من غير ملاحظة الكاسر والكسر فالمفتوح أخص والمكسور أعم وأما النسبة بين المتعدّى والمطاوع بالفتح فعموم مطلق أيضا لاجتماعهما فى مطاوع كل باب يكون بناؤه للمطاوعة كما فى كسرت الزجاج لأنّ المطاوع بالفتح يكون متعديا دائما و يوجد المتعدى بدونه فى كل باب يكون بناؤه للتعدية لاللمطاوعة كضرب زيد عمرا وأما النسبة بين المطاوع بالفتح و بين اللازم فتباين كلى لأنّ المطاوع لا يكون لازما أصلا كما عرفته آنفا فقد علمت مما بيناه لك أن المطاوع بالكسر يكون أنقص مفعولا واحدا من المطاوع فاذا تعدى المطاوع بالفتح إلى مفعول واحد يكون ذلك المفعول فاعلا فى المطاوع كما فى المثال المشهور و إذا تعدى إلى مفعولين يكون أحدهما فاعلا فى المطاوع والثانى مفعولا، وبالجملة لايلزم أن يكون المطاوع بالكسر لازما بل قد يكون لازما وقد يكون متعديا كما عرفته. إذا عرفت هذا فاعلم أنّ كل باب يكون بناؤه للمطاوعة يختص بالعلاج والتأثير أى بالأفعال التى يكون فيها علاج وتأثير أى إحداث فعل بالجوارح إذ العلاج فعل يتوقف حصوله على عضو من أعضاء الانسان. مثلا هذا الباب يختص بالأفعال العلاجية لأنه موضوع للمطاوعة تخص بالمعانى الواضحة المحسوسة فلا يقال علمته فانعلم. فان قلت لم جاز فى علمته الفقه فتعلمه مع أنه ليس من الأفعال العلاجية بل من أفعال القلوب . قلت إنما جاز ذلك فى باب التفعل و إن لم يكن علاجا مع أنه وضع للمطاوعة فعل لأن تفعل يجىء للتكلف والعمل المكرّر فتكرره جعله كالمحسوس ولذا قيل الفرق بين تكسر وانكسر أن تكسر للكسر الكثير دون انكسر . فان قلت إنّ بناء باب الافتعال للمطاوعة أيضا مع أنه لم يختص بالعلاج كما فى غممته فاغتم غير العلاج . قلنا إنّ بناءه لايختص بالمطاوعة بل يكون لمعان آخر كما بينوا على ماسيجىء فى بابه إن شاء الله فكل كلمة من باب الافتعال تكون للمطاوعة فيجوز أن تكون من الأفعال العلاجية كما فى اجتمع ومن غيرها كما فى غممته فاغتم على ماسنبين إن شاء الله . قيل وهذا البناء يجىء لمشاركة المجرّد كاطفأت النار بمعنى طفئت وللاغناء عن المجرد كانطلق بمعنى ذهب وغيره .

[الباب الثانى] من الأبواب الخمسة (افتعل يفتعل افتعالا) قدمه لمناسبته لما قبله فى كونهما للمطاوعة لالكونه مشتركا بين اللازم والمتعدى و إلا لناسب تقديمه أيضا على باب الانفعال (موزونه اجتمع يجتمع اجتماعا) أصله جمع من باب فتح يقال جمع الشىء المتفرق فاجتمع (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف) جمع حرف كأفلس جمع فلس . فان قلت لم يقل حروف . قلنا المقام مقام جمع القلة والحروف جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة إلى ما لانهاية له وأما أحرف فهو جمع قلة يطلق على ثلاثة وعشرة ومابينهما ولذا اختاره هنا وفى السابق واللاحق دون الحروف . واعلم أنّ أوزان جمع القلة أربعة على القول المختار أفعل كأفلس جمع فلس وأفعال كأفراس جمع فرس وأفعلة

فعل كانحجز إذا أتى الحجاز .
[الباب الثانى] من تلك الأبواب الخمسة (افتعل يفتعل افتعالا) بزيادة ألف قبل آخره وكسر التاء قدمه على باب الانفعال لكون زيادته قبل الآخر ولأنه يشترك بين اللازم والمتعدى بخلاف باب الانفعال ولأنه لما كان يجىء للمطاوعة ناسب أن يذكر بعد باب الانفعال (موزونه اجتمع يجتمع اجتماعا وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف

بزيادة الهمزة في أوله) للوصل (و) بزيادة (التاء بين الفاء والعين وبناؤه أيضا) أي كبناء باب الانفعال للمطاوعة (نحو جمعت الابل) بكسر الباء (فاجتمع ذلك الابل) هكذا في أكثر النسخ لكن أولى إضمار الفاعل وتأنيث الفعل. واعلم أن هذا الباب قد يجيء لمعان أخر للاتخاذ نحو اختبر أي أخذ الخبر ولزيادة المبالغة في المعنى نحو اكتسب أي بالغ واضطرب في الكسب ولمعنى فعل نحو جذب واجتذب ولمعنى تفاعل للمشاركة نحو اختصموا أي تخاصموا ذكره التفتازاني وللازالة نحو انتصر منه أي أزال النصرة عنه ومنه انتقم ولاظهار أصل الفعل نحو اعتذر أي أظهر عذره ذكره في روح الشروح ولمطاوعة أفعل كأحفظته فاحتفظ وللقبول نحو انتصح أي قبل النصيحة ولمعنى تفعل نحو تجمع القوم فاجتمعوا ولمعنى استفعل كارتاح واستراح ولمعنى المجرد كقدر واقتدر وقرب واقترب وللاغناء عنه كاستلم الحجر ولفعل الفاعل بنفسه نحو ارتعش واستاك وامتشط واكتحل وللتخيير كانتجب ذكره دده خليفة.

[الباب الثالث: افعلّ يفعلّ افعلالا] بزيادة الألف قبل الآخر وكسر العين قدمه لاشتراكه مع الأولين في زيادة الهمزة التي هي للوصل تسقط في الوصل فكأنها من الرباعيات و بهذا الواوين علم وجه تقديم هذه الثلاثة على الأخيرين (موزونه احمرّ) أصله احمرر فأدغمت الراء في الراء بعد سلب حركة الأولى ويدل عليه ارعوى فانه من هذا الباب وأصله ارعوو قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها خامسة وذلك لأن الاعلال مقدم على الادغام فلما أعل لم يبق سبب الادغام فدل هذا على أن أصل الباب بالفك لا بالادغام كذا في مراح الأرواح (يحمرّ

كأرغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام واختلف في الجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين، أو مؤنثا كمسلمات فعند الجمهور هو جمع قلة وقال الشيخ الرضي إنّ جمعي السلامة يصلحان للقلة والكثرة وما عدا الأوزان الأربعة والجمع الصحيح جمع كثرة وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك، الآخر كقوله تعالى ـ ثلاثة قروء ـ مع وجود أقرؤ (بزيادة الهمزة في أوله و) بزيادة (التاء بين الفاء والعين) فيكون المجموع خمسة (وبناؤه أيضا) أي مثل ماسبق من بناء الانفعال (للمطاوعة) غالبا أي ولمطاعة فعل سواء كان علاجا أولا قال السيد عبدالله في شرح الشافية وإنما جاز غممته فاغتم لأن باب افتعل لم يكن موضوعا للمطاوعة فجاز أن يجيء مطاوعه في غير العلاج. فان قلت إن بيان الموزون والتمثيل باجتمع الذي هو من الأفعال العلاجية يوهم اختصاصه بالعلاج. قلنا ذكر الشيء لاينافي ماعداه في مثل هذا لما عرفت أن غممته فاغتم جاز في غيره العلاج وأما باب انفعل فهو مختص بالعلاج قال ابن الحاجب في الشافية وانفعل لازم مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر وقد جاء مطاوع أفعل نحو أسفقته أي ردته فانسفق وأزعجته أي أبعدته فانزعج قليلا ويختص بالعلاج والتأثير ومن ثمة قيل انعدم خطأ انتهى كما بيناه في بابه (نحو جمعت الابل فاجتمع ذلك الابل) فان قلت الأولى أن يقول فاجتمعت باضمار الفاعل لأنّ المقام مقام الضمير لسبق المرجع. قلنا أظهره هنا وفيما قبله من باب الانفعال تفهيما للمبتدئين لغموض بحث المطاوعة لكن ينبغي أن يقول تلك الابل تدبر. واعلم أنّ عادة المصنف ذكر المعنى الذي كثر استعماله وترك ماهو أقل استعمالا ولذا قيدنا بقولنا غالبا على ماذكره ابن الحاجب في الشافية حيث قال وافتعل للمطاوعة غالبا نحو غممته فاغتم وبهذا ظهر أنه يجيء بناء هذا الباب لمعان أخر قل استعمالها بالنسبة إلى معنى المطاوعة للاتخاذ أي لاتخاذ فاعله شيئا نحو اشتوى أي اتخذ شواء ولزيادة المبالغة في المعنى نحو اكتسب أي بالغ في الكسب بكسر الكاف أو فتحها وأما كسب فمعناه تحصيل الشيء على أيّ وجه كان سواء بولغ فيه أم لا قال الله تعالى ـ لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ـ وفيه إشارة إلى لطف الله تعالى لأنه أثبت ثواب الفعل لهم على أي وجه كان بقوله لها ما كسبت ولم يثبت لهم العقاب إلا على وجه المبالغة بقوله وعليها ما اكتسبت ويكون بمعنى فعل نحو جذب واجتذب وبمعنى تفاعل نحو اختصموا أي تخاصموا ولاظهار أصل الفعل نحو اعتذر أي أظهر عذره وجعل صاحب التوابع اعتذر بمعنى افعل للصيرورة أي بمعنى أعذر أي صار ذا عذر وللقبول نحو اتعظ أي قبل الوعظ تأمل فيه وبمعنى تفعل نحو اجترع بمعنى تجرع وبمعنى استفعل كاتقد بمعنى استوقد وبمعنى المجرد نحو اقترب بمعنى قرب واقتدر بمعنى قدر ويقرب منه قولهم استلم الحجر أي لمسه بالقبلة أو باليد قال في المختار السلم الاستلام تدبر.

[الباب الثالث] من الخمسة (افعلّ يفعلّ افعلالا) زيد في المصدر الألف قبل الآخر لأنك عرفت أنه مشتق من الماضي في غير الثلاثي باتفاق الفريقين والحال أن المشتق يشتق بزيادة حركة أو حرف وهنا اشتق منه بزيادة حرف أعني الألف تذكر ماسبق وإنما قدمه لاشتراكه مع الأولين في زيادة الهمزة التي هي للوصل (موزونه احمرّ يحمرّ) أصلهما احمرر يحمرر فأدغم فيهما إحدى الراءين في الأخرى بعد سلب حركة الراء الأولى لاجتماع الحرفين المتجانسين. فان قلت لم لم تدغم إحدى

الواوين فى الأخرى فى كلة ارعوى مع أنه من هذا الباب أصله ارعوو فالقياس فيها يقتضى أن يقال
ارعو بالادغام كاحمر واعور . قلت إنما لم تدغم فيهما لانعدام الجنسية بقلب الواو الأخيرة ألفا لتحركها
وانفتاح ماقبلها. فان قلت لم لم يكن الأمر على العكس بأن يقدم الادغام على الاعلال . قلت القلب إعلال فى
الآخر والادغام إعلال فى الوسط و إعلال الآخر أسبق وأولى لأنه محل التغيير وأيضا الاعلال يكون بمجرد
النظر إلى حرف واحد من حروف العلة بخلاف الادغام فانه لم يكن مالم ينظر إلى الحرفين . والحاصل أن
ارعوى كان فيه مقتضيان مقتضى الاعلال ومقتضى الادغام فلما قدم الاعلال على الادغام للعلتين
المذكورتين لم يبق مقتضى الادغام ولذا لم يدغم (احمرارا) على وزن افعلالا وانما لم يدغم فى المصدر لكون
الألف فاصلا بين المتجانسين (وعلامته أن يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب (على خمسة أحرف
بزيادة الهمزة فى أوّله و) بزيادة (حرف واحد من جنس لام فعله) كاحمر أصله حمر فصار احمر بهذين
الزيادتين. فان قلت الراء مثلا مماثل للراء لامجانس فلم قال من جنس لام فعله ولم يقل من مثل الخ. قلنا من أدب
الصرفيين أن يقولوا من جنس عين فعله أو من جنس لام فعله مقام المثل فتعبيرهم عن المثل بالجنس الدال
على المجانسة إما مبنى على مسامحتهم المشهورة أو مبنى على اصطلاحهم ولامشاحة فى الاصطلاح و إلا فالفرق
بين المتماثلين والمتجانسين والمتقاربين ثابت فى الحقيقة لأن المتماثلين هما المتفقان مخرجا وصفة كالباء مع
الباء والراء مع الراء والمتجانسين هما المتفقان فى المخرج الكلى دون الصفة كالدال مع التاء والمتقاربين
هما المتقاربان فى المخرج الكلى أو فى الصفة كالدال والسين والمتقاربين مخرجا وكالتاء والثاء المتقاربين
صفة و بعض العلماء أدرج المتجانسين فى المتقاربين كذا قاله المرعشى فى الجهد (فى) محل قريب
من (آخره) اختار المصنف هنا مذهب المحققين وهو أن الزائد هو اللام الثانية لأن الزيادة بالآخر أولى.
فان قلت هذا ينافى ما اختاره فى باب التفعيل حيث قال من جنس عين فعله بين الفاء والعين وذلك يقتضى
أن يكون الزائد هو الأول وهو مذهب الخليل . ودليله على ماعرفت هنالك أن الحكم بزيادة الساكن
أولى . قلنا دليل الخليل رحمه الله لايتمشى هنا لكون سكون الأوّل هنا للادغام بخلاف فعّل فانه للفرار
عن توالى الحركات من أول الأمر وأما جواز الأمرين على ما يشعر به كلام الفاضل الكفوى غير
متصوّر هنا أيضا ولما لم يتصوّر مذهب الخليل وسيبويه هنا اختار قول الأكثر فنعم ماقيل لكل مقام
مقال ولكل ميدان رجال (و بناؤه) مختص (لمبالغة) الفعل (اللازم) فان احمر مثلا مبالغة حمر وهو
لازم يعنى أن المبالغة تكون فى الفعل اللازم وما يكون لمبالغة اللازم يكون لازما فبناء هذا الباب يكون
لازما ومن هنا يعلم أن ما اشتهر فى دعاء الوضوء : اللهم بيض وجهى بنورك يوم تبيض وجوه أوليائك
ولاتسوّد وجهى بفتح التاء والواو وتشديد الدال خطأ لأنه يكون حينئذ من هذا الباب ولايتعدّى إلى
المفعول أعنى وجهى بل الصواب أن يقرأ من باب التفعيل أعنى بضم التاء وفتح السين وكسر الواو
كما يدلّ عليه عطفه على بيض فانه من باب التفعيل أيضا وكثيرا ما عرضته على العقلاء فوقعوا فى
الاستغراب وكادوا أن ينكروه لكمال اشتهار ماقرأوا خذ هذا (وقيل) مختص (للألوان) من غير
ملاحظة المبالغة وهذا خطأ ولعل مراد هذا القائل ذلك و إلا فلا وجه لتمريض المصنف بقوله ، قيل وقد
عرفت مما قدرناه من الاختصاصين أن اللامين للاختصاص ولو لم يحمل المصنف مراد القائل على
ماقلنا لزم أن يكون بين الاختصاصين تناف لأن أحدهما مختاره والآخر مردوده مع أن الحق أنه
لامنافاة بين الاختصاصين لاجتماع المبالغة مع الألوان (والعيوب) فى كل كلة من هذا الباب كاحمر
واعور قال العلامة التفتازانى وهذا الباب للمبالغة ولا يكون إلا لازما واختص بالألوان والعيوب .
وقال السيد السند قدّس سره وهذا البناء مختص بالألوان والعيوب وفيه مبالغة انتهى قال الأستاذ

احمرارا وعلامته أن
يكون ماضيه على خمسة
أحرف بزيادة الهمزة
فى أوله و) بزيادة (حرف
آخر من جنس لام
فعله) أى من مثله .
واعلم أنهم اختلفوا فى
أن الزائدة هل هى
اللام الأولى أو الثانية
فقال (فى آخره)
والأمران جائزان عند
سيبويه لتعارض الأدلة
فتدبر (و بناؤه لمبالغة
اللازم) أى للمبالغة ولا
يكون إلا لازما (وقيل)
بناؤه (للألوان
والعيوب) أى غالبا
و إلا فهذا الباب قد
يكون لغير لون ولا
عيب كانقض الحائط
ذكره دده خليفة

(مثال) ما يكون (للألوان نحو احمرّ زيد) فان الاحمرار لون من الألوان (ومثال) ما يكون (للعيوب نحو اعورّ زيد) أى عدم رؤية إحدى عينيه مبالغة وهو عيب من العيوب . واعلم أنه شرط فى هذا الباب أن لا يكون مضاعف العين ولا معتل اللام فقولهم ارعوى مطاوع رعونه بمعنى كففته شاذ من وجوه منها أنه معتل اللام منها أنه لغير لون ولا عيب والثالث أنه مطاوع والمطاوعة فى هذا النوع نادرة كذا نقل عن كمال الدين ومنها أنه يدغم للثقل ولتقدّم الاعلال على الادغام فانه لما أعل بقلب الواو الثانية ياء لوقوعها خامسة مع عدم انضمام ماقبلها و بقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فات اجتماع المثلين أو للاحتراز عن لزوم ضم الواو فى المضارع فانه مرفوض كذا قيل و يمكن أن يقال إنه ترك الادغام لبيان الأصل كما فى قولهم قطط شعره إذا اشتدت جعودته وضبب البلد إذا كثر ضبابها بفك الادغام لبيان الأصل

[الباب الرابع: تفعل يتفعل تفعلا] بضم ما قبل اللام فانه القياس فيما أوّل ماضيه تاء فرقا بين المصدر و بين فعله الماضى وقد كسروه فى الناقص لتجانس الياء نحو تعدّى تعديا . وقد يجىء مصدر هذا الباب تفعالا بكسر التاء والفاء وتشديد العين نحو تملاق وهو قياس لغة أهل اليمن وقد يجىء على فعلة كطيرة مصدر تطير وخيرة مصدر تخير ولا ثالث لهما ذكره فى شرح المشارق وقدمه لكون

روّح الله روحه لعل تمريض المصنف لقولهم ارعوى عن القبيح أى كف ورجع أصله ارعوو وهو من هذا الباب مما ليس لعيب ولا لون والتحقيق أن بناء هذا الباب مع كونه لمبالغة اللازم مختص بالألوان والعيوب على ماذكره العلامة التفتازانى وأيضا شرط بعضهم فى هذا الباب عدم كونه مضاعف العين ولا معتل اللام فعلى هذا يكون ارعوى شاذا وعلى أىّ تقدير لاوجه لتمريض المصنف إلا أن يقال مراده أن كونه لمبالغة اللازم وصف مشتهر فى كونه للألوان والعيوب بلا احتياج إلى ذكرها لاختصاصه بهما يفهمهما من كونه لمبالغة اللازم من له ممارسة بهذا الفنّ هذا كلامه . أقول هذا الجواب ركيك جدّا لأنّ المخاطب بهذا الكلام ليس له الممارسة تأمل بل الحقّ فى وجهه أنه لادخل لهذا البناء فى إفادة اللون والعيب بل الثلاثى منه دالّ على اللون وهذا البناء يفيد زيادتها ولذا قال المصنف وبناؤه لمبالغة اللازم وقيل الخ وأما قولهم انقض الحائط فمن الانفعال من القضض لا من هذا الباب من النقض كما هو (مثال) فعل (الألوان) أى مثال الفعل الذى هو للألوان (نحو احمر زيد) وهو لمبالغة حمر لأنه يقال فى اللغة حمر زيد إذا حصل له حمرة فى الجملة و يقال احمر زيد إذا حصل له حمرة كثيرة على ماسيجىء من المصنف (ومثال) فعل (العيوب نحو اعورّ زيد) يقال عورت العين بالكسر وعارت أيضا و يقال اعور أى بين العور والعور بفتحتين عدم رؤية إحدى العينين على ما فى المختار .

[الباب الرابع] منها (تفعل يتفعل تفعلا) بضم العين فرقا بينه و بين الماضى وهذا حكم مصدر تفاعل هذا فى غير الناقص وأما فيه منهما فبكسر العين لتجانس الياء كالتمنى والترجى والتوقى والتعدّى فى التفعل والتصابى والتجافى والتوانى والتماشى فى التفاعل . فان قلت لم كسر العين فيه فى مصدريهما مع أن القياس الضم . قلنا لوضم فى الناقص العين الذى هو ما قبل الياء لانقلبت واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فعدلوا عن الضم ليسلم بناء الياء عن القلب ويجىء مصدره على تفعال بكسر التاء والفاء وتشديد العين و بزيادة الألف بين العين واللام نحو تملاق من تملق يقال تملقه وتملق له تملقا وتملاقا إذا تودّد إليه وتلطف له قال الشاعر :

ثلاثة أحباب فحبّ علاقة وحب تملاق وحب هو القتل

وهو قياس أهل اليمن كالكذاب بالتشديد فى باب التفعيل كما سبق وأما الفعلة بكسر الفاء وفتح العين كالطيرة والخيرة ، فقد قيل إنهما مصدران من تطير وتخير يعنى من هذا الباب ولا ثالث لهما لكن الحق أنهما ليسا بمصدرين بل اسمان وفى المختار يقال تطير من الشئ و بالشئ والاسم الطيرة بوزن العنبة وهو مايتشاءم به من الفأل الردئ . وفى الحديث «أنه كان يحب الفأل و يكره الطيرة» وفيه أيضا الخيرة بوزن العنبة الاسم من قولك اختاره الله تعالى و يقال محمد خيرة الله من خلقه هذا كلام المختار وكذلك فى سائر كتب اللغات والتفاسير (موزونه تكلم يتكلم تكلما) قدمه على

أحد الزائدين من جنس الأصول . واعلم أنهم اختلفوا فى هذا الباب وكذا باب التفاعل باب هل هما من ملحقات تدحرج أولا واختار المصنف الثانى حيث نظمهما فى سلك غير الملحقات ووجه ذلك على ماقيل إن التاء فيهما لاتصلح لأن تكون للالحاق إذ الالحاق لا يكون فى أول الكلمة كما سيجىء وكذا تضعيف العين والألف لأن الزائد فى الالحاق لا يكون له معنى غير جعل المثال الأنقص على المثال الأزيد وليس تضعيف التفعل وألف التفاعل كذلك لافادة كل منهما معنى آخر وفيه أنه يجوز أن يكون ذلك المعنى الآخر مستفادا من التاء كما فى تجلبب وسيجىء (موزونه تكلم يتكلم تكلما

وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء في أوله و) بزيادة (حرف آخر) أيضا (من جنس عين فعله) أي من نوعه ومثله (بين الفاء والعين) نحو تذكر (و بناؤه للتكلف) أي للدلالة عليه (ومعنى التكلف تحصيل) تمام (المطلوب) وكماله (شيئا بعد شيء) أي تحصيل الشيء من أجزائه أو من أفراده بعد تحصيل شيء آخر من أجزائه أو من أفراده كما في تعلمت العلم فإن العلم إنما يكون بتحصيل مسئلة منه بعد تحصيل مسئلة أخرى منه وكما في تجرعته فإن معناه شربته جرعة بعد جرعة . قال السيد الشريف غالب هذا الباب أن يكون للمطاوعة وقد يجيء للتكلف فتخصيص المصنف كونه للتكلف بالذكر مع أن دأبه تخصيص المعاني الغالبة ليس على ما ينبغي (نحو تعلمت العلم مسئلة) بالنصب بدل من العلم بدل البعض من الكل وقوله (بعد مسئلة) ظرف لتعلمت أي تعلمت مسئلة بعد تعلمي مسئلة أخرى فيدخل المسائل كلها في التعلم . واعلم أن بناء هذا الباب قد يكون للاتخاذ نحو توسدت التراب أي اتخذته وسادة وللتجنب ليدل على أن الفاعل جانب أصل الفعل نحو تأثم أي جانب الاثم وللطلب نحو تكبر أي طلب أن يكون كبيرا وللاعتقاد نحو تعظم أي اعتقد أنه عظيم ذكره الشريف وللتشبيه نحو تهجر أي تشبه بالمهاجرين . وفي الحديث «هاجروا ولا تهجروا» وللدعاء نحو ترحم أي دعاه بالرحمة وللانقلاب إلى أصله كتحجر الطين أي انقلب حجرا وللسؤال نحو تعطى أي سأل العطاء وللصيرورة نحو تموّل أي صار ذا مال ولمطاوعة أفعل كأقعدته فتقعد ولمطاوعة فعل نحو صاد وتصيد ولمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد ولمعنى فعل نحو تقسم بمعنى قسم وللتلبس نحو تقمص وتأزر إذا لبس قميصا وإزارا وللعمل فيما اشتق منه كتضحى وتسحر وللاغناء عن المجرد كتكلم وتصدى ذكره دده خليفة ولافادة الكمال نحو تقدّس وتوحد ولحصول الشيء بلا عمل نحو تولد وتكوّن ذكره في روح الشروح

باب تفاعل لأنه يجيء لمطاوعة فعل بالتشديد نحو كسرته فتكسر ونحو علمته الفقه فتعلمه ونحو قيسته أي نسبته إلى قيس فتقيس و باب تفاعل يجيء لمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد و باب فعل مقدم على باب فاعل فلذا قدم تفعل على تفاعل أو لأن بناءه يكون للواحد و بناء تفاعل للمشاركة والواحد مقدم على الاثنين وهذا أيضا وجه تقديم الأفعال والتفعيل على المفاعلة فيما سبق (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء في أوله و) بزيادة (حرف آخر من جنس عين فعله بين الفاء والعين) قد عرفت وجه التعبير بالجنس عن المثل فتذكر (و بناؤه للتكلف) أي للدلالة على التكلف وهو في اللغة التجشم يقال تكلفت الشيء إذا تجشمته وفي المختار كلفه تكليفا أمره بما يشق وتكلف الشيء تجشمه قال السيد عبد الله معنى التكلف أن فاعل تفعل يتعانى في أصل ذلك الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة و يجتهد في الزيادة قال الشاعر :

كريم إذا زرناه لم يقتصر بنا على الكرم المولود أو يتكرما

نحو تشجع أي تكلف في الشجاعة وتحلم أي تكلف في الحلم وطلب حصوله له وقال السيد السند معناه أن الفاعل فيه أريد إظهار شيء من نفسه وليس فيه ذلك له كتشجع وتحلم أي أظهر من نفسه الشجاعة والحلم انتهى وما ذكره المصنف معنى كونه للعمل المكرر في مهلة وهو عبارة عن حصول أصل الفعل من الفاعل مرة بعد أخرى سواء كان حسيا نحو تجرعته أي شربته جرعة بعد جرعة أو معنويا نحو تفهم وتعلم أي حصل الفهم والعلم مرة بعد أخرى . ولما كان مراد المصنف إرجاع هذا المعنى إلى المعنى الأوّل مع كونه غير ظاهر منه فسره بقوله (ومعنى التكلف تحصيل المطلوب) أي تمام المطلوب وكماله (شيئا) أي بتحصيل شيء من أفراده أو أجزائه (بعد) تحصيل (شيء) آخر من أفراده أو أجزائه والمطلوب عبارة الفن أو الكتاب أو غيرهما من ذوي الأفراد أو الأجزاء التحقيق في هذا المقام مقام آخر وافهمه مخاطب آخر (نحو تعلمت العلم) أي مسائله لأن حقيقة كل علم مسائله (مسئلة) هذا بدل من العلم بدل البعض من الكل (بعد مسئلة) أي بعد تعلمي مسئلة أخرى . والمعنى تعانيت وتجشمت في تحصيل تمام العلم المطلوب بتحصيل مسئلة بعد تحصيل مسئلة أخرى فتدخل مسائل المطلوب كلها في تعلم المتكلم ، فعلم من هذا التقرير أن قوله شيئا ومسئلة منصوبان بنزع الخافض والمضاف مقدر في ستة مواضع على ما أشرنا إليها تدبر . وإن قلت إن غالب بناء هذا الباب أن يكون للمطاوعة عند جمهور المحققين فالأولى لرأيه في هذه الرسالة أن يذكرها دون التكلف لأن رأيه فيها أخذ المعاني الغالبة على ما سمعته فلم رجح التكلف على المطاوعة مع أنه خلاف عادته وكذا خلاف ما عليه الجمهور وهو في قوة الخطأ . قلنا لعل مراده ادعاء اندراج معنى المطاوعة تحت معنى التكلف . فعلى هذا معنى كلامه بنوع تمحل و بناؤه للتكلف غالبا إما مطاوعا لفعل مشددة العين نحو علمته الفقه فتعلمه أو غير مطاوع نحو تشجع وتورع وهذا من قبيل ضم النشر وتقليل الأقسام وهو معتبر عند المحققين ، و يجيء بناء هذا الباب لاتخاذ الفاعل المفعول أصل

الفعل نحو توسدت الحجر أي اتخذته وسادة وللدلالة على أن الفاعل جانب الفعل نحو تهجد أي جانب المهجود أي النوم كما في قوله تعالى ـ ومن الليل فتهجد به نافلة لك ـ وللدلالة على حصول أصل الفعل مرة بعد أخرى نحو تجرعته أي شربته جرعة بعد جرعة كما في البيت المعزوّ إلى الشافعي رحمه الله تعالى :

هنيئا لأرباب النعيم نعيمهم ... وللعاشق المسكين مايتجرع

أعدذكر الخ لكن التجرع فيه على سبيل التشبيه على مابينته في شرح أبيات الجامي . وللطلب أي بمعنى استفعل نحو تكبر وتعظم وتيقن وتبين أي طلب أن يكون كبيرا وعظيما وطلب اليقين والبيان نحو تحين . وفي الحديث « تحينوا ليلة القدر في العشر الأواخر أو في السبع الأواخر » أي اطلبوا حينه و يومه ولافادة الكمال في حق الله تعالى نحو تقدّس وتنزه وتوحد وتفرد لأنه لما استحال التكلف في شأنه تعالى حمل في أمثالها على الكمال كما قيل في التكبر و بمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد وللتشبيه نحو تهجر أي تشبه بالمهاجرين . وفي الحديث « هاجروا ولا تهجروا » وللاغناء عن المجرد كتكلم وتصدى وللاعتقاد نحو تعظم أي اعتقد أنه عظيم تأمل ، قال الأستاذ رحمه الله و يجيء للصيرورة نحو تموّل أي صار ذا مال واسم الفاعل متمول وهذا مشهور في المحاورات وللانقلاب كتحجر الطين أي انقلب حجرا وللحصول الشيء بلا عمل نحو تكوّن وتولد اه . أقول هذا مخالف لما هو التحقيق وهو أن هذه المعاني الثلاثة راجعة إلى معنى واحد وهو الصيرورة على ماقاله بعض المحققين بل الصيرورة راجعة في التحقيق إلى معنى التكلف لأن الفعل الذي يكون على وجه الكلفة والمشقة يلزمه صيرورة والفاعل من حال إلى حال فاستعمل صيغة التكلف في الصيرورة مطلقا وهو الأغلب في استعماله على ماذكره الشيخ الرضي في شرحه للشافية . وقال بعض المحققين المعنى الثاني يعني الصيرورة فيه من فروع التكلف ولذا لم تعده أرباب اللغة معنى مستقلا اه تأمل في هذا المقام فانه من مزالق الأقدام .

[الباب الخامس] منها (تفاعل يتفاعل تفاعلا) قد عرفت حال مصدره في الصحيح والناقص في باب التفعل فتذكر (موزونه تباعد يتباعد تباعدا) بضم العين وتجافيا بكسرها ومما ينبغي أن يعلم أنه إذا كان فاء تفعل وتفاعل قريبا في المخرج من التاء جاز أن تقلب التاء بما يقاربه في المخرج وتدغم فيها وتجتلب همزة الوصل لكون الأوّل المدغم ساكنا وتعذر الابتداء بالساكن نحو ادثر وازمل واطير وازين واضرع واطوّق واصدق واسمع واطوع من التدثر والتزمل والتطير والتزين والتضرع والتطوق والتصدق والتسمع والتطوع والكل من باب التفعل ونحو اثاقل من هذا الباب لأنه من التثاقل كالتصالح (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف) كتباعد أصله بعد ثم صار تباعد (بزيادة التاء في أوله والألف بين الفاء والعين و بناؤه للمشاركة) أي التشارك بين الاثنين في أصل الفعل مع تساويهما فيه (فصاعدا) أي فذهب الاشتراك حال كونه آخذا في الزيادة إلى ثلاثة وأربعة وهلم جرا . كذا قال السيد عبد الله ، و إنما فسرنا المشاركة بالتشارك لأنها هنا بمعنى التشارك والاشتراك و بناء المفاعلة قد يجيء بمعنى التفاعل كسارع بمعنى تسارع . فان قلت ما الفرق بين المشاركة والتشارك . قلنا إن المشاركة لاتضاف إلا إلى الفاعل أو المفعول يقال أعجبني مشاركة عمرا زيد أو مشاركة عمرو زيدا بخلاف الاشتراك والتشارك فانهما يضافان إليهما معا و بهذا ظهر الفرق بين بناء المفاعلة والتفاعل لأن بناء المفاعلة يكون لنسبة أصل الفعل إلى أحد الشريكين وتعلقه بالآخر صريحا فيلزم عكسه ضمنا كما سبق في بابه و بناء باب التفاعل يكون لافادة الشركة بين أجزاء الفاعل في أصل الفعل ولذا قال ابن الحاجب في الشافية وتفاعل للمشاركة بين الاثنين فصاعدا في أصله صريحا نحو تشاركا يعني يكون الفعل في تفاعل منسوبا إلى اثنين فصاعدا على

[الباب الخامس: تفاعل يتفاعل تفاعلا] بضم ماقبل اللام للفرق بينه و بين فعله الماضي وقد كسروه من الناقص نحو تجافيا (موزونه تباعد يتباعد تباعدا وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء في أوله والألف بين الفاء والعين و بناؤه للمشاركة بين الاثنين فصاعدا) أي لما يصدر من الاثنين فصاعدا قيل صدور الفعل من الجانبين لا يتحقق في بعض المواضع كما في قوله تعالى ـ وواعدنا موسى ـ وفي قولهم عالج الطبيب المريض . وأجيب بأن قبول الفعل ينزل منزلة نفس الفعل . أقول يمكن أن يقال كون هذا الباب للمشاركة غالبي فانه قد يكون للواحد كباب المفاعلة فلا ينافيه ماذكر إلا أن المصنف لم يصرح بذلك لقلته

مشاركة بين الاثنين نحو تباعد زيد عمرا ومثال المشاركة فصاعدا نحو تصالح القوم) واعلم أن تفاعل إذا كان من المتعدى إلى المفعولين يكون متعديا إلى مفعول واحد نحو نازعته الحديث وتنازعناه و إذا كان من المتعدى إلى مفعول واحد صار لازما نحو ضاربت زيدا وتضاربنا وذلك لأن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل والتعلق بغيره مع أن الغير أيضا فعل ذلك ووضع تفاعل لنسبة المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلقه بشىء و إن كان التعلق من ضرورة هذا الباب فتبين الفرق بينهما لفظا ومعنى وقد يقال فى الفرق المعنوى إن البادىء بالفعل أو الغالب فيه معلوم فى الفاعلة بخلاف التفاعل فان البادىء أو الغالب غير معلوم فيه . واعلم أن هذا الباب أيضا يجىء لمعان (٣٣) أخر لمطاوعة فاعل نحو باعدته

سبيل التصريح فاذا قلت تضارب زيد وعمرو كان الضرب منسوبا إليهما على سبيل التصريح بالفاعلية و يكون المعنى تشارك زيد وعمرو فى الضرب ومن ثمة أى من أجل أن المشاركة فى تفاعل صريح نقص تفاعل مفعولا عن فاعل فان كان لفاعل مفعول واحد نحو ضارب زيد عمرا كان تفاعل لازما نحو تضارب زيد وعمرو و إن كان له مفعولان نحو جاذب زيد عمرا الثوب كان لتفاعل مفعول واحد نحو تجاذب زيد وعمرو الثوب والتفصيل فى شرح الشافية (مثال المشاركة) أى التشارك بين الاثنين (تباعد زيد عمرا) و بما عرفت من أن تفاعل نقص مفعولا من فاعل ظهر أن قوله عمرا منصوبا سهو من قلم الناسخ لأن باعد يتعدى إلى مفعول واحد و يكون تفاعل لازما والعبارة الصحيحة تباعد زيد وعمرو على أن يكون الاشتراك بين أجزاء الفعل (ومثالها فصاعدا) أى مثال المشاركة بين الأكثر المعبر عنه بقوله فصاعدا و إلا فلا معنى له ولا يجوز ربطه على ماقبله لأن الفاء فيه و إن دخل بحسب الظاهر إلا أنه داخل فى الحقيقة على العامل المضمر أى فذهب صاعدا كما سبق آنفا ولذا قلنا المعبر عنه بقوله الخ فكان المراد منه لفظه تدبر (نحو تصالح القوم قوما) الصواب أيضا ترك قوله قوما ولعله سهو من القلم أيضا ومن جعل تباعد وتصالح بمعنى باعد وصالح فقال ماينافى الغرض من المثال لأنه على هذا لا يكون المثالان مطابقين للمثل لهما ويجىء بناء هذا الباب بمعنى فعل نحو توانيت من الونى وهو الضعف ولمطاوعة فاعل إذا كان فاعل لجعل الشىء صاحب أصله نحو باعدته فتباعد أى جعلته بعيدا فتباعد ولإراءة ماليس فى الواقع نحو تغافلت وتمارضت وتجاهلت أى أريت الغفلة والمرض والجهل وليست لى هذه الأشياء فى الواقع ولا أريد حصولها وللتكلف نحو تجاهل أى أظهر الجهل من نفسه والحال أنه منتف عنه . والفرق بين التكلف فى هذا الباب و بينه فى باب تفعل أن المتحلم مثلا يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل كذا ذكره السعد رحمه الله . وقال صاحب الكشاف فى المفصل وليس تحلم مثل تجاهل لأن الفاعل فى تحلم يطلب أن يكون حليما والفاعل فى تجاهل لايطلب أن يكون جاهلا اه . فعلم من هذا البيان أن تجاهل يجوز أن يكون للاراءة وللتكلف فلا ضير فافهم [النوع الثالث] من الأنواع الثلاثة المتشعبة من الثلاثى التى هى غير الملحق (هو ما) أى فعل (زيد فيه) أى فى ماضيه المفرد المذكر الغائب (ثلاثة أحرف) و يسمى هذا النوع السداسى المزيد (على الثلاثى المجرد وهو) أى النوع الثالث و يجوز أن يرجع إلى مابل هو أقرب (أربعة أبواب) وهى الاستفعال والافعيعال والافعوال والافعيلال .

[الباب الأول : استفعل يستفعل استفعالا] بزيادة الألف قبل الآخر وكسر التاء فى غير الأجوف وأما هو فيجوز فيه وجهان كاستقامة واستقوام . وقال أبوزيد هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل

فتباعد ولاظهار ماليس فى الواقع تجاهل وتغافل أى أظهر الجهل والغفلة من نفسه والحال أنه منتف عنه ذكره التفتازانى ولمعنى فعل بالكسر نحو توانيت وونيت ذكره السيد الشريف ولمطاوعة فعل بالتشديد نحو نفقت الدراهم فتنافقت وفعل بالفتح نحو كشف الشىء فتكاشف ولمعنى تفعل نحو تعاهد أى تعهد ولمعنى أفعل نحو تخاطأ وأخطأ وتساقط وأسقط وللاغناء عن المجرد كتثاءب وتمارى ذكره دده خليفة .

[النوع الثالث] من الأنواع الثلاثة المذكورة (هو ما) أى فعل أو الفعل الذى (زيد فيه) أى فى ماضيه المفرد الغائب (ثلاثة أحرف على الثلاثى المجرد ، وهو) أى النوع الثالث أو مازيد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثى (أربعة أبواب) لأن إحدى الزيادات همزة وصل فى الأول والباقيان إما متصلان بها وهو السين والتاء أو تكرير العين والواو بينهما أو الألف قبل اللام وتكريرها مع الادغام والواو المشددة قبل اللام والحرف الثانى والرابع ساكنان فى هذه الأربعة .

[الباب الأول : استفعل يستفعل] بفتح العين فى الأول وكسرها فى الثانى (استفعالا) بزيادة الألف قبل الآخر وكسر التاء قدمه لسكون الزوائد كلها فى الأول ويجىء فى الأجوف بتعويض التاء نحو استقامة ويجوز التكلم على الأصل ذكره الجوهرى

(موزونه استخراج يستخرج استخراجا وعلامته أن يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب (على ستة أحرف بزيادة الهمزة والسين والتاء في أوله) وقد تحذف تاؤه للتخفيف نحو اسطاع يسطيع أصلهما استطاع يستطيع . وأما إذا قلنا أسطاع يسطيع بفتح الهمزة فيكون من باب الأفعال والسين زائدة . واختلفوا في استكان فقيل هو استفعل لأنه من كان فالمد قياس ، وقيل هو افتعل من السكون فالمد شاذ ذكره في الشافية (و بناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال التعدي نحو استخرج زيد المال ومثال اللازم نحو استحجر الطين ، وقيل) بناؤه (لطلب الفعل) أي بعد كونه مشتركا بين المتعدي واللازم يكون لطلب الفعل فلا يرد أن كونه لطلب الفعل لا ينافي كونه للتعدية فلا تقابل ، قيل كثيرا ما يتعلق هذا الباب بغير ذوي العقول نحو استخرجت الوتد فكيف يتصور الطلب . وأجيب بأن التخليل لقصد الاخراج ينزل منزلة الطلب فتأمل وأما ما قيل من أنه إن أريد الدائم فلا قائل به للاجماع على أنه يجيء لغير الطلب أيضا و إن أريد الغالب فهو ليس مقول البعض بل مقول الجمهور ففيه أن كونه مقول الجمهور لا ينافي كونه مقولا للبعض بل يستلزمه على أن لفظ قيل لا يوجب كون ما بعده مقولا للبعض بل هو قد يورد للاشارة إلى الضعف وأيضا يجوز أن يراد الدائم و يؤول ما جاء لغير الطلب بالطلب قال العصام في تعليقاته على الشافية وجعل صاحب المفتاح الاستفعال كله للطلب فقال استحجر الطين معناه طلب نفسه أن يصير حجرا واستقر معناه سأل نفسه القرار . واعلم أن هذا الباب يجيء لمعان أخر للسؤال نحو استخبر أي سأل الخبر والتحول نحو استخل الخمر أي انقلب الخمر خلا وللاعتقاد نحو استكرمته أي اعتقدت أنه كريم وللوجدان نحو استجدت شيئا أي وجدته جيدا وللتسليم نحو استرجع القوم أي قالوا إنا لله و إنا إليه راجعون ذكره صاحب المقصود ولمعنى فعل نحو قر واستقر وللحينونة كاستحفر النهر أي حان له أن يحفر وللسلب نحو استعقبته أي أزلت عقابه وللنسبة كاستنسر البغاث أي انتسب إلى النسر وللعمل المكرر في مهلة كاستدرجته وللوجود على الحالة السابقة كاستهزلته أي وجدته مهزولا ولمطاوعة فعل نحو وسعته فاستوسع ولمطاوعة نحو أفعل أحكمته فاستحكم ولمعنى أفعل نحو استيقن وأيقن ولمعنى تفعل كاستكبر وتكبر ولمعنى افتعل كاستعذر واعتذر وللاغناء عن المجرد كاستحيا واستأثر وعن فعل كاستعان فالأصل فيه عون وللاستسلام نحو استقل أي استسلم للقتل

والتاء في استقامة عوض عن العين المحذوفة أعني الواو وكذلك أجاب يجيب إجابة في باب الأفعال (موزونه استخراج يستخرج استخراجا) قدمه لسكون الزوائد كلها في الأول (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة والسين والتاء في أوله) وقد يحذف تاؤه في بعض المواضع نحو اسطاع يسطيع أصلهما استطاع يستطيع حذفت التاء للتخفيف هذا إذا كانت الهمزة مكسورة وأما إذا كانت مفتوحة فلا يكون من هذا الباب بل من باب الافعال وتكون السين زائدة إذ أصله حينئذ أطاع زيدت السين على خلاف القياس كذا في بعض شروح المراح ، وقد سبق بيانه في بيان همزة الوصل بينه الأستاذ هنا على الوجه الأكمل إن أردت التحقيق والتفصيل فارجع إلى شرحه وكذا استكان يجوز أن يكون من هذا الباب من الكون أي انتقل من كون إلى كون و يجوز أن يكون من الافتعال من السكون أشبعت فتحة عينه كما في بمنتزاح في قول الشاعر :

وأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح

أي أنت بمنتزح من الغوائل ومن ذم الرجال أي بعيد منهما فأشبعت فتحة الزاي فصار منتزاح والأصل فيما نحن فيه استكن فأشبعت فتحة الكاف فصار استكان (و بناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدي نحو استخرج زيد المال) وكونه متعديا لكونه بمعنى أخرج كاستيقن بمعنى أيقن أصله خرج وهو لازم و بعد النقل إليه صار متعديا إلى مفعول تأمل (ومثال اللازم نحو استحجر الطين) أي تحول الطين إلى الحجرية على ما فسر به التفتازاني هذا معناه الحقيقي و يلزمه صيرورة الطين حجرا . ولذا فسر الشريف قدس سره بقوله صار الطين حجرا أي كالحجر وليس المراد أنه يكون حجرا في الحقيقة لأن حقائق الأشياء ثابتة عندنا ولا يجوز انقلاب حقيقة إلى حقيقة أخرى فيكون لازما على كلا التفسيرين فلا يرد السؤال بعدم مطابقة المثال للمثل له على تفسير الشريف . إذا عرفت هذا فاندفع ما قاله السيد عبد الله إنه يجوز أن يكون التحول فيه الطين حجرا حقيقة أو مجازا أي صار الطين كالحجر في صلابته ولذا قال البركوي في الامعان في شرح قوله تقلب ألفا أي تلفظ الألف مكان الواو أو الياء لعدم انقلاب الحقيقة وقال ابن كمال في إعلال لا تخشون باللغز أصله لا تخشيون فصار الحي ميتا بقلب الذات بالاعتبار لا بالحقيقة خذ هذا وكن من الشاكرين (وقيل لطلب الفعل) أي لطلب فاعله

فاعله من مفعوله أصل الفعل ولعل وجه تمريضه أن هذا البناء يكون متعديا غالبا ولازما تارة بجميع حروفه الأصول والزوائد لكونه بجموعها يعد من السداسى . وأما معنى الطلب فمستفاد من السين فقط لامن مجموع البناء ولذا لم يذكر الامام الأعظم فى المقصود عند معانى بيان السين معنى التعدية واللزوم . فان قلت إن الشراح بينوا أن هذه المعانى لمجموع البناء لا للسين فقط والسين سبب لها . قلنا يجوز أن تكون هذه المعانى بسبب السين فقط ومعنى التعدية واللزوم بسبب مجموع الزوائد . فان قلت الهمزة زيدت للتوصل . قلنا كونه زائدا للتوصل لاينافى كونه جزءا من السبب وبالجملة إن ما قلنا لاينافى مابينه الشراح فافهم . وههنا كلام طويل فى الشروح تركناه مخافة الاملال . وبما ذكرنا اندفع ما أورده الشراح على تمريض المصنف نحو أستغفر الله العظيم أى أطلب المغفرة منه أى من الله العظيم فهذا مثال لكونه للطلب . فان قلت هل فرق بين الطلب والسؤال . قلت نعم فرق بعضهم بتخصيص الطلب بالقلب والسؤال باللسان والأكثرون لم يفرقوا بينهما بل جعلوا هذين المعنيين معنى واحدا على ما ذكره الامام البركوى فى الامعان . ثم إن الطلب والسؤال إما أن يكون صريحا أى حقيقيا نحو استكتبته أى سألته الكتابة وطلبتها و إما أن يكون تقديريا نحو استخرجت الوتد من الحائط لأن الوتد لايطلب منه الخروج لكنه لما أعملت الحيلة فى إخراجه نزل ذلك السعى والحيلة منزلة السؤال والطلب ولذا صار تقديريا وقد يجىء ذلك البناء بسبب السين للتحول نحو استحجر الطين . . . و استخل الخمر خلا أى انقلب الخمر إلى الخل . و إنما قلنا إلى الخل لأن انقلب من باب الانفعال فهو لازم قطعا على ماسبق . فان قلت لم قال الامام الأعظم فى المقصود انقلب الخمر خلا . قلنا يجوز أن يكون منصوبا بنزع الخافض على ماقاله البعض أوسهوا من قلم الناسخ على ماقاله البركوى فى الامعان و إلا فلا يصح نصبه بانقلب لما عرفت . فان قلت لم جىء منقلبا اسم مفعول من باب انفعل فى قوله تعالى ـ لأجدنّ خيرا منها منقلبا ـ قلنا هذا ليس باسم مفعول بل مصدر أو اسم مكان ولذا فسره المفسرون بالمرجع والعاقبة وللاعتقاد نحو استكرمته أى اعتقدت أنه كريم وللوجدان نحو استجدته أى وجدته جيدا وللتسليم نحو استرجع القوم أى قالوا إنا لله و إنا إليه راجعون .

[الباب الثانى] من الأربعة (افعوعل يفعوعل افعيعالا) بزيادة الألف كما سبق (موزونه اعشوشب يعشوشب اعشيشابا) أصله اعشوشابا بسكون الواو وكسر الشين ولذا قلبت الواو ياء كما فى قيل (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف) ثلاثة أصلية وثلاثة زائدة إذ أصله عشب فصار اعشوشب (بزيادة الهمزة فى أوله و) بزيادة (حرف آخر) أى غير الهمزة والواو بل يكون ذلك الحرف (من جنس عين فعله) يعنى يكون ذلك الحرف مماثلا لعين فعله فى المخرج والصفة كالشين مع الشين مثلا وهاتان الزيادتان تكونان (بين العين واللام) والشين بعد الواو فتكون الواو فاصلة بين الشينين ولذا لم يختلفوا فى أن الزائد هو الشين الثانية بخلاف فعل وتفعل فانهم اختلفوا فيهما كما بيناه فى بابهما . فان قلت الشين ليست من الحروف التى تزاد فى الأسماء والأفعال أعنى حروف اليوم تنساه فكيف يصح زيادتها هنا . قلنا قد عرفت فيما سبق أنه يكون هكذا إذا لم تكن الزيادة للالحاق أو من جنس الأصول وأما إذا كانت لأحدهما فتجوز زيادة أى حرف كان وهنا الشين من جنس الأصول فلا إشكال كذا حقق (و بناؤه لمبالغة اللازم) وما يكون لمبالغة اللازم يكون لازما فبناء هذا الباب يكون لازما و إن قلت نقل عن بعضهم أنه قد يجىء متعديا نحو احلوليته بمعنى جعلته حلوا واعروريت الفرس أى ركبته عريانا فكيف يصح قول المصنف فالصواب أن يقول لمبالغة اللازم غالبا . قلنا تعديتهما ليست لذاتهما بل لتضمن كما عرفت من تفسيرهما أو يقول إنه لم يتعرض لهما لندرتهما والنادر كالمعدوم كما هو المذهب

ذكره دده خليفة . [الباب الثانى: افعوعل يفعوعل افعيعالا] قدمه لكون أحد الزوائد من جنس الأصول (موزونه اعشوشب يعشوشب اعشيشابا) بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فان حرف العلة الساكن يجعل من جنس حركة ماقبله للين عريكة الساكن مع أنه حرف علة ضعيف واستدعاء حركة ماقبله قلبه إلى جنسه (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة فى أوله والواو وحرف آخر من جنس عين فعله واللام) قيل هذا اتفاقى لانعدام سكون الأوّل . فان قلت الشين فى اعشوشب ليست من حروف اليوم تنساه فكيف يحكم عليها بأنها زائدة وقد قالوا إن الحروف التى تزاد فى الأسماء والأفعال عشرة مجموعها اليوم تنساه . قلت هذا ليس على إطلاقه بل إذا كانت الزيادة من جنس الأصول أو للالحاق جاز زيادة أى حرف كان صرح به التفتازانى وابن الحاجب (و بناؤه لمبالغة اللازم) قيل هذا هو الغالب وقد يجىء متعديا نحو احلوليته أى جعلته حلوا على وجه أبلغ واعروريته أى ركبته عريانا جدا وقيل لاثالث لهما . ثم إنه لما كان بناؤه للمبالغة نظر يا استدل المصنف رحمه الله تعالى

عليه بقوله (لأنه) أى الشأن (يقال) فى اللغة (عشب الأرض) أى صارت ذات نبات وعشب وكذا الكلأ بهمزة مقصورة على وزن الجبل وكذا الخلأ والحشيش أسماء للنبات لكن الحشيش مختص باليابس والعشب والخلأ بالرطب والكلأ أعم وقيل يختص هو أيضا بالرطب إلا أنه يتأخر نباته و بقل والعشب ماينقدم نباته و يكثر يعنى أنه يقال عشب الأرض من الثلاثى المجرد (إذا نبت وجه الأرض فى الجملة) أى قليلا فان لفظة فى الجملة تستعمل فى القلة كما أن لفظة بالجملة تستعمل فى الكثرة (و يقال اعشوشب الأرض إذا كثر نبات وجه الأرض) فعلم أن هذا الباب يفيد المبالغة فى الزيادة فى أصل الفعل ولأن زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى. فان قلت الزيدات كلها تشترك فى هذا المعنى فما وجه تخصيص هذا الباب بالمبالغة . قيل لعلّ وجهه أن هذه الأبواب لاتفيد معنى سوى هذه المبالغة وأما سائر المزيدات فتفيد معانى كثيرة فلهذا خصت هذه الأبواب بها وفيه أن هذا الباب أيضا يجىء لمعان أخر كالصيرورة نحو احلولى الشئ إذا صار حلوا واخفوفف الجسم إذا صار أخف وللمطاوعة كقولهم ثنيته فاثنونى وبجيئه بمعنى استفعل كقولهم احلولى دمائنا أى وجدها حلوا و بمعنى المجرد كقولهم خلق أن يفعل كذا واخلولق إذا كان حقيقا بذلك ذكره دده خليفة

ولذا قيل لاثالث لهما كذا فى شرح ميزان الأدب . ولما كان فى المبالغة نوع غموض بالنسبة إلى المبتدئين الذين ألفت لنفعهم هذه الرسالة صوّر المبالغة بمثال بالنسبة إليهم فى صورة الاستدلال فقال (لأنه) الضمير للشأن و إنما جىء بهذا الضمير من غير أن يتقدم مرجعه لاهتمام مابعده ليكون مبهما أوّلا ومفسرا ثانيا فيكون أوقع فى النفس كما قالوا فى نعم رجلا زيد وربه رجلا وله شروط وتفصيل ذكرتها فى شرح الأدبيات ولايسع هذا المقام بيانها و بيان سائر الضمائر إن أردت فارجع إلى محلها (يقال) فى لغة العرب (عشب الأرض إذانبت) النبات (فى وجه الأرض) لفظ الوجه يجوز أن يكون زائدا كما فى قول بعض الشعراء * ألا كل شئ هالك غير وجهه * أى غيره و يجوز أن يكون مفيدا لمعنى أى فى سطح الأرض فاسناد عشب إلى الأرض إسناد مجازى من قبيل جرى النهر وسال الميزاب أى جرى وسال الماء فى النهر والميزاب فالجارى والسائل فى الحقيقة هو الماء والنهر والميزاب مكانه والمعنى هنا نبت النبات فى الأرض نباتا كائنا (فى الجملة) فيكون حاصل المعنى صار الأرض ذا نبات قليل وعشب بضم العين أعنى عين الفعل وهو الشين من العشب بضم العين وسكون الشين بمعنى النبات الرطب وهو لازم . واعلم أن لفظ فى الجملة يستعمل فى القلة كما أن بالجملة تستعمل فى الكثرة على ماعرفت من التفسير (و يقال اعشوشب الأرض كثر نبات وجه الأرض) أى النبات فى وجه الأرض فاضافة النبات بمعنى فى وكذا يقال اخشوشن إذا اشتدّت خشونته قال فى المختار الخشونة ضد اللينة وقد خشن الشئ من باب حسن واخشوشن الشئ اشتدت خشونته وهو للمبالغة مثل اعشوشبت الأرض واخشوشن الرجل تعوّد لبس الخشن انتهى وما قاله الأستاذ رحمه الله هو من خشن بكسر العين من الخشونة ضد اللينة من باب حسب فهو لازم أيضا فهو حسبان منه بل وهم لأنك قد عرفت أنه من باب حسن و بناؤه لا يكون إلا لازما وأيضا كلامه مناف لماقاله فى باب حسن من أنه لم يوجد من باب حسب إلا أربعة نوادر من الصحيح وليس خشن من تلك الأربعة وهذا لا يليق بمنصبه العالى فتذكر ماقلت فى حقه رحمه الله وكذا اخشوشب من الاخشيشاب وفى حديث عمر رضى الله عنه اخشوشبوا وهو الغلظ وابتذال النفس فى العمل والاحتفاء فى المشى ليغلظ الجسد كذا فى مختار الصحاح أيضا .

[الباب الثالث : افعوّل يفعوّل افعوّالا موزونه اجلوذ يجلوذ اجلواذا] بكسر الهمزة وسكون الجيم وتشديد الواو وسيبين المصنف معناه و إنما اختير الادغام على الاعلال لأن الواو ين زيدتا معا وسيجىء بيانه ولم يبال بحركة الأوّل فاستعدّ للادغام دفعة فاختير الادغام دون الاعلال بخلاف ارعوى كماسبق بيانه وقد قيل اجليواذا بقلب الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ماقبلها لكن الادغام راجع لماقلنا (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف) كاجلوذ أصله جلذ ثم صار اجلوذ (بزيادة الهمزة فى أوّله والواو ين بين العين واللام) ولكونهما زائدتين معا أدغمت الواو الأولى فى الثانية كما عرفت

[الباب الثالث : افعوّل يفعوّل افعوالا] (و بناؤه

قدمه لسكون الزوائد كلها قبل الآخر (موزونه اجلوّذ) بالجيم والذال المعجمتين يقال اجلوذ الابل أى دامت فى السير السريع وفى الحديث اجلوّذ المطر أى امتدّ وقت تأخيره (يجلوذ اجلواذا) قيل وقد جاء فى مصدره اجليواذا بقلب الواو الأولى ياء لانكسار ماقبلها لتقدم الاعلال على الادغام وقيل جاز قلب الواو ين ياء فى الكل نحو اجليذ يجليذ اجلياذا (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة فى أوله والواو ين بين العين واللام

(و بناؤه أيضا) أى مثل ماسبق من بناء باب الافعيعال (لمبالغة اللازم) أى لافادة المبالغة والكثرة فى أصل الفعل اللازم لأن ما يكون لمبالغة اللازم يكون لازما أصلا وفرعا . فان قلت قد يكون هذا البناء بمبالغة الفعل المتعدى كاعلوط يقول اعلوطنى فلان أى لزمنى ويقال أيضا اعلوط الرجل بعيره إذا تعلق بعنقه وعلاه فالأولى التقييد بغالبا . قلنا هذا نادر والنادر كالمعدوم ولذا لم يبالِ ثم إنه صوّره بمثال أيضا فى صورة الاستدلال فقال (لأنه) أى الشأن (يقال) أى يقول العرب (جلذ الابل إذا سار) الصواب إذا سارت بالتأنيث لكون ضميره راجعا إلى الابل وهى مؤنثة لأنها اسم جمع لاواحد لها من لفظها وأسماء الجموع التى لاواحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لها لازم كما فى المختار على ماسبق بيانه وهو ليس بجمع بالاتفاق وما قاله الأستاذ رحمه الله إنه جمع لاواحد له من لفظه ليس بصحيح يقبع وقل ماهو الحق (سيرا) ملابسا (بسرعة) يقال اجلوذ بهم السير إذا دام مع السرعة وهو نوع من سير الابل وفيه مبالغة وليس فى جلذ مبالغة أصلا فلا يخلو كلام الكفوى عن ضعف فليطالع ولما قلنا يدل كلام المصنف وهو قوله (ويقال) فى ألسنة العرب (اجلوذ الابل إذا سار) الصواب أن يقول سارت أيضا لما قلنا (سيرا بزيادة سرعة) أى سيرا سريعا لاسرعة فوقها .

[الباب الرابع: افعالّ يفعالّ افعيلالا] أصله افعالل يفعالل افعيلالا قلبت الألف فى المصدر ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار افعيلالا لأن الألف الساكنة إذا كان ماقبلها مكسورا تقلب من جنس حركة ماقبلها وأما الماضى والمضارع فأدغم اللام الأولى فى الثانية فيهما فصار افعالّ يفعالّ . فان قلت فعلى هذا يلزم اجتماع الساكنين لأن الألف ساكنة واللام الأولى ساكنة أيضا وهو غير جائز عند غير يونس فانه يجوّزه فى مثل اضربانّ واضربنانّ بالنون الخفيفة وفى غيره لايجوّزه أيضا . قلنا اجتماع الساكنين فيما نحن فيه على حده وهو ما يكون الأول من الساكنين حرف والثانى مدغما نحو دابّة وخويصّة وهنا و إن اجتمع ساكنان لكن الألف حرف مدّ واللام مدغمة فجاز لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك فيكون الثانى من الساكنين كلاساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص . ومما ينبغى أن يعلم أنه يجوز اجتماع الساكنين فى خمسة مواضع الأول فى المدغم قبله حرف مدّ ولين كما عرفت آنفا والثانى فى الوقف مطلقا سواء كان الحرف الثانى مدغما أولا لأنّ الوقف على الحرف يسدّ مسدّ الحركة فجاز مع ساكن قبله فانك إذا وقفت على عمرو مثلا وجدت للراء من التكرار وتوفر الصوت عليه ماليس له إذا وصلته بغيره ولأن الوقف لقصد الاستراحة فيجوز فيه مالايجوز فى غيره نحو زيد وعمرو . والثالث فى نحو ميم ونون وعين وقفا ووصلا أما فى حالة الوقف فلما ذكرنا وأما فى حالة الوصل فلأنه لاحركة للثانى لبنائه لعدم التركيب والأول ساكن بأصل الوضع فيلزم تجاوز الساكنين . والرابع فيما كان فى أوله همزة مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام وذلك فى ثلاثة مواضع : الأول لام التعريف نحو آلحسن عندك بفتح الهمزة و بعدها الألف المبدلة من الهمزة . والثانى أيم وأيمن فى نحو آيمن وآيم الله يمينك بهمزة وألف لذلك . والثالث آلآن كذلك وقع منه فى التنزيل فى موضعين من سورة يونس و إنما جاز فى هذه الصور الثلاث التى هى الصورة الرابعة من الخمس لأنه لو حذفت الهمزة الثانية عند دخول همزة الاستفهام عليها لزم التباس الاستخبار بالاخبار لاتفاق الهمزتين فى الحركة . والخامس فى مثل لاها الله باثبات ألف ها ونحو إى الله أصلهما لاوالله و إى والله وانما لم تحذف الألف فى ها لأن لفظها بمجموعه عوض عن الواو فلو حذف لزم حذف جزء العوض ولم تحذف الياء فى إى لكراهة أن يجىء اسم الله بعد همزة مكسورة وأما حلقتا البطان باثبات ألف حلقتا فشاذ والقياس حذفها كما تقول غلاما الأمير وثوبا ابنك فانك لاتتلفظ بالألف فيهما هذا وان كان

و بناؤه أيضا لمبالغة اللازم لأنه) أى الشأن (يقال جلذ الابل إذا سار) الصواب سارت (سيرا بسرعة) فيه إشارة إلى أن فى أصل الكلمة مبالغة فاذا بنى من هذا الباب يفيد زيادة فى تلك المبالغة و إلى هذا أشار بقوله (و يقال اجلوّذ الابل إذا سار سيرا بزيادة سرعة) . واعلم أنه قد جاء من هذا الباب اعلوّط متعديا فى الصحاح اعلوطنى أى لزمنى ذكره فى روح الشروح .
[الباب الرابع: افعالّ يفعالّ افعيلالا] بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها فانها تقلب من جنس حركة ماقبلها كما

(موزونه احمارّ يحمار احميرارا وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة فى أوله والألف بين العين واللام وحرف آخر من جنس لام فعله فى آخره) قيل هذا اتفاقى كما فى احمر فتذكر (و بناؤه أيضا لمبالغة اللازم لـكن هذا الباب أبلغ) أى أكثر مبالغة لـكثرة حروفه الدالة على زيادة المعنى (من باب الافعلال) لما تقرّر أن زيادة اللفظ تدلّ على

زيادة المعنى . واستدل المصنف رحمه الله تعالى على أنّ هـذا الباب للمبالغة وعلى أنه أبلغ من باب الافعلال فقال (لأنه يقال حمر زيد إذا كان له حمرة فى الجملة) و إنما ذكر هذا لتصح المبالغة فى حمر (و يقال احمرّ زيد للمبالغة إذا كان له حمرة مبالغة و يقال احمارّ زيد) من هذا الباب (إذا كان له حمرة زيادة مبالغة) فدل ذلك على أنّ هذا الباب أبلغ من باب الافعلال . واعلم أنّ هذا الباب يجيء غالبا من الألوان والعيوب كباب الافعلال وقد يكون لغيرها كابهارّ الليـــل إذا انتصف والأكثر أن يقصد عروض المعنى فى احمار ولزومه فى احمر ويكون الأمر بالعكس فمن قصد اللزوم فى الأول قوله تعالى فى وصف الجنتين ـ مدهامتان ـ ومن قصد العروض فى الثانى قولك اصفر وجهه وجلا واحمر خجلا ذكره دده خليفة .

التقاء الساكنين غير هذه الصور الخمس وأوّلهما مدّة حذفت المدّة أى حرف العلة نحو قل وخف و بع وغيرها هذا ملخص ما فى الشافية وشرحيه للجار بردي والسيد عبد الله والزنجانى وشرحه للتفتازانى فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين (موزونه احمارّ يحمار احميرارا) تذكر ما فى الوزن (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة فى أوله والألف بين العين واللام وحرف آخر من جنس لام فعله فى آخره) وفيه إشارة إلى أنّ الزائد الحرف الأخير من المثلين وقد مر بيانه فى باب الافعلال فتذكر (و بناؤه أيضا) أى كبناء باب الافعلال وهو اللائم لسياق كلام المصنف ومن قال كبناء البابين المذكورين يردّه اللاحق (لمبالغة اللازم) أى لافادة المبالغة والـكثرة فى أصل الفعل اللازم . ثم لما توهم متوهم أنّ بناء هذا الباب و بناء باب الافعلال سيان فى كونهما لمبالغة اللازم بدلالة قوله أيضا أراد دفعه باثبات الفرق بينهما بكلمة لـكن الدالة على الاستدراك فقال (لـكن) بناء (هذا الباب أبلغ) أى أكثر مبالغة (من باب الافعلال) لأنّ زيادة البناء تدل على زيادة المعنى . فان قلت ما معنى الاستدراك . قلت هو دفع توهم يتولد من الكلام السابق دفعا شبيها بالاستثناء فى كون ما بعدها مخالفا لما قبلها فى النفى أو الاثبات تدبر ثم أوضح الأبلغية بمثال فى صورة الاستدلال فقال (لأنه يقال حمر زيد) من الثلاثى (إذا كان له) أى حصل لزيد (حمرة فى الجملة) أى قليلة (و يقال احمرّ زيد) من باب الافعلال (إذا كان له حمرة مبالغة) أى كثيرة بنوع كثرة وفيه إشارة إلى ردّ ما نقل عن سيبويه أن احمر مقصور من احمار لطول الـكلمة و إيماء إلى أن باب احمر باب مستقل تنصيصا للأرجح وتوضيحا للمبالغة وزيادتها و يدل عليه عدّه بابا مستقلا أيضا فيما سبق (و يقال احمارّ زيد) من هذا الباب (إذا كان له حمرة زيادة مبالغة) أى أكثر مبالغة لا زيادة فوقها لأنّ أبلغيته من باب الافعلال تقتضى ذلك ولا يوجد بناء غير هذا البناء يفيد زيادة مبالغة منه ومنه ادهامّ يدهام ادهيماما أى اسوادّ يسوادّ اسويدادا قال الله تعالى ـ مدهامتان ـ أى مسودّتان من شدّة الخضرة والعرب تقول لكل أخضر أسود . فان قلت كيف التميز فى مثل هذه الكلمة بين اسم الفاعل واسم المفعول وهكذا مشهاب ومختار ومنجاب وغيرها . قلنا الفرق بينهما فى مثلها لا يظهر فى اللفظ بل الفرق تقديرى مثلا مدهام إذا كان اسم فاعل فالتقدير مدهامم بكسر الميم الأولى و إذا كان اسم مفعول يكون بفتحها وكذلك البواقى . فان قلت هو فى الآية اسم فاعل أم اسم مفعول . قلنا تفسيرهم بالاسوداد يقتضى اسم فاعل تثنية مؤنث وبالادغام أشبهت باسم المفعول ومن هذا الباب اصفار وابياض وهما أبلغ أيضا من اصفر وابيض . ولما فرغ من الثلاثى ومتشعباته الغير الملحقة أراد أن يشرع فى الرباعى المجرد ومزيداته و بعض مزيدات الثلاثى من الملحقات على ما ستعرفه فقال (وواحد منها) أى من الأبواب الخمسة والثلاثين قوله واحد مبتدأ وخبره قوله (للرباعى المجرّد) والجملة معطوفة على قوله ستة منها للثلاثى المجرد أو على قوله واثنا عشر الخ . فان قلت كيف يصحّ أن يكون واحد مبتدأ مع أنه نـكرة . قلنا إذا كانت النـكرة مخصصة بشيء من المخصصات يجوز كونها مبتدأ وهنا تخصصت بالصفة أعنى منها والتقدير وواحد كائن منها وهذا من قبيل قوله ـ ولعبد مؤمن خير من مشرك ـ ولما توهم متوهم من قوله واحد أنّ هـذا الواحد هو عبارة عن النوع ذى الأبواب أم عن الباب دفعه

ولما فرغ المصنف من بيان الثلاثى المجرّد وما زيد عليـه من غير إلحاق شرع فى بيان الرباعى المجرّد وأخر بيان الملحقات لتوقفه على بيان الملحق به فقال (و) باب (واحد منها) أى من الأبواب الخمـسة والثلاثين (للرباعى المجرّد) وهو ما كان ماضيه المفرد المذكر الغائب على أربعة أحرف أصول وقوله

(وهو باب واحد) ممالاحاجة إليه كمالايخفى. فان قلت ماوجه الحصر فى الواحد وهو يتصوّر أن يكون ثمانية وأربعين بابا إذ يمكن فى الفاء حركات ثلاث وفى العين أربع حالات فيحصل بضرب الثلاثة فى الأربعة اثنا عشر ويتصوّر فى اللام الأولى أيضا أربع حالات فبضرب الأربعة فى اثنى عشر يحصل ثمانية وأربعون. قلت الفاء فى الماضى لاتكون إلا مفتوحة وكذا اللام الثانية لكونه مبنيا على الفتح ولا يمكن سكون اللام الأولى لالتقاء الساكنين فى نحو دحرجت ودحرجن فحركوها بالفتح لخفتها وأسكن العين لئلايلزم توالى أربع حركات فى كلمة واحدة . والحاصل أن الفعل لما كان ثقيلالم يجوزوا زيادة حروفه على الثلاثة إلابالتزام كون الحركة فتحة للخفة فلم يبق للتعدّد مجال فانه إنما يكون باختلاف الحركات (وزنه) أى وزن ذلك الباب الواحد (فعلل) لم يذكر مضارعه كما ذكره فى الثلاثى لعدم الالتباس ههنا بخلافه هناك (موزونه دحرج يدحرج دحرجة) بزيادة التاء فى الآخر (ودحراجا) بكسر الدال فى الصحيح لاغير وأما فى المضاعف فيجوز الفتح والكسر نحو زلزل زلزالا بالفتح والكسر كذا فى شرح التفتازانى للزنجانى (وعلامته أن يكون ماضيه) مبنيا (على أربعة أحرف بأن يكون جميع حروفه أصلية وبناؤه للتعدية غالباوقديكون لازما) واعلم أن أبواب الرباعى كلها سواء كان مجردا أومزيدا على الثلاثى ملحق أوغير ملحق يكون متعدّيا ولازما وأما مافى المقصود من أن أبواب الرباعى كلها متعدّ إلادربخ فمحمول على الأغلب أى كلها متعدّ غالبا إلا دربخ كذا قال شارحوه و بعد ففيه نظر فانه قد مرّ أن الغالب فى هذا الباب هو التعدية (مثال المتعدّى نحو دحرج زيد الحجر) أى دوره كذا قال التفتازانى وفى روح الشروح أى ردّه من العلو إلى السفل (ومثال اللازم نحو دربخ زيد) أى طأطأ رأسه كذا قال الشريف وفى روح الشروح دربخ الرجل بالخاء المعجمة أى ألقى رأسه بين يديه وفى موضع آخر منه أى طأطأ رأسه و بسط ظهره نقلا عن مختار الصحاح وفى المطلوب معناه ذل . واعلم أن هذا الباب يجىء لاختصار الحكاية نحو بسمل وحسبل وسبحل وحمدل وجعفل وحوقل إذاقال

دفعه بقوله (وهو) أى الرباعى المجرّد (باب واحد) فان قلت رجوع ضمير منها إلى الأبواب يقتضى أن يكون الواحد عبارة عن الباب فلا حاجة إلى هذا القول دفعا لذلك التوهم لأن دفع التوهم فرع تخيله وبعس فليس . قلنا المضمرات كنايات فلايقتضى ماذكرت ولوسلم فهو يقتضيه لمن له ممارسة بالفنون وهذه الرسالة ليست مؤلفة لهم بل للمبتدئين ونفعهم ولذاعبرنا عنه بالتوهم لابالتفهم تدبر فيما قلنا ودع مالايسمن ولا يغنى من جوع . وههنا بحث نحوى مذكور فى الشرح ولافائدة فى ذكره هنا و إنما انحصر الرباعى المجرد فى باب واحد لأن الفعل الماضى لا يكون أوّله وآخره إلا مفتوحين ولا يمكن سكون اللام لالتقاء الساكنين فى نحو دحرجت ودحرجنا فحركوهابالفتحة لخفتهاوسكن العين لأنه ليس أربع حركات متوالية فى كلمة واحدة كذاقال العلامة التفتازانى (وزنه) أى الموزون به للرباعى المجرد أوميزانه (فعلل يفعلل فعللة وفعلالا) قد ذكر المصنف مصدريه لأن مصدر غير الثلاثى قياسى يلزم ذكره كالمزيدات بخلاف مصدر الثلاثى فانه ليس بقياسى ولذا لم يذكره فيه كمابيناه فيماسبق ولعله لم يوجد فى نسخة الكفوى المضارع ولذاقال ماقال فليطالع (موزونه دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا) بكسر الدال هذا فى الصحيح وأما فى المضاعف فيجوز الكسر فيه أيضا كالزلزال والوسواس بكسر الأولين ويجوز الفتح فيه نحو قوقاة يقال قوقى الديك قوقاة إذاصاح قال الفاضل الجامى فى هامشه الديك يقوقى أى يصيح قوقاة وقيقاء على وزن فعللة وفعلالا انتهى وأما الوسواس والزلزال بفتح الأولين فالأوّل اسم بمعنى الوسوسة والثانى اسم بمعنى الزلزلة على ماقاله العلامة الزمخشرى فى تفسير سورة الناس وصرح به البيضاوى أيضا وللفاضل الكفوى هنا كلام فيه افتراء إلى من هو برىء منه ثم إن فى زلزل وصرصر ودمدم وأمثالها خلافا بين البصريين والكوفيين فعند البصريين أن أمثالها من الرباعى المجرد وعند الكوفيين من الملحقات بالرباعى ودليل الطرفين فى الشرح (وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف) حال كونه ملابسا أوهو (بأن يكون جميع حروفه أصلية) بخلاف الرباعى المزيد على الثلاثى فان أحد حروفه زائد والثلاثة أصلية على ماسبق (و بناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدّى نحو دحرج زيد الحجر) يقال دحرج زيد الشىء إذا دوره وزلزل و بعثر متعديان أيضا قال الله تعالى ـ إذا زلزلت الأرض زلزالها ـ وقال أيضا ـ إذا بعثر ما فى القبور ـ وزلزلت و بعثر مجهولان فيهما ولولم يكن كل واحد منهما متعديا لماجاء مجهولا لأن اللازم لايجىء منه المفعول به ولا المجهول (ومثال اللازم نحو دربخ زيد) أى خضع وطأطأ رأسه و بسط ظهره وكذا حصحص أى ثبت واستقرّ وهملج الشىء أى مشى مشى المملاج أى الفرس ، وقيل هو متعدّ و برهم زيد أى أدام النظر و برهن وكلام صاحب المقصود من أن أبواب الرباعى كلهامتعدّية إلادربخ ينافيه مجىء موت وأمسى وجلبب

بسم الله الرحمن الرحيم وحسبي الله وسبحان الله والحمد لله وجعلني الله فداك ولا حول ولا قوة إلا بالله ويسمى هذا بالمنحوت والصحيح أنه لايشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها ثم قال (وستة) أبواب (منها) أى من تلك الخمسة والثلاثين (للملحق دحرج) بزيادة حرف واحد

على الثلاثى المجرد للالحاق أى لجعل مثال على مثال ليعامل معاملته . واعلم أن الفرق بين الملحق والملحق به أن الملحق يجب أن يكون فيه زيادة للالحاق بخلاف الملحق به وإنما كانت ستة لأنه إما بتكرير اللام أو بزيادة حرف علة وخص التكرير باللام لأنه لو كرر الفاء لزم مزية الفرع على الأصل إذ لم يوجد تماثل الأولين فى أصول ولو كرر العين التبس بباب التفعيل وخص الزيادة بحرف العلة لخفتها وكثرة دورانها ثم إن الألف لا تزاد إلا فى الآخر لأن حرف المد لغاية خفته لايقابل الحرف الصحيح إلا فى الآخر لكون الآخر محل السكون والتغيير فجاز أن يقابل بحرف المد والواو والياء لايزادان فى الأول لأن حرف الالحاق لا يكون فى الأول كما سيجيء وكذا لايزادان فى الآخر للزوم انقلابهما ألفا فهما إما بين الفاء والعين أو بين العين واللام فلم يوجد إلا ستة أبواب .

يحوقل

[الباب الأول] منها مازيد فيه واو بين الفاء والعين وهو (فوعل يفوعل فوعلة وفيعالا موزونه حوقل) أصله حقل أى ضعف وهرم وفى الاقناع حوقل الشيخ كبر وفتر عن الجماع كذا فى روح الشروح وفى القاموس الحلوقة سرعة المشى

وغيرها متعديا على ما قاله الامام البركوى فى الامعان وقد يؤخذ من كلام ليفيد التكلم به نحو بسمل أى قال بسم الله الخ . قال الشاطبي :

و بسمل بين السورتين بسنة ... رجال نموها دربة وتحملا

وحمدل أى قال الحمد لله وحولق أى قال لاحول الخ وحسبل وسبحل أى قال حسبي الله وسبحان الله ومنه قول المحدثين هذا الحديث مروى بالعنعنة أى بأن يقال عن فلان وعن فلان إلى رسول الله ومنه قولهم هذه فاء الفذلكة يقال فذلك الكلام أى أجمله ، ولذا قيل إن فاء الفذلكة هى التى تدخل على الاجمال بعد التفصيل كما فى حاشية أنوار التنزيل للشهاب ونقل الشمنى عن التفتازانى هكذا فكلام الأستاذ رحمه الله لايخلو عن نوع مخالفة لما حققوا فتدبر (وستة أبواب منها) مبتدأ لتخصصه بالاضافة ومنها حال وخبره قوله (للملحق دحرج) أى لما هو ملحق بالرباعى المجرّد بزيادة حرف واحد على الثلاثى المجرّد لأجل الالحاق فكلام الأستاذ رحمه الله أى لما هو ملحق بكلمة دحرج لايخلو عن شيء وسيجيء معنى الالحاق والمراد من زيادة الالحاق أن لاتكون مطردة فى إفادة المعنى كافادة زيادة الهمزة فى أكرم مثلا فانه لايقال لهذه الزيادة إنها للالحاق وإن صار لفظ أكرم بواسطة هذه الزيادة على وزن الرباعى فان هذه الزيادة ظاهرة فى معان أخر على ما بين فى بابه فلا يجوز حمل تلك الزيادة على الغرض اللفظى الذى هو الالحاق مع ظهور إمكان حمل تلك الزيادة على الغرض المعنوى وكذلك الحال فى زيادة التفعيل والمفاعلة وغيرهما من الزيادة لغير الالحاق . والحاصل أن الزيادة لغير الالحاق تكون مطردة فى إفادة المعنى كزيادة الهمزة فى أكرم وتكرير العين فى كرّم مثلا بخلاف الزيادة التى هى للالحاق فانها غير مطردة فى تلك الافادة وجعل هذه الزيادة من قبيل ما لا معنى له أصلا غير الالحاق كما قال بعضهم فاسد لأن معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى حقل وشمل مع أن قولهم زيادة اللفظ تدلّ على زيادة المعنى يردّه أيضا هذا والأولى أن يجعل المصنف الملحق بالرباعى سبعة بزيادة باب فعنل كما جعله الفاضل العصام فى ميزان الأدب ، وقال بعضهم : هو ثمانية أبواب بحكم الاستقراء لأن باب فعنل وفعفل أيضا منه كقلنس وزلزل انتهى . أقول وفيه نظر لأنه مبنى على مذهب الكوفيين وهو ضعيف لأن مثل زلزل رباعى مجرّد لازيادة فيه بل كلّ حروفه أصلية على ماذهب إليه البصريون كما سبق بيان الاختلاف فيه بين الفريقين (ويقال لها) أى يطلق على هذه الستة (الملحق بالرباعى المجرّد) هكذا وجدنا فى النسخ التى رأيناها لكن الأولى ترك هذا القول أعنى قوله ويقال الخ هنا وإتيانه بعد الأبواب الستة .

[الباب الأوّل] من الستة (فوعل يفوعل فوعلة وفيعالا) أصله فوعالا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار فيعالا . فان قلت الادغام والاعلال مبطلان للالحاق كما قالوا فلم جاز الاعلال هنا . قلنا قولهم هذا ليس على الاطلاق فى حق الاعلال بل كونه مبطلا له إذا كان فى الوسط مع عدم بقاء الوزن بعد الاعلال . وأما إذا بقى الوزن بعده أو كان فى الآخر كما فى سلقى فلا يبطل الالحاق بخلاف الادغام فانه مبطل مطلقا لانكسار الوزن به ، ولذا لايجوز الادغام فى جلبب كما سيجيء وكذا فى قردد فانه ملحق بجعفر (موزونه حوقل

بمقاربة الخطو والاعياء والضعف والنوم والادبار والعجز عن الجماع واعتماد الشيخ بيديه على خاصرته والدمع نقله حفيد فاضـل العصام فى شرح الشافية (يحوقل حوقلة وحيقالا) بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها . فان قلت لايجوز فى الملحقات الاعلال فى غير الآخر كما أنه لايجوز فيها الادغام مطلقا على ماذكروه فكيف جاز ههنا . قلت يجوز الاعلال فيها إذا لم يكن مبطلا للالحاق بأن يخرج عن الوزن بخلاف ما إذا أبطل ومانحن فيه من قبيل الأول (وعلامته

يحوقل حوقلة وحيقالا) أصله حوقالا فأعل كما فى الوزن (وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف) ثلاثة منها أصلية وواحد زائد إذ أصله حقل ثم صار حوقل (بزيادة الواو بين الفاء والعين) ولذا قدمه على سائر الأبواب (و بناؤه للازم فقط) أى فحسب يعنى لا يكون بناؤه متعديا أصلا (نحو حوقل زيد) أى هرم وضعف كذا فى الصافية شرح الشافية أو كبر وفتر عن الجماع كذا فى السيد عبدالله هذا معنى حوقل وأما حقل فهو بمعنى الزرع إذا انشعب ورقه قبل أن يغلظ ساقه والحقل أيضا القراح الطيب كذا فى المختار وفى بعض النسخ لم يذكر بناء هذا الباب وغيره من الستة .

[الباب الثانى فيعل يفيعل فيعلة وفيعالا] هذا موزونه أو وزنه (موزونه بيطر يبيطر بيطرة وبيطارا) على وزن فيعالا (وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف) كبيطر أصله بطر فصار بيطر (بزيادة الياء بين الفاء والعين) ولكون محل الزيادة فيه مقدما كالباب الأول قدمه على باب فعول وإن كان لتقديم باب فعول على هذا الباب وجه أيضا وهو موافقته للأول فى كون زيادتهما واوا ولذا قدمه صاحب المقصود عليه خلاف مافعله المصنف وتقديم مافيه الواو على مافيه الياء لقوة الواو وهو ظاهر . وبهـذا ظهر أن الباب الأول يستحق التقديم على سائر الأبواب من وجهين كما عرفت (و بناؤه للتعدية) نحو بيطر زيد القلم أى شقه فسره به للتنصيص على كونه متعديا قال السيد عبد الله أى عمل البيطرة من بطرت الشىء أبطره أى شققته ومنه سمى البيطار انتهى . أقول فعلم من هذا أن المراد بعمل البيطار شقه وعلى كلا التفسيرين يكون متعديا لفظا ومعنى والتفريق بينهما تحكم بحت فكلام الأستاذ هنا لايخلو عن ركاكة فليطالع .

[الباب الثالث فعول يفعول فعولة وفعوالا] إذا عرفت ماقلنا فاعلم أن تقديم هذا الباب على باب فعيل كتقديم الباب الأول على الثانى فتذكر (موزونه جهور يجهور جهورة وجهوارا) بكسر الجيم والمصدر الأول موجود فى كتب اللغات ولم نجد الثانى فى الكتب المشهورة تتبع (وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف) كجهور أصله جهر فصار جهور بزيادة الواو بين العين واللام (و بناؤه للتعدية نحو جهور زيد القرآن) أى رفع صونه به كذا فى المختار والسيد عبد الله فعلى هذا يكون متعديا تدبر ويقال جهور الكلام يلنمد كفت سحن را والجهر والجهورة بمعنى واحد وهو رفع الصوت به .

[الباب الرابع فعيل يفعيل فعيلة وفعيالا موزونه عثير يعثير عثيرة وعثيارا] قال فى الترجمان ولا تقل عثير لأنه ليس فى كلام فعيل بفتح الفاء إلا صهيد وهو مصنوع معناه صلب شديد كذا فى الصحاح انتهى ولعل لهذا لم يأخذ أكثر المصنفين هذا الوزن فى باب الملحق ولعل المصنف وسائر من أخذه أطلقوا عليه وأخذوه بالجملة هذا الوزن إما نادر وإما مصنوع ليس بلغة أصلية ولا يوجد فى كلام العرب وإنما الموجود فيه فعيل كعثير بكسر الفاء وسكون العين وفتح الياء كما قالوا (وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف) كعثير أصله عثر فزيد حرف الالحاق فصار عثير (بزيادة الياء بين العين واللام و بناؤه للازم نحو عثير زيد)

أن يكون ماضيه على أربعة أحرف بزيادة الواو بين الفاء والعين) واعلم أن المصنف قدم الملحق بالرباعى على مزيد الرباعى لتقدمه طبعا وقدم الباب الأول لتقدم زائده وقوة الواو وعلوها ثم قدم .
[الباب الثانى] الذى زيد فيه الياء بين الفاء والعين وهو (فيعل يفيعل فيعلة وفيعالا) لكونه موافقا للباب الأول فى كون زائده بين الفاء والعين (موزونه بيطر يبيطر بيطـرة وبيطارا) البيطرة شدة الجرح والشق كذا فى روح الشروح وفى القاموس المبيطر معالج الدابة وصنعته البيطرة نقله حفيد العصام (وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف بزيادة الياء بين الفاء والعين * الباب الثالث) ماز يد فيه الواو بين العين واللام وهو (فعول يفعول فعولة وفعوالا) قدمه لقوة الواو (موزونه جهور يجهور جهورة وجهوارا) أصله جهر يقال جهر بالقول رفع به صوته وبابه قطع وجهور أيضا ، وفى الاقناع جهور الحديث أظهره كذا فى روح الشروح (وعلامته أن يكون ماضيه عـلى أربعة أحرف بزيادة الواو بين العين واللام * الباب الرابع فعيل يفعيل فعيلة وفعيالا) قدمـه لتقدم الزائد . (موزونه عثير يعثير عثيرة وعثيارا وعلامته أن يكون ماضيه عـلى أربعة أحرف بزيادة الياء بين العين واللام و بناؤه للازم نحو عثير زيد)

يقال عثر عليه عثورا أى اطلع ويقال عثر عثورا أى زل ولم تستقر رجله موضع وضعه كذا فى روح الشروح .

[الباب الخامس : فعلل يفعلل فعللة وفعلالا] قدمه لسكون الزائد من جنس الأصول (موزونه جلبب يجلبب جلببة وجلبابا) الجلب أخذ روح الشئ إلى نفسه وجلبب أى لبس الجلباب كذا فى روح الشروح وفى القاموس الجلباب كسرداب وسنمار القميص وثوب واسع للمرأة دون الملحفة وماتغطى بها ثيابها من فوق كالملحفة نقله حفيد العصام (وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف بزيادة حرف واحد من جنس لام فعله فى آخره) قيل هذا اتفاقى لعدم سكون الأول وفى المطلوب وجوز سيبويه الأمرين ثم إنه لايدغم لئلا يبطل الالحاق بتسكين ماقبل الآخر ذكره البركوى .

[الباب السادس] مازيد فى آخره ألف وهو (فعلى) وينقلب ألفه ياء عند زوال فتحة ماقبله كما فى (يفعلى) باسكان الياء لاستثقال الضمة عليها وعند اتصال التاء المصدرية كما فى (فعلية) ويجوز فيه قلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ولا يبطل به الالحاق لسكون الآخر محل التغيير عند اتصال الضمير المرفوع نحو فعليت حملا على نحو رميت فلذلك فى يكتب على صورة الياء وقال بعضهم لايزاد الألف للالحاق أصلا وإنما يزاد الياء فينقلب ألفا فلهذا يكتب بالياء ويرجع إليه عندزوال

أى زل ولم تستقر رجله موضع وضعه قال فى المختار العثرة الزلة وقد عثر فى ثوبه يعثر بالضم عثارا بالكسر يقال عثر به فرسه فسقط على وجهه انتهى فعلى هذا يكون عثير من العثار ويجوز أن يكون من العثور بضمتين وهو لغة قريش وأصله أن من عثر فهو غافل ينظر إليه حتى يعرفه كذا فى الترجمان .

[الباب الخامس فعلل يفعلل فعللة وفعلالا موزونه جلبب يجلبب جلببة وجلبابا) قدمه على باب سلقى لأن زيادته من جنس بعض حروفه الأصول فأورث ذلك قوة فيه كما سبق فى باب التفعيل بخلاف باب سلقى فان زائده ليس من جنس الأصول لأن أصل جلبب جلب زيد من جنس لامه باء فصار جلبب ولم يدغم الباء الأولى فى الثانية مع أن الادغام فيه واجب لئلا يبطل الالحاق بدحرج لأن الادغام يبطل الالحاق ويكسر وزن الملحق مطلقا كما يبطله الاعلال فى الوسط وأما إذا كان الاعلال فى الآخر فلايبطله كما أعل سلقى بقلب آخره ألفا لسكون الآخر محل التغيير ولأنه كالوقف فكما لايضر فيه الاسكان والقلب كذلك لايبطل الالحاق إذا كان الاعلال فى محل الوقف وهو الآخر هذا . فان قلت المناسب للأبواب السابقة أن يزاد الواو فى آخر فعل هذا الباب ويقال جلبو لأن الترتيب الطبيعى يقتضى ذلك لأن الباب الأول زيد فيه بين فائه وعينه واو وفى الباب الثانى زيد بين فائه وعينه أيضا ياء والباب الثالث زيد فيه بين العين واللام واو وفى الرابع ياء فى ذلك المحل فالمناسب أن يزاد فى آخر الخامس واو وفى آخر السادس ياء فلم لم يراعوا هذا الترتيب . قلنا لو زيد فيه الواو وقيل جلبو لكانت الواو واقعة فى الطرف رابعة فلاجرم تقلب ألفا فلم يعلم أن الزائد ألف أو واو لكونه مكتوبا بصورة الألف مع أن الألف لاتكون للالحاق عندهم فيوهم خلاف المقصود ولذا زيد من جنس لامه وأما فى سلقى فلايوهم لكون الألف فيه مكتوبا بصورة الياء لكونه مقلوبا من الياء كما فى غزى ورمى تدبر وبعض المصنفين رتب هذه الأبواب بغير هذا الترتيب ولكل وجهة وما قاله الأستاذ رحمه الله فى وجه تقديم هذا الباب على باب سلقى لايخلو عن نوع التنافى بين كلاميه فليطالع ثمة (وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف بزيادة حرف واحد من جنس لام فعله فى محل قريب من (آخره) فعلم من قوله فى آخره أن الزائد فيه الباء الثانية فلا يجرى فيه الخلاف المذكور فى باب التفعيل والترتيب الطبيعى يقتضى ذلك أيضا كما بيناه آنفا ومنه ظهر فساد ما قال صاحب المطلوب شرح المقصود فزيدت فيه إحدى الباءين قبل أولهما وقبل ثانيهما وجوز سيبويه الأمرين فصار جلبب على وزن فعلل وبناؤه للتعدية نحو جلبب زيد المال أى جره وأخذه كذا فى المختار فهو متعد لفظا أو معنى وبابه ضرب وأما الجلببة والجلباب كالدحرجة والدحراج بمعنى الملحفة التى تلبسها المرأة فهو غير معنى الجلب لكن فيه معنى الجلب أيضا لأنها تجر الجلباب إلى نفسها عند المشى لحفظ نفسها مثلا عن المحارم وحينئذ يكون لازما لفظا ومتعديا معنى يقال جلببت المرأة أى لبست الجلباب وجمع الجلباب الجلاليب هذا تلخيص الأساس وفيه كلام سنبينه فى باب تجلبب إن شاء الله تعالى .

[الباب السادس] منها (فعلى) بقلب الياء ألفا لأن زائده ياء كما عرفت (يفعلى) بترك الياء على حالها لثقل الضمة عليها كما فى يرمى وكتبت الألف بصورة الياء فى الماضى للدلالة على أنها مقلوبة منها كما سبق بيانه (فعلية) كدحرجة ولم تقلب الياء فيه ألفا لئلا يبطل الالحاق لخروجها عن الآخرية بالتاء مع أن الشرط الأول من الشروط السبعة المعتبرة فى قلب الواو والياء ألفا إذا كانتا متحركتين غير موجود هنا لأن التاء أخرجتها عن كونها فى وزن الفعل كما فى الحوكة فلم تقلب ألفا كما لم تقلب

الفتحة وكلاهما محتمل كذا ذكره البركوى ثم قال والأول أولى عندى (وفعلاء موزونه سلقى يسلقى) أسكنت ياؤه لثقل الضمة عليها وقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (سلقية) على وزن دحرجة ولا يجوز قلب يائه ألفا إذ لوجاز لم يبق الوزن فيكون مبطلا للالحاق (وسلقاء) بقلب الياء همزة لوقوعها فى الطرف بعد ألف زائدة إذ أصله سلقايا (وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف بزيادة الياء فى آخره) وعند البعض بزيادة الألف فى الآخر (و بناؤه للتعدية نحو سلقيت رجلا) يقال سلقيته سلقاء إذا ألقاه على ظهره وأوقعه على قفاه (و يقال لهذه الستة) الأبواب (الملحق بالرباعى ومعنى الالحاق) أى إلحاق هذه الأبواب على أن يكون اللام عوضا عن المضاف إليه كما هو مذهب الكوفية أو مغنيا إغناء الاضافة فى الاشارة إلى المعهود كما هو مذهب البصرية ولذا قال رحمه الله (اتحاد المصدرين) مصدر (الملحق و) مصدر (الملحق به) فان قلت هذا منقوض بباب الافعال فانه كما يقال دحرج دحراجا يقال أخرج إخراجا فيتحد المصدران مع أنهم لم يحكموا عليه بأنه ملحق بدحرج . أجيب بأن الاعتبار إنما هو بالفعللة لعمومها واطرادها فى صور جميع فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه فى بعض الصور والمواد فانهم لم يقولوا برقاشا وقحطابا وعربادا بل برقشة وقحطبة وعربدة ولأن الشرط توافق المصادر جميعها و بأن حرف الالحاق لايزيد فى الأول وأن زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية لا المساواة له فى تصرفاته اللفظية فتأمل . واعلم أنه زاد بعضهم على هذه الستة فى ملحقات الرباعى بابين آخرين : أحدهما فعفل بتكرير الفاء بين العين واللام موزونه زلزل والثانى فعنل بزيادة النون بين العين واللام موزونه قلنس وعلى هذا يكون الملحق بالرباعى ثمانية أبواب ولعل المصنف تركهما لكونهما مختلفا فيهما فانهما من الملحقات عند الكوفيين ومن المجرد عند البصريين كما فى روح الشروح . واعلم أن الالحاق جعل مثال أنقص على مثال أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر أى جعله موازنا له فى عدد الحروف والحركات والسكنات ولذلك لايجوز الادغام مطلقا فى الملحقات ولا الاعلال فى غير الآخر و يجعل ذلك الحرف الزائد فى المزيد فيه مقابلا للأصلى فى الملحق فيعامل الملحق معاملة الملحق به فى أحكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلابد أن يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به . ولما فرغ المصنف من الرباعى شرع فى المزيد على الرباعى فقال

فى الحركة وفيه إسقاط ما فى بعض الشروح هنا (وفعلاء) بالهمزة أصله فعلايا قلبت الياء ألفا لكونها واقعة بعد ألف زائدة فاجتمع ألفان فانقلب الثانى همزة فصار فعلاء ولم تحذف إحداهما لئلا تكون الممدودة مقصورة فيختل الغرض (موزونه سلقى يسلقى سلقية وسلقاء) تذكر مافى الوزن (وعلامته أن يكون ماضيه على أربعة أحرف) كسلقى أصله سلق ثم صار سلقى (بزيادة الياء فى آخره) لكن الياء قلبت ألفا كما عرفت وقيل الزائد فيه الألف وظاهر كلام الفاضل الكفوى يميل إليه وفيه نظر لأنه مخالف لما قالوا إن الألف لاتكون للالحاق (و بناؤه للتعدية نحو سلقيت رجلا) أى ألقيته على ظهره أو أوقعته على قفاه ومجرده يجىء على هذا المعنى أيضا يقال سلقته إذا ألقيته على ظهره و يقال سلقه بالكلام إذا آذاه وهو شدة القول باللسان . قال الله تعالى ـ سلقوكم بألسنة حداد ـ . و يقال سلق البقل والبيض إذا غلاه بالنار غليا حقيقيا و باب الكل ضرب كذا فى مختار الصحاح وفسر بعض شراح المقصود سلقى بقوله أى عمل عمل الجاسوس وفيه نظر وفى بعض النسخ سلقى زيد أى نام على قفاه ولعله من المصنوعات لأنه معنى اسلنقى لاسلقى كما يجىء (و يقال) أى يسمى (لهذه) الأبواب (الستة) التى ذكرت أعنى باب الفوعلة والفيعلة والفعولة والفعيلة والفعللة والفعلية كذا قالوا وفيه إشارة إلى أن هذه الأبواب تذكر بأسماء مصادرها كالأبواب السابقة (الملحق بالرباعى) وهذه الجملة على تقدير ذكرها قبل ذكر هذه الأبواب على مافى بعض النسخ تكرير لتقريب المفسر والمفسر وعلى تقدير عدم ذكرها قبلها يلزم ذكره أشد لزوم على مافى أكثر النسخ وهذه النسخة أولى لخلوها عن التكرار و بالجملة يلزم ذكرها هنا للتقريب المذكور سواء ذكر فيما سبق أولم يذكر . ولما استشعر هنا سؤالا بأن يقال مامعنى الالحاق عند الصرفيين قال (ومعنى الإلحاق) أى معنى الالحاق المعهود (اتحاد مصدرى الملحق) كالجلببة والجلباب (والملحق به) كالدحرجة والدحراج يعنى اتحاد مصدرى الملحق ومصدرى الملحق به كما مثلنا لهما فلا يرد ماقيل إن إخراجا ودحراجا متحدان فى الوزن مع أن باب الإفعال ليس بملحق بدحرج لأن باب الإفعال ليس له مصدران كمصدرى دحرج حتى يتحد المصدران منه مع المصدرين لدحرج فلا حاجة إلى الجواب بأن العبرة فى الالحاق بالمصدر الأول وهو الفعللة كالدحرجة لابالمصدر الثانى وهو الفعلال كالدحراج فان المصدر الأول يجىء فى جميع الصور بخلاف المصدر الثانى وهو الفعلال فانه لم يجىء فى جميع الصور كما فى قحطب وعربد فان مصدرها قحطبة وعربدة لاقحطابا وعربادا . فان قلت الجواب فرع ورود

السؤال مع أن هذا السؤال لا يرد أصلا لأن الزائد فى إخراجا كان فى أوّله مع أن الالحاق لا يكون فى أوّل الكلمة بل فى وسطها أو آخرها على ماسيصرح به المصنف فلا حاجة إلى الجوابين معا . قلنا هذا تحقيق والسائل أورد السؤال على ظاهره لأن إخراجا ودحراجا متحدان فى الوزن الصورى مع قطع النظر عن هذا التحقيق . وأما فى التحقيق فلا يرد أصلا كما قلت . والحاصل أن معنى الالحاق الاصطلاحى كون الملحق بزيادة الحرف مماثلا للملحق به من غير زيادة فى جميع تصرفاته وهذا هو المراد هنا لا معناه اللغوى وهو الوصول والادراك ، يقال لحقه ولحق به من الباب الرابع إذا أدركه . ولما فرغ من الرباعى المجرد وملحقاته أراد أن يشرع فى المزيد على الرباعى وملحقات بعضه فقال (وثلاثة) أى ثلاثة أبواب من خمسة وثلاثين بابا كائنة (لما) أى لبناء (زاد) أى وقع الزيادة (فيه) من قبيل :وقدحيل بين العير والنزوان أى وقع الحيلولة بينهما (على الرباعى) المجرد أى الخالى عن الزيادة (وهى) أى تلك الأبواب الثلاثة المعبر عنها بالمزيد على الرباعى (على نوعين) بحسب الزيادة الواقعة فيه لأن تلك الزيادة إما بحرف واحد أو حرفين لا غير لأنه لم يأت فى مزيد الرباعى ما زيد فيه ثلاثة أحرف كما يأتى ذلك فى مزيد الثلاثى لا غير لعدم وجود كلمة مبنية على سبعة أحرف ولو وجد ذلك لخرج عن حدّ الاعتدال [النوع الأوّل] من النوعين (ما) أى فعل أو البناء الذى (زيد فيه حرف واحد على الرباعى المجرد وهو) أى النوع الأوّل أو ذلك البناء (باب واحد) بحسب السماع ، و إنما قدم هذا النوع على الثانى لكون زائده واحدا والواحد مقدم على الاثنين طبعا فقدّم وضعا أيضا ليوافق الوضع الطبع (وزنه) أى الموزون به له (تفعلل يتفعلل تفعللا) ضمت اللام الأولى فى المصدر فرقا بينه و بين ماضيه و (موزونه) أى موزون هذا الباب أو موزون مايوزن له به منه (تدحرج يتدحرج تدحرجا) بضم الراء فيه لما مر (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف) إذ أصله دحرج ثم صار تدحرج (بزيادة التاء فى أوّله) وهذه التاء زيدت للمطاوعة كما يجىء ولذا قال (و بناؤه) أى بناء هذا الباب الحاصل بتلك الزيادة (للمطاوعة) أى للدلالة على التأثر وقبول الأثر على ماسبق تحقيقها (نحو دحرجت الحجر) أى دوّرته يقال دحرجه دحرجة ودحراجا بكسر الدال والمدحرج المدوّر كذا فى المختار ، واعلم أنه بالحاء المهملة لا بالمعجمة كما يقرؤه بعض المتعلمين بل بعض المعلمين وهو غلط منهم (فتدحرج ذلك الحجر) أى فتدوّر . قال الأستاذ رحمه الله فى الأساس أى تدوّرت هكذا فى أكثر النسخ وفى بعضها فتدحرج باضمار الفاعل وكلتا النسختين ليست بصواب إذ على الأوّل يجب أن يقال فتدحرج تلك الحجر لأن الحجر مؤنث معنوىّ وعلى الثانى يجب أن يقال فتدحرجت لأنه مسند إلى ضمير الحجر فيجب تأنيث العامل وقصر الاعتراض على الثانية واختيار الأولى كما فعله بعض الشارحين ليس على ماينبغى فتدبر اه كلام الأستاذ رحمه الله أمر بالتدبر مع أنه نفسه لم يتدبر وقال الله تعالى ـ أتأمرون الناس بالبرّ وتنسون أنفسكم ـ والعجب كل العجب منه رحمه الله ومن بعض الشارحين القاصر مع كونهما من فضلاء زمانهما حيث حكما بكون الحجر مؤنثا معنويا وقد قال الله تعالى ـ فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه ـ أى من ذلك الحجر ـ اثنتا عشرة عينا ـ قال صاحب التبيان فى تفسيره حجر خفيف مربع كانوا يحملونه معهم أو لم يكن حجرا معينا بل يضرب موسى عليه السلام أىّ حجر كان فينشق اه ، وقال البيضاوى فى تفسيره أيضا اللام فى الحجر للعهد على ماروى أنه كان حجرا طوريا مكعبا حمله معه وكانت تنبع من كل وجه ثلاثة أعين تسيل كل عين فى جدول إلى سبط ، أو كان حجرا أهبطه آدم من الجنة ووقع إلى شعيب عليه الصلاة والسلام فأعطاه لموسى ، أو الحجر الذى فرّ بثوبه لما وضع ليغتسل و برأه الله به عما رموه به من الأدرة فأشار إليه جبرائيل بحمله أو للجنس وهذا أظهر فى الحجر إلى آخر ماقال وقال الله تعالى ـ فانبجست منه ـ أى من ذلك الحجر وقال فى المختار

(وثلاثة) أبواب من خمسة وثلاثين بابا كائنة (لما زاد فيه على الرباعى المجرد وهى) أى تلك الثلاثة (على نوعين) لأن زائده إما واحد أو اثنان لا غير و إلا لخرج عن الاعتدال و يظن أنه كلمتان [النوع الأوّل] منها (ما) أى فعل أو الفعل الذى (زيد فيه حرف واحد على الرباعى) المجرد (وهو باب واحد وزنه تفعلل يتفعلل تفعللا موزونه تدحرج يتدحرج تدحرجا) بضم المهملة (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء فى أوّله و بناؤه للمطاوعة نحو دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر

الحجر .

النوع الثانى) من ذينك النوعين (مازيد فيه حرفان على الرباعى المجرد وهو بابان) وذلك لأن أحد الزائدين فيه همزة وصل مكسورة فى أوله والثانى إما نون ساكنة بعد عينه و إما تكرير اللام الأخيرة مع الادغام بنقل حركته إلى اللام الأولى الساكنة [الباب الأول] منهما (افعنلال يفعنلل افعنلالا) بكسر العين (موزونه احرنجم يحرنجم احرنجاما وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة فى أوّله والنون بين العين واللام الأولى و بناؤه للمطاوعة نحو حرجمت الابل) أى جمعتها ورددت بعضها إلى بعض (فاحرنجم ذلك الابل) أى اجتمعت ومن هذا الباب إيسناس و إيلنال أصلهما إوسنواس و إولنوال فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ونقلت حركة الواو الثانية إلى ماقبلها وقلبت ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ماقبلها الآن فصار إيسناس و إيلنال.

[الباب الثانى افعللّ] بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولى مخففة والأخيرة مشددة (يفعللّ) بكسر اللام الأولى (افعللالا موزونه اقشعرّ يقشعرّ)أصلهما اقشعرر يقشعرر فقلبت حركة الراء الأولى إلى ماقبلها الساكن فأدغمت الراء فى الراء (اقشعرارا وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة فى أوّله وحرف آخر من جنس لامه الثانيــة فى آخره) اختار أن الزائد ماهو فى الآخر لكون الآخر محل التغيير مع كون الأوّل متحركا قال البركوى رحمه الله إن كان أول المكررين متحركا فالزائد هو الثانى بلا خلاف (و بناؤه لمبالغة اللازم

الحجر جمعه الأحجار والحجارة وجميع الكتب مشحونة بهذا فانظر إلى كلام هؤلاء الفضلاء كيف عبروا فى ضمير الحجر وصفاته بالتذكير وليت شعرى لم تغفل عما لاتمكن الغفلة عنه للطالب فضلا عن الفاضل الأوحدى ربنا لاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا واعف عنا واغفرلنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا وأنت خير الناصرين. إذا عرفت هذا فكلتا النسختين صحيحة سالمة ولله در المصنف رحمه الله تعالى ، ومن هذا الباب تسربل يقال سربله فتسربل أى ألبسه السربال فلبسه وكذا تبرقع يقال برقعها فتبرقعت أى ألبسها البرقع فلبسته كذا فى مختار الصحاح [النوع الثانى] من النوعين (هومازيد فيه حرفان على الرباعى المجرد) فتكون الحروف الأربعة الأصلية مع الحرفين الزائدين ستة ولذا يقال لهذا النوع السداسى المزيد على الرباعى (وهو) أى النوع الثانى (بابان) أى منحصر فيهما بحسب الاستقراء باعتبار محل الزيادة وذاتها كما يجىء .

[الباب الأول] منهما (افعنلال يفعنلل افعنلالا) وقدعرفت وجه زيادة الألف فى المصدر (موزونه احرنجم يحرنجم احرنجاماً وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف) أربعة منها أصلية واثنتان زائدتان إذ أصله حرجم ثم صار احرنجم (بزيادة الهمزة فى أوله والنون بين العين واللام الأولى و بناؤه للمطاوعة نحو حرجمت الابل) يقال حرجم القوم إذا ازدحموا قال الفراء المحرنجم العدد الكثير يقال احرنجم العدد الكثير و يقول حرجمت الابل فاحرنجمت إذا رددتها فارتد بعضها على بعض واجتمعت كذا فى كتب اللغات و بما نقلنا عرفت أن قوله (فاحرنجم ذلك الابل) ليس بصواب بل الصواب فاحرنجمت أو فاحرنجمتْ تلك الابل لأن الابل اسم جمع لاواحد لها من لفظها وهى مؤنثة لأن أسماء الجموع التى لاواحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لها لازم كذا فى المختار على ماسبق بيانه .

[الباب الثانى] منهما (افعللّ يفعللّ) بتشديد اللام الأخيرة (افعللالا موزونه اقشعرّ يقشعرّ اقشعرارا) و بماقلنا فيماسبق عرفت أنه يقال لهذا الباب باب الافعلال وحاله بالنسبة إلى الرباعى كالافعلال بتخفيف اللام بالنسبة إلى الثلاثى تدبر (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف) لأن الرباعى المجرد منه قشعر ثم صار اقشعر (بزيادة الهمزة فى أوله وحرف آخر من جنس لامه الثانية فى آخره) هذا نص فى أن الزيادة فيه الراء الثانية من الراءين الأخيرتين و إنما اختار هنا قول الأكثرين كما اختاره فى باب الافعال و إن اختار قول الخليل فى فعل لأن هذا الباب بمنزلة افعل فى منشعبة الثلاثى على ماقاله السيد عبدالله فى شرح الشافية وغيره كما سبق منا آنفا و بالجملة دليل الخليل ودليل الأكثرين يمشى هنا لأن سكون اللام الأولى من الأخيرتين للادغام وللفرار عن توالى الحركات الأربع من أول الأمر معا لكنه اختار قولهم لماقلنا فقد ظهر بماقلنا أن الخلاف هنا جار وأن محل الخلاف اللامان الأخيرتان من اللامات الثلاث ولادخل للام الأولى المتحركة فى الخلاف والترتيب الطبيعى بين البابين يقتضى ذلك أيضا فما قاله الأستاذ رحمه الله لاخلاف فيما قاله المصنف فى تعيين الزائد لما قاله الامام البركوى رحمه الله من أنه إذا كان أول المكررين متحركا فالزائد هو الثانى بلا خلاف انتهى فناشئ من غفلته عما قاله سابقا فتدبر وانصف (و بناؤه لمبالغة اللازم) يعنى أن هذا البناء

لافادة المبالغة فى الفعل اللازم لأنّ قشعر لازم واقشعر يفيد المبالغة فيه (لأنه) أى الشأن (يقال) أى يقول العرب (قشعر جلد الرجل إذا انتشر شعر جلده) انتشارا كائنا (فى الجملة) أى قليلا (و يقال اقشعر جلد الرجل إذا انتشر) أى اضطرب وتحرّك (جلده) انتشارا (مبالغة) بحيث لاانتشار فوقه وفسر العلامة الثانى اقشعر بقوله أى أخذته قشعريرة وهى بمعنى الاضطراب والحركة ولذا قال صاحب التبيان فى تفسير قوله تعالى ـ تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ـ أى تضطرب وحمل القشعريرة على الحقيقة هو الأولى إذ توجد عند الخشية ، وفى الحديث « إذا اقشعرّ جلد العبد من خشية ربه تحاتت منه ذنوبه كما يتحات عن الشجرة اليابسة ورقها» انتهى فعلم منه أنّ المعنى الحقيقى للاقشعرار هو الاضطراب وهو الحركة والانتشار أيضا يجىء بمعنى الحركة لأنه يجىء بمعنى حركة الرجل وهذه الحركة وان كانت مقيدة لكن مطلق الحركة يوجد فيها لأنّ المطلق يوجد فى ضمن المقيد كما أنّ العام يوجد فى ضمن الخاص فالاقشعرار بمعنى الاضطراب وهو بمعنى الحركة وهى أحد معانى الانتشار إذا عرفت هذا فتفسير المصنف الاقشعرار بالانتشار صحيح وموافق للغة العرب ، ولذا اتفق الشرّاح كلهم أثر المصنف فالحق أحق أن يتبع فقول الأستاذ رحمه الله ولعلّ هذا مبنى على غفلته عن معنى الاقشعرار والانتشار وقوله بعدكلمات لاطائل تحتها فتفطن فى هذا المقام فان الشراح كلهم لو عرفوا أيضا معناهما لما اقتفوا أثر المصنف وافتروا على لغة العرب محض افتراء عليهم وسوء ظنّ بهم فنعم كلام أبى الطيب :

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدّق ما يعتاده من توهم

أستغفر الله العظيم فعنده مفاتح الغيب لا يعلم الغيب إلا الله العزيز الحكيم وقال الأستاذ رحمه الله : ومن هذا الباب بادر أصله أبودر مثل اقشعر إلى آخر ماقال انتهى تدبر (وخمسة) كائنة (منها) أى الأبواب الخمسة والثلاثين (الملحق تدحرج) هـذا خبر لقوله خمسة بعد التخصيص بالصفة وإنما لم يذكر باقى ملحقاته أعنى تفعلل مثل تزلزل وتفعنل مثل تقلنس وتمفعل مثل تمسكن لأنّ غرضه بيان ما هو المشهور من هذه الملحقات وهى الخمسة المذكورة فى المتن وأما الثلاثة الباقية فغير مشهورة . لايقال ينبغى للمصنف أن يترك الكلّ فى هذا المختصر كما ترك أكثر الصرفيين. لأنا نقول إنما ذكر فيه الخمسة ليفيد للمبتدئين فائدة تامة بذكر جميع الأبواب الدائرة فى الألفاظ العربية .

[الباب الأول) من الخمسة (تفعلل يتفعلل تفعللا] قدمه على تفوعل لكون الزائد فيه من جنس بعض حروفه الأصول (موزونه تجلبب يتجلبب تجلببا وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف) إذ أصله جلب ثم صار تجلبب (بزيادة التاء فى أوله) ليوافق الملحق والملحق به فى موضع الزيادة وذاته وليفيد المطاوعة كما يجىء (و) بزيادة (حرف آخر) أى مغاير للتاء (من جنس لام فعله فى آخره) هذا يدل على أنّ الزائد هو الباء الثانى بلاخلاف كما عرفت فى جلبب قال الامام البركوى رحمه الله إذا كان أول المكرّرين متحركا فالزائد هو الثانى بلاخلاف هذا كلامه وقد نقل الأستاذ رحمه الله هذا الكلام منه فى باب اقشعر مع أنه لايوافق دعواه كما بينا هنالك فمحله هذا المقام فنعم ماقيل: لكل مقام مقال ولكلّ ميدان رجال وهذه الزيادة لمجرد الالحاق (و بناؤه للمطاوعة) أى لمطاوعة فعلل نحو جلببته أى ألبسته الجلباب فهذا باعتبار المعنى متعدّ لمفعولين و باعتبار اللفظ إلى واحد فتجلبب أى لبس الجلباب فهو من جهة المعنى متعدّ إلى واحـد وكون المطاوع بالكسر متعدّيا يجوز كما فى علامته المسئلة فتعلمها وأما من جهة اللفظ فهو لازم وكون المطاوع بالكسر لازما أكثر من الأول وعلى كلا التقديرين يصحّ كلام المصنف على ماحققناه فيما سبق فتذكر و بما ذكرنا سقط كلام الشرّاح فى هذا المقام .

لأنه يقال قشعر جلد الرجل إذا انتشر شعر جلده فى الجملة و يقال اقشعر جلد الرجل إذا انتشر شعر جلده مبالغة) فدل ذلك على أنّ فى هذا الباب مبالغة ومن هذا الباب بادر أصله ابودر كاقشعر فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ألفا لتحرّكها فى الأصل وانفتاح ماقبلها الآن فصار ابادر ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج إليها فصار بادر (وخمسة) أبواب (منها) أى من الأبواب الخمسة والثلاثين (الملحق تدحرج) بزيادة حرفين على الثلاثى المجرد أحدهما للمطاوعة والثانى لمجرد الالحاق . [الباب الأول : تفعلل يتفعلل تفعللا موزونه تجلبب يتجلبب تجلببا] قدّمه لكون زائده من جنس الأصول (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء فى أوله) ليوافق زائد الملحق به فانّ قاعدة الالحاق أنه إن كان فى الملحق به زائد جىء به فى الملحق موضعه فى الملحق به (وحرف آخر من جنس لام فعله فى آخره و بناؤه للمطاوعة) قد عرفت وجه الحكم بكون الزائد فى الآخر.

[الباب الثانى] منها (تفوعل يتفوعل تفوعلا) و يقال له باب التفوعل وكذا الأبواب الآتية تسمى بأسماء مصدرها كما مر غير مرة (موزونه تجورب يتجورب تجوربا) والضم فيه وفى السابق واللاحق للفرق بين المصدر وفعله وتقديمه لسكون الواو قوية ومحلها مقدما تدبر (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف) كتجورب أصله جرب على ماقالوا ثم صار تجورب (بزيادة التاء فى أوله) لافادة المطاوعة (و) بزيادة (الواو بين الفاء والعين) لمجرد الالحاق هذا كلام ظاهرى ومبنى على ماهو المشهور من مسامحات الصرفيين والتحقيق أن تجورب أصله جورب وهو رباعى مجرد والواو بين الفاء والعين أصلية لازائدة ومصدره جوربة على وزن دحرجة وجورب معرب لما قالوا إن جمعه جواربة والهاء للعجمة ويجىء جمعه على جوارب أيضا مثل كيالج جمع كيلج وهو الكيل ومقتضى ظاهر كلامهم أن أصل تجورب جرب وليس بصحيح إذ لامناسبة بين الجرب والجورب لأن الأول علة تحصل من هيجان الدم الفاسد والثانى لباس القدم المتخذ من الشعر على ما هو المبسوط فى كتب اللغة هكذا قاله الأستاذ رحمه الله . فان قلت كلامه هنا مخالف لما قاله نفسه فى شرح قول المصنف وستة أبواب للحق دحرج حيث قال هنالك جعل بعضهم الزيادة للالحاق من قبيل مالامعنى له أصلا غير الالحاق وهو فاسد لأن معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى حقل وشمل لأن زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى إلى آخر ماقال وفيه مخالفة ظاهرة لماقال هنا لأن كلامه هنا يقتضى اشتراط المناسبة بين معنى الملحق ومعنى الملحق به وكلامه هنالك يقتضى عدم اشتراطها فكيف التوفيق . قلنا لامنافاة بينهما لأن زيادة المعنى على معنى آخر تقتضى المخالفة بينهما بالزيادة والنقصان ولاتقتضى عدم المناسبة بينهما تدبر (وبناؤه للمطاوعة) أى لمطاوعة فعلل (نحو جوربته) أى ألبسته الجورب (فتجورب) أى لبس الجورب تذكر ماقلنا فى تجلبب وفى بعض النسخ وبناؤه للازم نحو جورب زيد أى لبس الجورب وعلى هذه النسخة تكون من قبيل التكلم بالمطاوع بالكسر من غير تكلم بالمطاوع قال الجار بردى فى شرح الشافية وقد يتكلم بالمطاوع وان لم يكن معه مطاوع كقولك انكسر الاناء وقال عبد القاهر رحمه الله معنى المطاوع أنه قبل الفعل ولم يمتنع فالثانى مطاوع بالكسر لأنه طاوع الأول والأول مطاوع لأنه طاوعه الثانى هذا كلام الجار بردى . قوله و إن لم يكن معه مطاوع إشارة إلى أن المطاوع بالفتح يجوز أن لايوجد أصلا أو يوجد ولكن لايتكلم به كما سبق منا تحقيقها .

[الباب الثالث] منها (تفيعل يتفيعل تفيعلا) قدمه لكونه مناسبا للأول فى محل الزيادة (موزونه تشيطن يتشيطن تشيطنا وعلامته أن يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب (على خمسة أحرف) إذ أصله شطن ثم صار تشيطن (بزيادة التاء فى أوله والياء بين الفاء والعين) وفيه إشارة إلى أن الشيطان مشتق من الشطن بفتحتين أو من شطن شطونا والأول بمعنى الحبل المديد والثانى بمعنى البعد وكلاهما يناسب معنى الشيطان لطوله أو بعده عن رضا الرحمن وقيل مشتق من الشيط بمعنى الهلاك وهذا يناسب أيضا لهلاكه فى الدارين (و بناؤه للمطاوعة) وفى بعض النسخ اللازم تذكر ماقلنا آنفا (نحو تشيطن زيد) أى فعل فعلا مكروها على مافى بعض شروح المقصود فهو معتد معنى أيضا أو صار كالشيطان وهو لازم قال فى مختار الصحاح الشيطان نونه أصلية وقيل إنها زائدة فان جعلته فيعالا من قولهم تشيطن الرجل صرفته يعنى يكون منصرفا وان جعلته من تشيط لم تصرفه لأنه فعلان انتهى

[الباب الرابع] منها (تفعول يتفعول تفعولا) و إنما لم يعل كاعلال يخاف و يزال لأنه يبطل الالحاق إذا كان فى غير الآخر كما سبق (موزونه ترهوك يترهوك ترهوكا) ولتقدم محل الزيادة بالنسبة إلى سلقى قدمه عليه وزيادة الياء بين العين واللام لم تسمع و إن اقتضاه الترتيب الطبيعى

[الباب الثانى من تلك الخمسة : تفوعل يتفوعل تفوعلا موزونه تجورب يتجورب تجوربا] أى لبس الجورب (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء فى أوله والواو بين الفاء والعين و بناؤه للمطاوعة نحو جوربته فتجورب *

الباب الثالث تفيعل يتفيعل تفيعلا موزونه تشيطن يتشيطن تشيطنا وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء فى أوله والياء بين الفاء والعين وبناؤه للمطاوعة نحو تشيطن زيد *

الباب الرابع : تفعول يتفعول تفعولا موزونه ترهوك يترهوك ترهوكا

وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء فى أوله والواو بين العين واللام و بناؤه للازم فقط نحو ترهوك زيد *

يتسلقى تسلقيا وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء فى أوله والياء فى آخره و بناؤه للمطاوعة نحو تسلقى زيد) واعلم أن هذه الخمسة من الستة الملحقة بالرباعى مع زيادة التاء فى أوله للمطاوعة غير فعيل إذ لم يجى تفعيل بالاستقراء وزاد بعضهم على هذه الملحقات ثلاثة أبواب أخر الأول تفعفل يتفعفل تفعفلا موزونه تزلزل يتزلزل تزلزلا وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء فى أوله وحرف آخر من جنس فاء فعله بين الفاء والعين. والثانى تفعنل يتفعنل تفعنلا موزونه تقلنس يتقلنس تقلنسا وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء فى أوله والنون فيما قبل الآخر . الثالث تمفعل يتمفعل تمفعلا موزونه تمسكن يتمسكن تمسكنا وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء والميم فى أوله فعلى هذا يكون الملحق

(وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف) كترهوك أصله رهك على مذاقه ثم صار ترهوك (بزيادة التاء فى أوله والواو بين العين واللام و بناؤه للازم فقط نحو ترهوك زيد) أى تبختر يقال مر فلان يترهوك أى يتفاخر و يتمايل إلى طرفيه فى مشيه وهو من الأخلاق والصفات المذمومة قال الله تعالى ــ ولا تمش فى الأرض مرحا إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها ــ وفى بعض النسخ و بناؤه للمطاوعة فيكون من قبيل ما لم يكن له مطاوع بالفتح أيضا كما عرفت مما نقلناه عن الجار بردى ولعل النسخة الأولى أيضا تحمل عليه لأن اللازم والمطاوع بالكسر قد يتصادقان ولولاه لما قال المصنف فيما سيأتى والتاء إنما دخلت بمعنى المطاوعة . لايقال هذا مختص بتجلبب كما يقول المصنف . لأنا نقول هذا مبنى على الغفلة عن قوله مثلا و يدل عليه أول كلامه أعنى قوله فى هذه الملحقات كما سيبين إن شاء الله .

[الباب الخامس] منها (تفعلى يتفعلى) وقلب الياء فيهما ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لايبطل الالحاق لكونه فى الآخر على ما مر غير مرة (تفعليا) بكسر اللام ولم يضم كما فى مصادر الأبواب السابقة ليسلم الياء عن الاعلال أعنى القلب إلى الواو الذى هو أثقل من الياء مع أنه يوهم خلاف المقصود (موزونه تسلقى يتسلقى تسلقيا) تذكر ما فى الوزن (وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف) إذ أصل تسلقى مثلا سلقى ثم صار تسلقى (بزيادة التاء فى أوله والياء فى آخره و بناؤه للمطاوعة) أى لمطاوعة فعلى (نحو تسلقى زيد) أى سلقه بالكلام أى آذاه به فتسلقى أى فتأذى. قيل :

جراحات السنان لها التئام ولا يلتام ماجرح اللسان

ولما كان فى هذه الملحقات نوع خفاء أراد أن يزيله واعتنى بشأنه فقال (اعلم) المخاطب به من يخاطب بما وقع فى أول الرسالة فتذكر (أن حقيقة الالحاق) حقيقة الشئ وماهيته ما به الشئ هو هو كالحيوان الناطق للانسان وتطلق أيضا على مايقابل المجاز والكناية وهذا ليس بمراد ههنا بل المراد هو الأول يعنى أن ما به يتحقق ويحصل الالحاق الكائن (فى هذه الملحقات) أى الملحقات الخمسة التى زيد فيها حرفان على الثلاثى المجرد (إنما هو) أى لايتحقق ولا يحصل ذلك الالحاق إلا بسبب زيادة حرف أى حرف زائد غير التاء أى مغاير للتاء فى نوعه والمراد من حرف زائد غيره هو الحرف المعلوم عند المخاطب لتقدم ذكر تلك الملحقات لأنه قد علمت الزيادتان الواقعتان فى كل واحد منها وهما التاء وغيره من تكرار اللام أو الواو أو الياء ولما قال المصنف (بزيادة) لم يعلم المخاطب أن ذلك الحرف الزائد هو التاء أم غيره من المذكورات فعينه بقوله (غير التاء) فعلم من هذه التقريرات أن قوله غير التاء صفة لقوله زيادة أى حرف زائد سوى التاء لا مضاف إليه له كما ظن الأستاذ رحمه الله وتكلم بما لا يرضى صاحبه قال فى مختار الصحاح وغير بمعنى سوى والجمع أغيار وهى كلمة يوصف بها و يستثنى فان وصفت بها أتبعتها إعراب ماقبلها وإن استثنيت بها أعربتها بالاعراب الذى يجب للاسم الواقع بعد إلا لأن أصل غير صفة والاستثناء عارض هذا كلام المختار ولذا قال ابن الحاجب وغير صفة حملت على إلا فى الاستثناء وقال الفاضل الجامى فى شرحه لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالأصل فيها أن تقع صفة كما تقول جاءنى رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير فى كلام العرب لكنها حملت على إلا واستعملت مثلها فى الاستثناء على خلاف الأصل وذلك لاشتراك كل منهما فى مغايرة مابعده لما قبله انتهى . وقد يكون بمعنى الا فتنصب على الحال كقوله تعالى ــ فمن اضطر غير باغ ولا عاد ــ كأنه قال فمن اضطر خائفا لاباغيا

وكذا بتدحرج ثمانية أبواب (اعلم أن حقيقة الالحاق فى هذه الملحقات) الخمسة بتدحرج (بزيادة غير التاء) من حروف العلة وتكرير

وكذا قوله ـ غير ناظر بن إناه ـ وقوله ـ غير محلى الصيد ـ لأن الحال بمنزلة الصفة على ما بينه المفسرون.
إذا عرفت هذا فليت شعرى لم عدل عن هذا الأصل الكثير الوقوع مع كونه صراطا سويا إلى خلاف الظاهر من غير شاهد فحمله على الاضافة تكلف وتعسف مع أنه اشتغل بما لا يعنى فهذا لا يليق بمنصبه العالى رحمه الله (مثلا) هذا ذكر فى مقام يوهم انحصار البيان فى المذكور فيذكر ويدفع به ذلك الايهام قالوا هو اسم مصدر بمعنى التمثيل يقال مثل له كذا تمثيلا إذا صور مثله بالكتابة أو غيرها كذا فى المختار يعنى أمثل لك بالحاق تجلبب مع أن البيان شامل للخمسة . وأقول (الالحاق) أى تحققه وحصوله (فى تجلبب) مثلا واختار التمثيل به لكونه أول تلك الملحقات (إنما هو بتكرير الباء) التكرار ذكر الشئ مرة بعد أخرى يقال كرر الشئ تكريرا وتكرارا أيضا بفتح التاء وهو مصدر وبكسرها وهو اسم كذا فى مختار الصحاح قال الأستاذ رحمه الله قال أبو سعيد الضرير سألت أبا عمرو عن التفعال بفتح التاء والتفعال بكسرها فقال أبو عمرو الأول مصدر والثانى اسم انتهى هذا مناف لما قاله فى باب التفعيل إن التفعال بالكسر أيضا مصدر كالتبيان فالصواب أن يمثل بلفظ التكرار فان هذا السؤال مخصوص بمادة التكرار وتمثيله بالوزن هو المقتضى للتنافى بين كلاميه مع أن قوله هنالك لم يوجد على وزن التفعال بالكسر غير التبيان والتلقاء نقلا عن الكشاف ويؤيده ما قلنا تدبر. والمعنى حصول الالحاق فى تجلبب مثلا بتكرار الباء (و) أما (التاء) التى فيه فهى (إنما دخلت لمعنى المطاوعة) أى لم تدخل إلا لافادة معنى المطاوعة على أن يقدر المضاف وتكون الباء بمعنى اللام يعنى أن الغرض من دخول التاء فيه تحصيل تلك الافادة فيكون المفعول له تحصيليا فلعل تمثيل الأستاذ رحمه الله بقوله تعالى إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل على تقدير صحته يكون تمثيلا لمجرد كون الباء بمعنى اللام مع أن صحته ممنوعة لأن الباء فيه للسببية أى بسبب اتخاذكم العجل كما فى قوله تعالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق فان الباء فيه للملابسة لا للتعليل كما ظن لأن الكلمة إذا أمكن الحمل فيها على معنى نفسها فى الجملة لا تحمل على معنى كلمة أخرى تأمل (كما) دخلت التاء (فى تدحرج) لمعنى المطاوعة والكاف فيه وفى مثله بمعنى المثل أى إنما دخلت التاء فى الأول لتلك الافادة دخولا مثل دخولها فى الثانى لها فكلمة ما مصدرية على ما قاله الأستاذ النحرير المدقق الحاج سليمان القرة أغاجى فى مثله . وقال أيضا الزنجانى فى مواضع من كتبه والكتب مشحونة بهذا فلا مجال للانكار ولا يبعد أن يكون بعد التأويل بالمصدر خبر مبتدإ محذوف فيكون تمثيلا لحال التاء فى تجلبب بحالها فى تدحرج . ثم إنه لما ورد سؤال على الحصر المذكور بقوله والتاء إنما دخلت الخ بأن يقال لا نسلم أن التاء فى تجلبب للمطاوعة فقط لم لا يجوز أن يكون لها دخل فى الالحاق أو تكون لمحض الالحاق دفعه بقوله (لأن الالحاق) أى لأن ما به الالحاق على أن يقيم السبب مقام السبب لأن زيادة الحرف سبب للالحاق وذلك الحرف الذى هو سبب الالحاق (لا يكون) ولا يوجد (فى أول الكلمة بل) يكون (فى وسطها) بسكون السين . قال فى المختار تقول جلست وسط الدار بالتسكين لأنه ظرف وجلست فى وسط الدار بالتحريك لأنه اسم وكل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالتسكين وإن لم يصلح فيه بين فهو وسط بالتحريك انتهى فقد عرفت أن المصنف عبر فيها بقوله بين الفاء والعين وبين العين واللام فصلح فيه بين فهو بالسكون وقد يفرق بينهما بأن الوسط بالتسكين يتحرك ويعم ما بين الفاء والعين وما بين العين واللام مثلا والوسط بالتحريك يخص ما بين الشيئين فقط على التعيين. سئل أبو السعود مفتى الروم عن الفرق بين الوسط بالتسكين والوسط بالتحريك. وأجاب المفتى بأن يقال الساكن متحرك والمتحرك ساكن كذا قال الأستاذ رحمه الله وعلى هذا أيضا يلزم أن يكون بالتسكين فقد ظهر مما نقلناه من المختار أن الأولى أن

اللام (مثلا الالحاق فى تجلبب إنما هو بتكرير الباء والتاء إنما دخلت لمعنى المطاوعة كما) كانت (فى تدحرج لأن الالحاق) أى الزيادة للالحاق (لا يكون فى أول الكلمة بل) يكون (فى وسطها

وفى آخرها على ماصرّح به فى شرح المفصل) وأيضاحروف الالحاق لاتكون لمعنى غيرالالحاق كاصرّح به ابن الحاجب فى شرح المفصل والتاء ههنا بمعنى المطاوعة فلا تكون للالحاق وفيه نظر لأن الالحاق جعل مثال أنقص على مثال أز يد منه كما صرّحوا به وكذلك الجعل ههنا إنما يأتى بزيادة التاء وغيرها معا لابغيرها فقط فكيف يحكم بأن الالحاق بزيادة غيرالتاء و بأن الالحاق لا يكون فى أول الكلمة اللهم إلا أن يقال المراد أن الزائد لمجرد الالحاق لا يكون فى الأول وأن الزائد لمجرّد الالحاق ههنا غير التاء وأما التاء فليست لمجرّد الالحاق بل له وللمطاوعة أيضا وكأن قول المصنف إن حقيقة الالحاق دون أن يقول الالحاق إشارة إلى هذا فتدبر (و) بابان (اثنان) من الأبواب الخمسة والثلاثين قد يجىء (للحق احرنجم) بزيادة ثلاثة أحرف على الثلاثى المجرّد . [الباب الأول] منهما (وزنه افعنلل يفعنلل افعنلالا موزونه اقعنسس يقعنسس اقعنساسا) قال التفتازانى معنى اقعنسس خلف ورجع قال أبو عمرو سألت الأصمعى عنه فقال هكذا فقدّم بطنه وأخر صدره انتهى وقال صاحب السعود فى الصرف معناه تأخر ورجع من قعس إذا دخل ظهره وخرج صدره وهو ضدّ الأحدب (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة فى أوله والنون بين العين واللام) ليوافق زائدى الأصل لما عرفت من قاعدة الالحاق فالهمزة للوصل والنون للمطاوعة كما كانتا فى احرنجم (و) بزيادة (حرف آخر من جنس لام فعله فى آخره و بناؤه لمبالغة اللازم) كما هو الأصل وهذا لمجرد الالحاق

يترك لفظ فى كما صرح به الامام البركوى فى إظهار الاسرار تأمل (و) بل يكون مابه الالحاق (فى آخرها) كالباء فى تجلبب والباء فى تسلق و بالجملة إن الحرف الذى يزاد لغرض الالحاق لا يكون فى أول الكلمة التى أريد إلحاقها بكلمة أخرى فلا تكون التاء فى تجلبب للالحاق بل لافادة معنى المطاوعة فقط بل يكون ذلك الحرف فى وسطها كترهوك وغيره و يكون فى آخرها أيضا كتجلبب وغيره (على ماصرّح به) ابن الحاجب (فى) الايضاح (شرح المفصل) وكذا صرّح به سائر الشراح به أيضا وبهذا الكلام يردّ مايقال إن مصنف هذا الكتاب علىّ رضى الله تعالى عنه وماذكره الأستاذ هنا من تقدير سؤال بقوله لأن الالحاق إلى الخ و بيان ذلك و بيان مورد السؤال فركيك جدا فتفطن فتح الله عليك حقيقة الحال ـ إنك لاتهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء ـ الملك المتعال (واثنان) أى بابان من الأبواب الخمسة والثلاثين كائنان (للملحق احرنجم) الذى زيد فيه حرفان على الرباعى المجرّد .

[الباب الأوّل] من ذينك البابين ماز يد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثى المجرد الأولان لغيرالالحاق والأخير لمجرد الالحاق (وزنه افعنلل يفعنلل افعنلالا) هذا باب الافعنلال وتقديمه على باب الافعنلاء لكون إحدى زوائده من جنس بعض حروفه الأصول (موزونه اقعنسس يقعنسس اقعنساسا) فان قلت لم كان هذا ملحقا باحرنجم ولم يكن ملحقا باستفعل مع أن جميع تصاريفه على وزنه . قلنا يجب أن يكون فى الملحق كل من الحروف الأصول والزوائد الواقعة فى الملحق به والحال أن الاستفعال بالنسبة إلى هذا الباب أعنى الاقعنساس ليس كذلك لا فى الأصول ولا فى الزوائد لأنّ جميع الزوائد فى الاستفعال أعنى الهمزة والسين والتاء فى الأول والأصول بعدها بخلاف الاقعنساس فانه مخالف للاستفعال فى مواقع الأصول والزوائد كاستعرف وأما إذا ألحق باحرنجم فيوافق مواقعها فى الملحق والملحق به ولذا ألحق باحرنجم دون استفعل كما قال المصنف رحمه الله وما قاله الأستاذ رحمه الله هنا أيضا لايخلو عن الركاكة فليطالع وليتأمل (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف) كاقعنسس أصله قعس ثم صار اقعنسس (بزيادة الهمزة فى أوله والنون بين العين واللام) فالهمزة للوصل والنون للمطاوعة كما كانتا فى احرنجم كذلك (و) بزيادة (حرف آخر من جنس لام فعله فى آخره) وفيه إشارة إلى أن الزائد فيه السين الثانية ولا يجرى الخلاف المذكور هنا لما عرفت أن البركوى رحمه الله قال إذا كان أول المكرّرين متحركا فالزائد هو الثانى بلا خلاف ولم يدغم لئلا يبطل الالحاق (و بناؤه للازم) وهذا أيضا من قبيل المطاوع الذى ليس له مطاوع لأن معنى القعس والاقعنساس متغايران لأن القعس بفتحتين أو بفتح القاف وكسر العين وكذا التقاعس بمعنى واحد يقال رجل قعس ومتقاعس إذا ظهر بطنه ودخل صدره وهو ضدّ الأحدب على مانقله الأستاذ عن الأصمعى ومعنى الاقعنساس التأخير والرجوع إلى خلف فلا يكون الاقعنساس مطاوع القعس نحو اقعنسس زيد أى تأخر ورجع إلى خلف من غير ملاحظة المؤخر بصيغة الفاعل يعنى تأخر من غير مؤخر كما فى انكسر الاناء من غير ملاحظة الكاسر على مامرّ غير مرة وفى أكثر النسخ (و بناؤه لمبالغة اللازم) كما يقال قعس الرجل إذا أخرج صدره ودخل ظهره فى الجملة و يقال اقعنسس الرجل إذا كان كذلك مبالغة وهو غير صحيح بناء على مانقل عن الأصمعى .

[الباب الثانى افعنلى] بالألف (يفعنلى افعنلاء موزونه اسلنقى يسلنقى اسلنقاء) قال التفتازانى معنى اسلنقى نام على ظهره ووقع على قفاه (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة فى أوله والنون بين العين واللام) ليوافق زائدى الأصل (و) بزيادة (الياء) كما هو الراجح عند المصنف (فى آخره وبناؤه للازم نحو اسلنقى زيد) لمجرد الالحاق فتقلب الياء ألفا فى الماضى لتحركها وانفتاح ماقبلها وهذا القلب لكونه فى الآخر لايبطل الالحاق كما عرفت وقيل الزائد هو الألف ابتداء فحينئذ يحتاج إلى قلب الألف ياء فى المضارع لانكسار ماقبلها وههنا باب آخر ملحق باقشعر وهو افعألّ يفعئلّ افعئلالا موزونه اطمأنّ يطمئن اطمئنانا وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة فى أوله وحرف آخر من جنس لام فعله فى آخره ليوافق زائدى الأصل و بزيادة همزة أخرى بين العين واللام لمجرد الالحاق وبهذا تمّ أبواب التصريف أحدا وأربعين ستة منها للثلاثى المجرّد وواحد منها للرباعى المجرد وثلاثة منها لما زاد على الرباعى المجرد وواحد وثلاثون لما زاد على الثلاثى المجرد وهو ضربان غير ملحق وملحق والأول اثنا عشر بابا والثانى ثلاثة أنواع الأول ملحق بالرباعى وهو ثمانية أبواب ذكر المصنف ستة منها وذكرنا الباقى والنوع الثانى ملحق بتدحرج وهو أيضا ثمانية أبواب ذكر المصنف خمسة منها وذكرنا ثلاثة أخرى والنوع الثالث ملحق باحرنجم وهو بابان كما ذكره المصنف والنوع الرابع ملحق باقشعرّ وهو باب واحد كما ذكرناه وهذا ماوعدناك فى أول الكتاب والله أعلم بالصواب و إليه المرجع والمآب . واعلم أنّ من عادة الصرفيين الباحثين عن أحوال الفعل ومايشتق منه أن يقسموا الفعل فى ابتداء تعليمهم إلى أقسامه الثمانية ليكون عونا للمتعلمين فى معرفة الألفاظ الكثيرة ومعانيها النوعية بسماع واحد منها وفى سهولة ضبطها وحفظها فلما أشار المصنف فى أثناء تعداد الأبواب إلى تلك الأقسام بعضها بالتصريح والتفصيل و بعضها بالايماء فى ضمن التمثيل أراد أن يجملها ههنا ليكون كالفذلكة لبيانها فقال (ثم اعلم أن الفعل المنحصر

[الباب الثانى] منهما (افعنلى) وقلب الياء فيه ألفا لايبطل الالحاق لكونه فى الآخر كما عرفت (يفعنلى) إعلاله كاعلال يرمى (افعنلاء) أصله افعنلايا فصارت همزة لوقوعها فى الطرف بعد ألف زائدة (موزونه اسلنقى يسلنقى اسلنقاء) تذكر مافى الوزن (وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف) كاسلنقى أصله سلق ثم صار اسلنقى (بزيادة الهمزة فى أوله والنون بين العين واللام) فالهمزة فيه أيضا للوصل والنون للمطاوعة كما فى الملحق به (والياء) لمجرد الالحاق وفيه ردّ لماقيل إن الزائد فيه الألف فى آخره لأن مابه الالحاق يجوز أن يكون فى آخر الكلمة كما يكون فى وسطها على ماسبق (و بناؤه للازم نحو اسلنقى زيد) أى نام على ظهره والاسلنقاء كالاستلقاء وزنا ومعنى . قال السيد عبدالله فى شرح الشافية يقال سلقيته إذا ألقيته على ظهره فاسلنقى انتهى فلم أعلم منه أنه يجيء لمطاوعة سلقى كما سبق . قيل وهنا باب آخر ملحق باقشعرّ وهو افعألّ يفعئلّ افعئلالا موزونه اطمأنّ يطمئنّ اطمئنانا يعنى أن أصله طمن زيد فيه ثلاثة أحرف وألحق باقشعر وقال الأستاذ رحمه الله ما المانع من أن يكون مثل اطمأن واشمأز من باب اقشعر وما الداعى إلى كونهما ملحقين به لأن أصلهما طمأن وشمأز تتبع . ولما فرغ من تعداد الأبواب أصلا ومزيدا ملحقا وغيره أراد أن يشرع فى بيان أقسام الفعل من جهة كونه سالما وغيره فقال (ثم اعلم) عاطفا على اعلم الواقع فى أول الكتاب تنبيها على أن ماسيذكره أيضا مطمح أنظار الصرفيين و إن كان دون الأبواب السابقة على مافهم من كلام الأستاذ رحمه الله و يمكن أن يقال إن مابعده أعلى مرتبة مماقبله لأن كلمة ثم فى الأصل للتراخى فى الزمان و يستعار للتراخى فى الرتبة فيكون مابعدها أعلى مرتبة مماقبلها أوأدنى على ماقاله الفاضل العصام فى حاشية الجامى فكلمة ثم هنا للتراخى فى الرتبة و يمكن حملها على الحقيقة بالاعتبار الآخر فافهم (أن الفعل) الاصطلاحى فهو إذن بكسر الفاء لابفتحها فانه مصدر ولم يذكر الاسم مع أن تلك الأقسام تجرى فيه أيضا لأنه أراد بيان حصر الأفعال لاالأسماء فتعرف السلامة وعدمها فى الاسم بالمقايسة ولم يذكر الحرف بناء على أن التغير لايتطرق إلى الحرف كما يتطرق إلى الفعل والاسم كذا فى المطلوب وفى بعض شروح الزنجانى ولذا كانت الكلمة المبحوث عنها فى علم الصرف اثنين والكلمة النحوية ثلاثة (المنحصر) صفة الفعل والحصر أربعة عند البعض حصر عقلى وهو مالايجوّز العقل فيه قسما آخر و يكون ذكر الأقسام فيه بالترديد بين الاثبات والنفى كقولهم المعلوم إما موجود أولا وحصر استقرائى وهو مايجوّز العقل فيه قسما آخر لكن يحتاج الحكم بأقسامه إلى التتبع والتفحص و يذكر فيه الأقسام المعلومة بالاستقراء كقولهم العنصر إما أرض أوماء أوهواء أونار وحقه عدم الترديد بين الاثبات والنفى غالبا تدبر وحصر وقوعى كحصر الكلمة على الثلاثة وفيه كلام وحصر جعلى كحصر رسالة الاظهار على ثلاثة أبواب والظاهر أن الحصر هنا استقرائى ووقوعى لكنه متضمن للحصر العقلى تأمل فيه تنل . ومماينبغى أن يعلم هنا إجمالا أن التقسيم إما حقيقى و إما اعتبارى. أما الحقيقى

فى هذه الأبواب إما ثلاثى مجرد سالم الخ) وأراد بالسالم ماسلمت حروفه الأصلية عن حروف العلة والهمزة والتضعيف ثم إنه لما كان من عادتهم أيضا تقسيم الفعل إلى أقسامه السبعة ثم بيان مالكل منها من الاعلال والادغام وسائر الأحوال والأحكام أتى به المصنف أيضا فى هذا المقام وأشار إلى بعض الأحوال والأحكام فى ضمن الأمثلة أوفى صريح الكلام فقال (اعلم أن كل فعل إما صحيح وهوالذى ليس فى مقابلة الفاء والعين واللام من الوزن حرف من حروف العلة الخ) وليكن هذا آخر ما جرى عليه القلم بمن من من علينا وأنعم . (٥٢) والحمد لله على الاتمام . وعلى رسوله الصلاة والسلام وعلى آله وأصحابه الكرام مادامت الليالى والأيام

فهو ضم قيود متباينة أو متخالفة إلى المقسم ليحصل بانضمام كل قيد قسم . وأما الاعتبارى فهو ضم قيود متغايرة فى الجملة إلى المقسم لذلك ويشترط فى الأول التباين فى الأقسام بخلاف الثانى فانه لايشترط فيه بل يجوز فيه تداخل الأقسام وهنا من قبيل الأول لتحقق المباينة بين الأقسام وهذا القدر يكفى لطالبي هذا الكتاب والتفصيل فى كتب الأدب وقد بينته فى شرح الكفوى بما لامزيد عليه يعنى أن الفعل الذى انحصر (فى هذه الأبواب) أى الأبواب الخمسة والثلاثين على مذاق المصنف ثمانية أقسام بحسب الاستقراء لأنه (إما ثلاثى مجرد سالم نحو كرم) فانه ثلاثى لكونه على ثلاثة أحرف ومجرد لكونه خاليا عن الزيادة وسالم لكونه عاريا عن حروف العلة والهمزة والتضعيف فهو سالم عند الصرفيين والنحويين لأن جميع حروفه الأصلية يعبر عنها بالفاء والعين واللام كما فى فعل سلمت عن الحروف المذكورة وكلمة رمى غير سالمة عندهما وباع غير سالم عند الصرفيين وسالم عند النحويين لكون آخره عاريا عن الحروف المذكورة واسلنق سالم عند الصرفيين وغير سالم عند النحويين فكان بين الطائفتين عموم وخصوص من وجه باعتبار السلامة لاجتماعها فى مادة وافتراق كل منهما عن الآخر فى مادة أخرى وكذلك غير السالم كما عرفت المراد . فعلم مما سبق أن السالم عند النحويين ماليس فى آخره حرف علة سواء كان فى غير الآخر أو لم يكن وسواء كان أصلا أو مزيدا وعند الصرفيين لايخرج الحرف الزائد الكلمة عن السلامة لأن السالم عندهم ماسلم عن الاعلال فلما سلمت أصوله المعتبرة كان سالما فيكون قاتل وأكرم وفرح سالما بزيادة الألف والهمزة والتضعيف كذا فى بعض شروح الزنجانى وغيره (وإما ثلاثى مجرد غير سالم نحو وعد) فانه مثال والمثال غير سالم عندهم وسالم عند النحويين وقدم الثلاثى على الرباعى لتقدمه عليه طبعا فقدمه وضعا ليوافق الوضع الطبع وقدم السالم على غير السالم لكون مفهومه وجوديا وقدم المجرد من الثلاثى والرباعى على المزيد منهما لأن المجرد أصل بالنسبة إلى المزيد والأصل أولى بالتقديم (وإما رباعى مجرد سالم نحو دحرج) فان جميع حروفه الأربعة أصلى وعار عن الحروف المذكورة (وإما رباعى مجرد غير سالم نحو وسوس وزلزل) لوجود حرف العلة فى حروفه الأصلية ولكونه مضاعف الرباعى وهو ما كان فاء فعله مع لامه الأولى وكذا عين فعله مع لامه الثانية من جنس واحد كزلزل ولم يدغم هذا النوع من المضاعف لوجود الفاصل بين المثلين وهو مانع كما يجىء فى بحثه والمضاعف غير سالم (وإما ثلاثى مزيد فيه سالم نحو أكرم) فان الهمزة كانت زائدة والزيادة لاتخرج الكلمة عن السلامة عندهم بعد أن كان أصله سالما وأصل أكرم كرم وهو سالم كما عرفت وكذا مازاد عليه (وإما ثلاثى مزيد فيه غير سالم نحو أوعد) لعدم السلامة فى أصله وكذا المزيد عليه (وإما رباعى مزيد فيه سالم نحو تدحرج) لسلامة أصله وهو دحرج (وإما رباعى مزيد فيه غير سالم نحو توسوس) لعدم السلامة فى أصله وهو وسوس وقد عرفت أنه معتل ومضاعف

[انتهى ماشرحه الكفوى من متن البنا وحيث لم يستوف المتن شرحا وبقيت منه بقية غير مشروحة فتتميما للفائدة نقلنا تكملة شرح مابقى من المتن من شرح الضياء على البنا] .

من ههنا شرح الضياء .

(ثم اعلم أن الفعل المنحصر فى هذه الأبواب) الخمسة والثلاثين (إما ثلاثى) وهو ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف (مجرد) عن الزائد (سالم) من حروف العلة والهمزة والتضعيف (نحو كرم) قدم هذا القسم لتقدم العدم السابق لأن مفهوم السالم عدمى وغير السالم وجودى تأمل حتى لاتقول إن مفهوم السالم وجودى وغير السالم عدمى لأن فيه كلمة نفى (وإما ثلاثى مجرد غير سالم) بل معتل أو مضاعف أو مهموز (نحو وعد) ومدّ وأخذ (وإما رباعى مجرد) وهو ما كان ماضيه على أربعة أحرف بأن يكون جميع حروفه أصلية (سالم) من حروف العلة ومايلحقها (نحو دحرج وإما رباعى مجرد غير سالم نحو وسوس وزلزل وإما ثلاثى مزيد فيه سالم نحو أكرم وإما ثلاثى مزيد فيه غير سالم) رباعيا أو خماسيا أو سداسيا (نحو أوعد) واتعد واستوعد (وإما رباعى مزيد فيه سالم) خماسيا أو سداسيا (نحو تدحرج) واحرنجم (وإما رباعى مزيد فيه) خماسيا أو سداسيا غير سالم نحو توسوس .

أ فمزيده

فمزيده أيضا غيرسالم (ويقال) أو يسمى (لهذه الأقسام) يعنى تميزهذه الأقسام عند المعلمين والمتعلمين
بـ(الأقسام الثمانية) كما تميز الأقسام الآتية بالأقسام السبعة كما يجيء وقد عرفت مما سبق أن الفعل يكون
ثلاثيا ورباعيا ولا يكون الحروف الأصلية زائدة على الأربعة ولا يكون ثنائيا أيضا وإن جوزهما العقل
لما قلنا إن الحصر استقرائى أو وقوعى وأما الاسم فيجوز أن يكون خماسيا أيضا . قال ابن الحاجب فى الشافية
وأبنية الفعل الأصول ثلاثية ورباعية وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية وللاسم الثلاثى
المجرد عشرة أبنية بحسب الاستعمال وهى فلس وفرس وكتف وعضد وخبز وعنب وإبل وقفل وصرد
وعنق وللرباعى المجرد خمسة استعمالات جعفر وزبرج وبرثن ودرهم وقمطر وزاد الأخفش جخدب
وللخماسى أربعة سفرجل وقرطعب وجحمرش وقذعمل ، وبالجملة إن الفعل إما ثلاثى حرف يبتدأ به
وحرف يوقف وحرف يفصل بينهما وما دونه خروج عن حد الاعتدال ولذا لا يقع ثنائيا وكذلك الاسم
المتمكن ويشترك الفعل والاسم فى كونهما ثلاثيا ورباعيا ولم يكن الفعل خماسيا لئلا يلزم مساواة الفرع
للأصل وهو مستكره إذ الفرع ينبغى أن يكون منحطا عن الأصل بدرجة هذا . ثم شرع فى بيان تقسيم الفعل
إلى الأقسام السبعة فقال (ثم اعلم) بكلمة ثم أيضا لأن ما قبلها متضمن لما بعدها ولذا قدمه الزنجانى على الكل
فكان ما قبلها أعلى مرتبة مما بعدها ولا يبعد العكس لما بيناه فتذكر (أن كل فعل) أى كل فرد من
أفراد الفعل باعتبار آخر منحصر فى سبعة إذ كلمة كل إذا دخلت على النكرة تكون لاحاطة الأفراد
كقولهم كل رمان مأكول وإذا دخلت على المعرفة تكون لاحاطة الأجزاء ولذا لم يجز كل الرمان مأكول
لأن كل أجزائه لا يؤكل كالقشر فايراد كل فى القسم مبنى على ما هو المشهور من أن التقسيم للأفراد كما أن
التعريف للماهية (إما صحيح) كلمة إما بكسر الهمزة تدل على انحصار الفعل فى الأقسام المذكورة وفيه سؤال
وجواب مشهوران مذكوران فى كتب النحو فليطالع ثمة (وهو) أى الفعل الصحيح لأن المقسم يدخل
فى كل واحد من أقسامه كما بين فى الآداب فافهم (الفعل الذى ليس فى مقابلة الفاء والعين واللام حرف من
حروف العلة) قدمه على المعتل لأنه بالنسبة إلى المعتل أصل بحسب الذات التى نحن بصددها لأن مراد
المصنف منه التقسيم وهو يكون بحسب الذات والتعاريف تابعة على ما يدل عليه أسلوبه وهذا ظاهر وإن
خفى على الأستاذ رحمه الله حيث قال المراد مفهومهما إذ البحث فى تعريفهما والتعريف ليس بحسب
الذات بل بحسب المفهوم هذا كلامه ويمكن أن يقال إنما قدمه عليه لأنه أراد الاخراج من البين لأن
مراده هنا البحث عن الاعلال والادغام فكان ذكر الصحيح هنا للاستطراد لأن الأشياء تنكشف
بأضدادها ولذا قدم ابن الحاجب المعتل على الصحيح فلا وجه لما قاله الأستاذ رحمه الله إنما قدم الصحيح
لتجرده عن الاعلال لأنه ينافى ما هو الغرض من هذا البيان كما عرفته . قيل لو قدم المصنف المعتل على
الصحيح لكان أولى لأن مفهوم المعتل وجودى ومفهوم الصحيح عدمى فيستدعى الوجودى التقديم
والعدمى التأخير انتهى يعنى أن مفهوم الأول وجودى مقيد بوجود حرف العلة ومفهوم الثانى عدمى مقيد
بعدم ذلك الوجود فالوجودى المقيد يستحق التقديم على العدمى المقيد قال الارزنجانى فى حاشية التصورات
الوجود المطلق لا يكون مقدما على العدم المطلق بل يستحق الوجود المقيد التقديم على العدم المقيد ، أى
عدم ذلك الوجود وكذلك العدم المطلق يستحق التقديم على الوجود المطلق كما أن عدم العالم مقدم على
وجوده هذا . وقد اعترض الأستاذ رحمه الله على ذلك القيل بقوله : وفيه نظر إلى آخر ما قال وتعلم بما لا يغنى
أيضا وتعبيره فيه ومآله ركيك جدا (وهى) أى حروف العلة ثلاثة (الواو والألف والياء) سميت
هذه الحروف بحروف العلة ، لأن العليل لا يتلفظ إلا بها عند الأنين نحو واى فأضافوا هذه الحروف
إلى العلة لتلفظ العليل بها لأن من عادتهم أنهم يضيفون شيئا إلى شيء لأدنى ملابسة ولا يبعد أن تسمى

ويقال لهذه الأقسام الأقسام الثمانية) لكون مسماها ثمانية (ثم اعلم أن كل فعل) ماضيا أو مضارعا أو أمرا غائبا أو حاضرا أو متكلما أو كان لأمر المجهول. وأما الجحد المطلق والجحد المستغرق ونفى الحال ونفى الاستقبال وتأكيد نفى الاستقبال والنهى فداخلة فى المضارع قال المطرزى فى المصباح وله ثلاثة أمثلة المفتوح الآخر وما يتعاقب على أوله احدى الزوائد الأربع والموقوف الآخر انتهى يفهم من هذا أن الفعل ثلاثة فقط لأن السكوت فى مقام البيان يفيد الحصر (إما صحيح) لم يقل سالم إشعارا بأن الصحيح والسالم عنده بمعنى واحد لا أعم منه كما ذهب إليه بعض من الصرفيين كالزنجانى (وهو الفعل الذى ليس فى مقابلة الفاء والعين واللام حرف العلة وهى الواو والألف والياء) المقلوبة منهما وأما المقلوبة من الهمزة فمهموز .

بحروف العلة لوقوع التغييرات فيها كثيرا وحقيقة والعلة تغيير الشيء عن حاله ، وتسمى هذه الحروف أيضا حروف الزوائد واللين والمد أما تسميتها بالزوائد فظاهرة وأما باللين فلما فيها من اللين لاتساع مخارجها وأما بالمد فلقبولها الامتداد فالعلة أعم من المد واللين لصدقها على المتحرك والساكن منهما ثم اللين أعم من المد لعدم اشتراط أن يكون حركة ماقبله من جنسه وأما المد فهو مشروط بهذا الشرط وأما الزوائد والعلة فبينهما عموم من وجه لصدقهما فى واو قعود وصدق الزوائد فى همزة أكرم وصدق العلة فى وسط قال كذا فى الأساس لكن الحق أن الزوائد أعم من العلة لأن حروفها عشرة وهى اليوم تنساه ، أو ياأوس هل نمت ، أو لم يأتنا سهو جمعها بعضهم فى بيت وهو :

يا أوس هل نمت ولم يأتنا   سهو فقال اليوم تنساه

أو أتانى سليمون أو سألتمونيها أوهويت السمان ، قيل سأل أبو العباس المبرد أبا عثمان المازنى عنها فأنشده :

هـويت السمان فشيبننى   وقد كنت قدما هويت السمانا

فقال أنا أسأل عن حروف الزيادة وأنت تنشدنى الشعر فقال قد أجبت مرتين كذا فى الشافية وشروحها (والهمزة والتضعيف) معطوفان بالرفع على قوله حرف من حروف العلة لاعلى الواو وأختيها وفيه إشارة إلى أن الهمزة ليست من حروف العلة إذ الهمزة لايجرى فيها مايجرى فى حروف العلة فى كثير من الأبواب على ماذهب إليه الجمهور ولذا لم يعدوا المهموز من المعتل وأخرجوه عن حده وفيه إشارة أيضا إلى أن المختار عنده المساواة بين الصحيح والسالم على ماذهب إليه البعض وأما عند البعض الآخر فبينهما عموم وخصوص مطلق والسالم أخص مطلقا والصحيح أعم مطلقا إذ لم يشترط فيه عدم وجود الهمزة والتضعيف بخلاف السالم فانه شرط فيه ذلك وبالجملة إن الصحيح والسالم على ما اختاره ماسلمت حروفه الأصلية التى تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف وإنما اعتبر الخلو من الهمزة والتضعيف لأنه قد يترتب عليهما أحكام المعتل من الابدال والحذف وغيرهما على ماسيجىء فى بحث المهموز والمضاعف (وإما مثال) سمى به لمماثلة ماضيه الصحيح فى تحمل الحركات وعدم الاعلال ويقال له المعتل الفاء أيضا لوجود حرف العلة فى فائه وهو يجىء من الباب الثانى نحو وعد يعد عدة والأمر عد والنهى لاتعد ويسر ييسر يسرا والأمر أيسر والنهى لا تيسر ومن الباب الثالث نحو وهب يهب هبة والأمر هب والنهى لاتهب ومن الباب الرابع وجل يوجل وجلا والأمر إيجل والنهى لاتيجل ومن الباب الخامس وجه يوجه وجاهة والأمر أوجه والنهى لاتوجه ومن الباب السادس ورث يرث وراثة والأمر رث والنهى لا ترث ثبتت الواو والياء فى الماضى لأنهما إذا وقعتا فى الأول لا تتغيران غالبا لكن الواو قد تقلب تاء مثل التكلام والتراث والتهمة وقد تقلب همزة كما قال النبى عليه الصلاة والسلام لرجل أشار بسبابتيه فى التشهد أحد أحد بمعنى اجعل واحدة ووتر أصله وحد وحد تدبر وكما قال الله تعالى : وإذا الرسل أقتت . أصله وقتت من التوقيت بمعنى تعيين الوقت كذا فى الأساس مع بعض تغيير .

ولما أخرج الصحيح من البين أراد الشروع فى المقصود الأهم هنا الذى هو المعتل وقدم المثال على سائره لتقدمه طبعا باعتبار ما لأجله البحث أعنى حرف العلة كما عرفت فى بحث الصحيح فتذكر (وهو) أى المثال الفعل (الذى يكون) أى يوجد أو يكون واقعا (فى مقابلة فائه حرف من حروف العلة) وذلك الحرف إما واو (نحو وعد) من وعد يعد وعدا وعدة والوعد يستعمل فى الخير والشر وأما الايعاد والوعيد فمختصان بالشر (و) إما ياء نحو (يسر) من اليسر بسكون السين

وضمها

قوله (والهمزة والتضعيف) عطف على قوله حرف من حروف العلة لاعلى قوله الواو والياء وهو ظاهر وقدم الواو لأنها أصل لأنها متولدة من أقوى الحركات وهى الضمة لأنها علوية تخرج عن محلها بتحريك الشفتين وانضمامهما إلى جانب الفوق كما مر مرارا ثم قدم الياء على الألف لأنها قريبة من الواو فى الثقل ولأن الألف غالبا إنما تحصل منهما (نحو نصر) مثال الصحيح السالم (وإما مثال وهو) فى اللغة المماثلة والمشابهة وسمى المعتل مثالا لكونه كالصحيح فى احتمال الحركات نحو وعد يعد ويسر ييسر وقيل لأن أمره مثل أمر الأجوف وفى اصطلاح الصرفيين (الذى يكون فى مقابلة فائه حرف من حروف العلة نحو وعد) مثال الواو (ويسر) مثال الياء قدم الواوى لأصالة الواو وهو يجىء من أبواب الثلاثى لامن الأول إلا فى لغة بنى عامر وقد سبق تفصيله فى صدر الكتاب

وضمها ضد العسر والميسور ضد المعسور كذا فى المختار وأما الألف فهو ساكن دائما فلا يقع فى الأول ولذا لم يمثل فى المثال بما فى أوله ألف والتمثيل يقتضى الوجود (و إما أجوف) جوف الانسان بطنه و يقال للشئ الذى فيه تجويف مجوّف وأجوف كذا فى المختار وسمى المعتلّ العين بأجوف لما وقع فى وسطه الذى هو بمنزلة البطن تجويف أى خلوّ من الحرف الصحيح و يقال له ذو الثلاثة لصيرورته فى التكلم وحده على ثلاثة أحرف كقلت و بعت كذا قالوا و بما عرفت من التقدم الطبيعى يعلم تقديم المعتلّ العين على المعتلّ اللام و يجىء هذا القسم من الباب الأول نحو قال يقول وكان يكون ومنه قوله تعالى : ولم يك من المشركين شاكرا . وقوله تعالى : فلا تك فى مرية . حذفت النون فيهما تخفيفا ومن الباب الثانى نحو باع يبيع وساح يسيح ومجهول يبيع يباع كما وقع فى قول على رضى الله عنه :

بكيت على شباب قد تولى فياليت الشباب لنا يعود
ولوكان الشباب يباع بيعا لأعطيت المبايع ما يريد

ومن الباب الرابع نحو خاف يخاف وزال يزال وكقوله تعالى : يخافون ربهم من فوقهم . و إنا نخاف من ربنا . وهذا القسم يعل فيه من الزوائد أربعة أبواب باب الافعال نحو أقام يقيم إقامة والأصل أقوم يقوم إقواما أعلّ بالنقل والحذف وتعويض التاء عن المحذوفة وكذا أباع وأجاب وغيرهما كقوله تعالى : أجيبوا داعى الله . و باب الافتعال نحو ارتاب يرتاب واصطاد يصطاد كما فى قوله تعالى : أن لا ترتابوا . فاصطادوا و باب الانفعال نحو انقاد ينقاد و باب الاستفعال نحو استفاد يستفيد واستجاب يستجيب كقوله تعالى : استجيبوا لله وللرسول . وأمثالها كثيرة (وهو) أى الأجوف الفعل (الذى يكون فى مقابلة عينه حرف من حروف العلة) وهو أيضا إما واو نحو (قال) و إما ياء نحو (كال) أصلهما قول وكيل قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فصار قال وكال ، وقد يكون القال كالقيل اسما . وفى الحديث « نهى عن قيل وقال » واعلم أنّ هذا القلب ليس على إطلاقه بل بعد وجود شرائط سبعة : الأول كون الكلمة على وزن الفعل و به يخرج نحو الحركة بسبب التاء ونحو حيدى بسبب ألف التأنيث فانهما لا يوجدان فى الفعل . والثانى أن تكون حركتهما أصلية و به يخرج نحو دعوا القوم . والثالث أن لا يكون فتحة ماقبلهما فى حكم السكون و به يخرج نحو عور واجتور اللذين فى حكم اعور وتجاور تدبر . والرابع أن لا يكون فى معنى الكلمة اضطراب و به يخرج الحيوان فانّ الحركة فى لفظه تدل على الحركة والاضطراب فى معناه فلو أعلّ لفاتت هذه الدلالة وكذا لا يعلّ موتان حملا على نقيضه . والخامس أن لا يجتمع فى الكلمة إعلالان و به يخرج طوى بالنسبة إلى الواو . والسادس أن لا يلزم ضم حرف العلة فى مضارعه و به يخرج نحو حيى فانه لو أعلّ وقيل حاى لكان مضارعه يحاى كيخاف . والسابع أن لا تفوت الدلالة على أصلها فلا يعلّ نحو استحوذ وانقود ليعلم أنهما واويان و إذا لم توجد هذه الشروط لا يعلّ كما فى المخرجات هذا تلخيص مافى روح الشروح (و إما ناقص) و يقال له المعتلّ اللام وكونه ناقصا لنقصانه فى الآخر حركة أوحرفا فى مثل يغزو ولم يغز و يقال له أيضا ذو الأربعة لكون ماضيه على أربعة أحرف فى التكلم وحده كذا قالوا لكن فيه وفيما سبق كلام محال إلى المطوّلات (وهو) أى الناقص (الذى يكون فى مقابلة لامه حرف من حروف العلة) وهو إما واو (نحو غزا) أصله غزو ففعل به مافعل بقال (و) إما ياء نحو (رمى) أصله رمى بفتح الميم والياء قلبت ألفا وكتبت على صورة الياء كما سبق فى سلق وهذا القسم يجىء من الباب الأول نحو دعا يدعو

(و إما أجوف وهو) فى اللغة الشئ الخالى جوفه وفى اصطلاح الصرفيين (الذى يكون فى مقابلة عينه حرف من حروف العلة) واوا أو ياء أو ألفا (نحو قال) من الواوى (وكال) من اليائى والقود والعير والقال وهو يجىء من دعائم الأبواب كما مرّ (و إما ناقص وهو) فى اللغة شئ له نقصان وفى اصطلاح الصرفيين (الذى يكون فى مقابلة لامه حرف من حروف العلة نحو غزا) من الواوى (ورمى) من اليائى سمى ناقصا لنقصان لامه وسقوطه حالة الجزم نحو لم يغز أو لنقصان الحركة للرفع نحو يغزو أو لخلوّ آخره عن الحرف الصحيح و يقال له ذو الأربعة أيضا لكون ماضيه على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك قلت غزوت ورميت و يجىء من أبواب الثلاثى إلا من السادس كما مرّ

دعوة ودعاء ومن الباب الثاني كقضى يقضي قضاء ومن الثالث كسعى يسعى سعيا ومن الرابع كخشي يخشى خشية ومن الخامس كسرو يسرو سراوة ولا يجيء من السادس ويعل في هذا القسم من الزوائد تسعة أبواب باب الافعال نحو أعطى يعطي إعطاء بالهمزة المقلوبة من الياء كما في سلقاء ومنه قوله تعالى — فان أعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها إذا هم يسخطون — وباب التفعيل نحو حلى يحلي تحلية كما في قوله تعالى — وحلوا أساور من فضة و يحلون فيهما من أساور — وفي الحديث «حلوا أنفسكم بالطاعة» وأمثالها كثيرة و باب الفاعلة نحو داري يداري مداراة قيل بالتجنيس: دارهم ما دمت في دارهم وأرضهم ما دمت في أرضهم وفي الخبر عليكم بالمداري ومنه ناجى يناجي وماري يماري ونادي ينادي إلى غير ذلك و باب نحو الافتعال اهتدى يهتدي اهتداء كما في قوله تعالى — والذين اهتدوا زادهم هدى — وفي الحديث «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» وغير ذلك و باب الانفعال نحو انجلى ينجلي انجلاء كما في قول امرئ القيس * ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي * وباب الافعلال نحو ارعوى يرعوي ارعواء ، وقد سبق في حقه كلام في بابه و باب التفعل تلقى يتلقى تلقيا بكسر القاف و باب التفاعل نحو تراضي يتراضي تراضيا فتعالى الله الملك الحق وباب الاستفعال نحو استدعى يستدعي وكقوله تعالى — واستغشوا ثيابهم — ولا يستثنون وغير ذلك وقد يعل باب الافعيلال نحو اعروري يعروي اعريراء وتصريف سلقى مثل تصريف هذه الكلمات . واعلم أنه قد تسقط اللام اكتفاء بالكسرة الدالة على الياء كقوله تعالى: والليل إذا يسر. و يوم يأت لاتكلم نفس. و يوم يدع الداع، وفي يدع سقطت الواو اكتفاء بالضمة الدالة على الواو (و إما لفيف) سمي به لأن فيه اجتماع حرفي العلة إذ يقال للمجتمع لفيف وفيه وجه آخر (هو) أي اللفيف (الذي يكون فيه حرفان من حروف العلة) سواء كانتا واوين أو ياءين ثم شرع في تقسيمه فقال (وهو) أي اللفيف باعتبار اقترانهما وافتراقهما (على قسمين) أي على نوعين القسم (الأول اللفيف المقرون) سمي بالمقرون لاقتران حرفي العلة من غير فاصل بينهما ولذا قال (وهو) أي اللفيف المقرون الفعل (الذي يكون في مقابلة عينه ولامه حرفان من هذه الحروف) أي من حروف العلة . اعلم أن الاحتمال العقلي في هذا الباب اثناعشر قسما لأن الواو والياء إما أن تكونا فاء وعينا أو فاء ولاما أو عينا ولاما فهذه ثلاثة وعلى كل تقدير من الثلاثة إما أن تكونا واوين أو ياءين أو الأولى واوا والثانية ياء أو بالعكس فهذه أربعة فاذا ضربت الثلاثة في الأربعة يحصل اثناعشر قسما لكن كون الفاء والعين حرفي علة يوجد في الأفعال بل هو مختص بالاسم مثل يين في اسم مكان و يوم لأزمنة مخصوصة وويل كلمة العذاب فسقط أربعة و بقي ثمانية للمقرون وأربعة للمفروق ولم يوجد في المفروق غير ما كان فاؤه واوا ولامه ياء إلا يدي ييدي فسقط منه ثلاثة أخرى وبقي أربعة ثلاثة في المقرون وواحد في المفروق أما مثال ما كان عينه ولامه واوا نحو قوي يقوى قوة أصله قوو قلبت الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار قوي كرضي ولم يدغم مع وجود مقتضى الادغام أيضا لأن التخفيف الحاصل بالاعلال أزيد منه بالادغام يعرفه ذو الطبع السليم وإنما أعل لامه دون عينه مع وجود مقتضى الاعلال فيه أيضا لأن الآخر أولى بالتغيير والتصرف فيه و يفهم منه وجه آخر لعدم الادغام تدبر وأما مثال ما كان عينه ولامه ياءين مثل حيي يحيا حياة من باب علم خفي كرضي بلا إعلال العين لأنه لو أدغم في الماضي لأدغم في المضارع ولو أدغم فيه لزم أن يقال يحي بضم الياء وهو مرفوض عندهم وجوز فيه الادغام بلا إدغام المضارع كما في قوله تعالى — و يحيا من حي عن بينة وحياة بقلب الياء ألفا وكتبت بصورة الواو على لغة من يميل الألف إلى الواو وكذلك الصلوة والزكوة والربو كذا ذكره صاحب الكشاف فيه والحق أن أمثال ذلك تكتب في المصحف بالواو اقتداء بالسلف وفي غيره بالألف كحياة لأنها وان كانت منقلبة عن الياء لكن الألف المنقلبة عنها إذا كان

(وإما لفيف) في الصحاح لف الشيء بثوبه واللفافة ما يلف على الرجل (وهو الذي يكون فيه حرفان من حروف العلة وهو على قسمين الأول اللفيف المقرون) سمي به لمقارنة أحد حرفي العلة بالآخر (هو الذي يكون في في مقابلة عينه ولامه حرفا علة) إما من جنسين

(نحو طوى وسوى) وَإما من جنس واحد نحو عي أو يكون في مقابلة فائه وعينه نحو يوم وويل أو في

مقابلة فائه وعينه ولامه نحو واو وياء وتخصيص التعـريف بالأول لكثرته وقلتهما . (والثاني اللفيف المفروق) لافتراق أحد حرفي العلة عن الآخر (وهو الذي يكون في مقابلة فائه ولامه حرفا علة نحو وقى يقى) ولو زدنا في التعريفين قيد فقط يخرج عنهما مثل يوم وويل وواو وياء وقدم الصحيح لصحته ثم المثال على الأجوف لتقدم الفاء على العين ثم الأجوف على الناقص لتقدم العين على اللام ثم الناقص على اللفيف لتقدم الواحد على الاثنين ثم من اللفيف ما هو المقرون على المفروق لأن المقارنة خير من المفارقة ولقوة معنى اللف في المقرون بخلاف قسميه (وإما مضاعف) في الصحاح ذكر الخليل أن التضعيف أن يزاد على أصل الشيء فيجعل مثلين أو أكثر وكذلك الأضعاف المضاعفة يقال ضعفت

الشيء تضعيفا وأضعفته وضاعفته بمعنى انتهى (وهو) في الثلاثي المجرد والمزيد فيه رباعيا أو خماسيا أو سداسيا (الذي يكون عينه ولامه من جنس واحد) مثاله من الادغام الواجب

ماقبلها ياء تكتب بصورة الألف إلا في يحيى كذا ذكره العلامة التفتازاني وكذا صرح الحق بما قلنا بالحقيقة وأما مثال ما كان عينه واوا ولامه ياء (نحو طوى يطوي طيا) من باب ضرب وأصل طيا طويا أعل بقاعدة قد سبقت ومثله غوى يغوي غيا وهوى يهوي ولوى يلوي كما في قوله تعالى — والنجم إذا هوى — وتهوي إليهم و يلوون ألسنتهم وليا بألسنتهم — ومافهم من كلام الأستاذ رحمه الله أن المقرون يجيء من البابين من الثاني كطوى ومن الرابع كقوى تتبع ومن المزيدات يعل فيه عشرة باب الأفعال نحو أحيى يحيي إحياء وفي القرآن — والله يحيي ويميت . فلنحيينه حياة طيبة — ومثله أغوى يغوي إغواء كما قال الله تعالى — أغوينا أغويناهم كما غوينا — وقال أيضا — ومتاعا للمقوين — وباب التفعيل نحو قوّى يقوي تقوية وحيى يحيي تحية كما في قوله تعالى — وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها — ومثله سوّى يسوّي تسوية كما في قوله تعالى — فإذا سوّيته ونفخت فيه — وفي الحديث «سوّوا صفوفكم» وباب المفاعلة نحو داوى يداوي مداواة وساوى يساوي مساواة وفي التنزيل — حتى إذا ساوى بين الصدفين — وفي الشعر :

لعمرك لو ساويت قارون في الغنى ... وساويت نوحا ثم لقمان في العمر
ونلت الذي كان ابن داود ناله ... أليس قضى الرب المصير إلى القبر
وإن كنت لا تدري متى الموت فاعلمن ... بأنك لا تبقى إلى آخر الدهر

وباب الافتعال كما في قوله تعالى — لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة — وباب الافعلال كما في احوو يحوو إحواوا بالادغام أو الاعلال وباب الافعيلال احواوى يحواوي احويواء وباب التفعل نحو تسوّى يتسوّى تسويا وباب التفعل كما في حديث «تداووا فإن الذي أنزل الداء أنزل الدواء» وباب الاستفعال نحو استحيى يستحيي استحياء كما في قوله تعالى — إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة — (و) القسم (الثاني اللفيف المفروق) ويقال المعتل الفاء واللام (هو الذي يكون في مقابلة فائه ولامه حرفان من هذه الحروف) المذكورة وتسميته باللفيف لما مرّ وبالمفروق لكون حرفي العلة مفصولين بالحرف الصحيح ، وقد عرفت أنه لا يوجد في المفروق غير ما كان فاؤه واوا ولامه ياء ولذا قال المصنف (نحو وقى يقي وقاية) وهو باعتبار لامه كالناقص فالأمر منه ق والنهي لا تق كما في قوله تعالى — وقهم السيئات. وقنا عذاب النار — وهو من الباب الثاني ويجيء من الرابع نحو ورى يوري والأمر ر وفي حال الوقف ره بالهاء ومن باب حسب نحو ولي يلي ولاية ويعل فيه من المزيدات باب الافعال كأولى يولي إيلاء وأوحى يوحي إيحاء وباب التفعيل كولى يولي تولية وباب المفاعلة كوالى يوالي موالاة وقوله تعالى — يواري سوآتكم — وباب التفعل نحو قوله تعالى — الله يتوفى الأنفس. وتوفني مسلما — وباب التفاعل نحو قوله — وتواصوا بالحق — وباب الافتعال كاتقى يتقي اتقاء وباب الاستفعال كاستولى يستولي استيلاء (وإما مضاعف) اسم مفعول ويقال ذلك لأن فيه ضعفا أي تكرار حرف واحد ولذا يقال له الأصم لاحتياجه إلى تكرار الحرف كما أن الأصم يحتاج إلى تكرار صوت ليفهمه ، قدّمه على المهموز لزيادة قربه منه إلى الصحيح بسبب قلة التغيير إذ إبدال أحد حرفي التضعيف وحذفه في مواضع مخصوصة وهي في نحو تقضى البازي بقلب الضاد ياء وفي مثل مست وظلت وأحست بحذف السين إذ أصل الأول تقضض وأصل البواقي مسست وظللت وأحسست وقد قرئ — فظلتم تفكهون — وظللتم أيضا على الأصل بخلاف تليين الهمزة فإنه في مواضع كثيرة على ما سيجيء ولذا جعلها البعض من حروف العلة كذا في بعض الشروح فافهم (وهو) أي المضاعف البناء (الذي يكون عينه ولامه من جنس واحد) فإن قيل هذا التعريف غير جامع لأنه لا يدخل فيه مثل وسوس وقالت طائفة بل

(نحو مدّ أصله مدد) حذفت حركة الدال الأولى (ثم أدغمت الدال الأولى فى الدال الثانيـة) فصار مد وأما فى الرباعى المجرد
والمزيد فيه فهو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية نحو زلزل وتزلزل [الادغام] إفعال فى
عبارات الكوفيين والادغام افتعال فى عبارات البصريين كذا فى الدنيقوز وفى الصحاح أدغمت اللجام أى أدخلته فى فيـه
ومنه إدغام الحروف و يقال دغم الحرف وأدغمه انتهى ومنه حمار أدغم وهو الذى تسميه العجم ديزج وذلك إذا لم تصدق
خضرته ولازرقته فكأنهما لونان

قد امتزجا وفى الاصطلاح (إدخال أحد المتجانسين) والمتقاربين فى المخرج
كالجيم والشين وكالتاء والطاء أوصفة كالجهر والهمس وغير ذلك (فى الآخر) لكن ذلك الادخال بعد أن يصيرا متماثلين ليمكن الادغام نحو أخرج شطأه وقالت طائفة للتخفيف لأن المكرر ثقيل على اللسان لما فيه من العود إلى حرف بعد النطق به ولا بد هنا من قيد آخر وهو من غير فصل بينهما إذ المراد بالادغام أن يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لاعلى حقيقة التداخل بل على أن يصير حرفا مغايرا لهما بهيئته وهو الحرف المشدد وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين
كذا فى شرح الشافية للجاربردى فى تعريف ابن الحاجب للادغام حيث قال الادغام أن تأتى فى
بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد من غير فصل انتهى وإذا كان بين الحرفين المتجانسين فاصل لايحصل ذلك
الارتفاع قال صاحب المفصل الادغام إلباث الحرف فى مخرجه مقدار إلباث الحرفين وقريب من هذا قول صاحب المغرب الادغام
هو رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة والمناسب للمعنى اللغوى من بين هذه التعريفات ماذكره المصنف (وهو على ثلاثة
أنواع : النوع الأول واجب وهو أن يكون الحرفان المتجانسان فى كلة) أما إذا كانا فى كلتين نحو ضرب بكر فلا (متحركين

التعريف الجامع هو هـذا وهو الذى اجتمع فيـه حرفان متماثلان أومتقاربان فى المخرج فى كلة
أوكلتين . قلنا المضاعف له معنيان أعمّ وأخصّ أما المعنى الأعمّ فهو ماذكر وأما الأخصّ فهو
ماذكره المصنف ومراده بيان المعنى الأخصّ لا الأعمّ فلا يرد ذلك الاعتراض (نحو مدّ أصله
مدد) بالتحريك لأنه ماض من باب نصر هذا مثال لما يكون التضعيف فى أصوله وقد يكون فى
غيرها كاحمر واقشعر فيجرى فيه من الادغام مايجرى فى الأوّل وأما نحو وسوس وزلزل من مضاعف
الرباعى فلا يدغم لوجود الفاصل بين المتجانسين حذفت الدال الأولى لأجل الادغام لأنّ إسكان
الأول شرط فيه ليتصل بالثانى ويحصل التخفيف المطلوب وكذا تحريك الثانى شرط فيه لأنه
مبين للأول الساكن والساكن كالميت لايبين نفسه فكيف يبين غيره (ثم أدغمت الدال الأولى)
الساكنة (فى الدال الثانية) المتحركة فصار الحرفان فى الحقيقة والتلفظ حرفا واحدا فى الكتابة ،
وقد يكونان حرفين فى الكتابة أيضا كالرحمن والشمس فانّ المدغم والمدغم فيه حرفان فيهما فى
التلفظ والكتابة معا إلا أنهما متحدان فى التلفظ نوعا فانهما راآن فى الأول وشينان فى الثانى
وفى الكتابة مختلفان نوعا لأنّ المدغم لام والمدغم فيه راء فى الأول وشين فى الثانى ، ويقال لهذا
الادغام الادغام الشمسى لكون لفظ المدغم منعدما فى المدغم فيه كما أنّ الكواكب تنعدم بالشمس
على مافى بعض كتب الأداء فما قاله الأستاذ رحمه الله فى هذا المقام ركيك جدا فليطالع . ثم لما
كان هذا المقام مظنة سؤال ناشئ من ذكر الادغام بأن يقال مامعنى الادغام قال [الادغام] عندهم
(إدخال أحد المتجانسين) أى المتماثلين على مذاقه وإدغام المتقاربين وغيره متروك البيان هنا على
ماعرفت (فى الآخر) أى فى الحرف الآخر ، ويعلم منه ومما سبق أنّ الحرف قد يذكر وقد يؤنث
على ما بين فى محله والادغام من الافعال . والادغام بتشديد الدال من الافتعال لغة الادخال المخصوص
فيناسب الاصطلاح ولا يبعد أن يقال هو عينه ولذا قال فى مختار الصحاح يقال أدغمت اللجام
فى الفرس أى أدخلته فى فيه ومنه إدغام الحروف يقال أدغم الحرف وأدغمه هذا كلام المختار
تدبر . واعلم أنّ الغرض من الادغام طلب التخفيف إذ مع الادغام يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة
كما يظهر للراجع إلى الوجدان . ثم شرع فى تقسيم ماعرّفه ليكون أوقع فى النفس فقال (وهو
على ثلاثة أنواع) باعتبار اختلاف العارض كما ستقف عليه (النوع الأوّل) منها إدغام (واجب)
ولقوّة الوجوب وشرفه قدمه على الجائز والممتنع (وهو) أى الادغام الواجب يكون فى صورتين
الصورة الأولى (أن يكون الحرفان المتجانسان متحركين فى كلة) واحدة بقرينة المثال فانّ الادغام
فى مثل ضرب بكر غير واجب وإن وجد فيه الحرفان المتماثلان لكونهما فى كلمتين وأما إذا كانتا
فى كلة واحدة فيجب . فان قلت لم لم يدغم قردد وسرر وجدد وطلل ؟ . قلنا أماعدم الادغام

أو يكون الحرف الأول) من المتجانسين (ساكنا) سكونه أصلي أو بعد النقل إلى الساكن الذي قبله (والثاني منهما متحركا) مثال المتجانسين المتحركين (نحو مدّ) ومثال ما كان فيه الأوّل ساكنا والثاني متحركا بعد نقل حركة الأوّل إلى ماقبله من المتجانسين في كلة (يمدّ) ولو مثل بمدا مصدر المكان مثالا لما كان الأوّل ساكنا والثاني متحركا من غير النقل ومثال كون الأوّل ساكنا والثاني متحركا من المتجانسين في كلتين نحو ألم أقل لك ولم يذهب بكر بك . وأما المتقاربان سواء كانا في كلة أو في كلتين وسواء كانا متحركين أو الأوّل ساكنا والثاني متحركا فنوعان نوع يلزم فيه الادغام كاللام والراء نحو بل ران فان إدغامهما لازم وكالنون وحروف يرملون فان ادغام النون في هذه الحروف لازم بغنة في البعض كالواو والياء وبغيرها في غيرها ونوع يجوز فيه الادغام نحو أخرج شطأه وقالت طائفة واظطلم واصطبر وغيرها . [فائدة] اعلم أن الادغام إنما يكون في غير الالحاق وفي غير الالباس إذ فيهما لا يجوز نحو قردد وصكك كما بين في المطوّلات (و) النوع

في قردد فلئلا يبطل الالحاق فان قردد بمعنى المكان الغليظ ملحق بجعفر ، ولذا قالوا اقرادد وقر يدد كما قالوا جعافر وجعيفر على ماقاله السيد عبد الله في شرح الشافية ، وأما عدم الادغام في البواق فلئلا يلتبس الصكاك بالصك أي صك القاضي والسرر بالسر أي السرة والجدد بالجد ، أي البئر في الطريق وطلل بالطل أي المطر الضعيف ، وكذا قطط شعره وطبب البلد تدبر . وأما عدم إدغام حيي في بعض اللغات فلئلا تقع الضمة على الياء في مضارعه كما سبق والادغام فيه أكثر وقرئ ويحيى من حيّ عن بينة على مافي المختار والصورة الثانية من صورتي الادغام الواجب مابينه المصنف بقوله (أو يكون الحرف الأوّل) منهما (ساكنا) كلة أو لتقسيم المحدود لا لتقسيم الحدّ ولا للشك ولا للتشكيك لأن الكل ينافي الغرض من التعريف كما بين في محله (و) الحرف (الثاني متحركا) في كلة واحدة (نحو مد يمد) هذان مثالان للصورة الأولى أصلهما مدد يمدد من باب نصر يقال مد الثوب فامتد وقد عرفت أنهما إذا كانا في كلتين لايجب الادغام كضرب بكر ولذا قيدنا بقولنا في كلة واحدة وكذلك يجب تقييد الصورة الثانية بذلك القيد كما قيدنا أيضا نحو مدا أصله مددا كقتلا إذ هو مصدر مد فالدال الأولى ساكنة والثانية متحركة فأدغمت فيها وفي بعض شروح هذا الكتاب أن الادغام في هذه الصورة أي الثانية ضروري لأنه لامجال لعدم الادغام فيها ولو في كلتين انتهى وصاحب روح الشروح والأستاذ رحمه الله اقتفيا أثره وتكلما بما لم يغنيا وهذا سهو منهم لأن الياء أو الواو وقعت في آخر كلة مع مثلها في أوّل كلة أخرى مع أن الأولى ساكنة والثانية متحركة ولم يدغما كما في قوله تعالى : في يوم كان مقداره . وفي قالوا وهم فيلزم التقييد في تلك الصورة بذلك القيد أيضا فتدبر (و) النوع (الثاني) من الأنواع الثلاثة (جائز) أي جائز إدغامه وعدمه فالجواز بمعنى سلب الضرورة أي الوجوب عن الطرفين أي الوجود والعدم جميعا فهو إمكان خاص على ماستقف عليه إن شاء الله تعالى وإنما قدمه على الممتنع لكونه وجوديا (وهو) أي الادغام الجائز يتحقق في كلة وقع فيها (أن يكون الحرف الأوّل من المتجانسين متحركا و) الحرف (الثاني ساكنا) لكن لا بمطلق السكون بل (بسكون عارض) بسبب الوقف كما في الأمر بغير اللام على المذهب الأصح أو بسبب الجزم كما في المضارع المجزوم أي جازم كان (نحو لم يمد) ولم يعض ولم يفر ولم يمد وغيرها ويقال في الأمر بغير اللام مد بحركات الدال وعض وفر بفتح اللام وكسره فقط فيهما وإلا أصله لم يمدد ولم يعضض ولم يفرر ولم يمدد وامدد واعضض وافرر (نقلت حركة الدال الأولى) أي حركة أوّل المتجانسين ليمكن الادغام (ثم) أي بعد ذلك النقل (حركت الدال الثانية إما بالضمة) اتباعا لحركة العين إذا كان من يفعل بضم العين (أو بالفتح) في الكل لخفته (أو بالكسر) في الكل أيضا لأنه أصل في تحريك الساكن لشبهه بالسكون في أنه يوجد في بعض الكلمات دون بعض فان السكون يوجد في الفعل دون الاسم لأن أنواع إعراب الاسم رفع ونصب وجر ولا جزم فيه اعرابا فانه مختص بالفعل وكذا الكسر يوجد في غير المضارع وغير المنصرف ولا يوجد فيهما بخلاف أخويه من حركة الاعراب أعني الضمة والفتحة فانهما يوجدان في الكل ولأن السكون والجزم عوض في الفعل عن الكسر في الاسم فعوض الكسر عن السكون أيضا كما في لم يمد وإنما حركت الثانية (لكون سكونها عارضا) بسبب الجزم أو الوقف فلا اعتداد بما يكون كالمعدوم فيجوز تحريكها (ثم أدغمت الدال الأولى فيها) أي في الثانية

(الثاني جائز وهو أن يكون الحرف الأوّل من المتجانسين متحركا و) الحرف (الثاني ساكنا) بسكون عارض (نحو لم يمد) بحركات الدال الثانية الضمة والفتحة والكسرة (أصله) يعني لم يمد (لم يمدد فحركت الدال الثانية) بعد نقل حركة الدال الأولى إلى الميم حتى يلزم اجتماع الساكنين على غير حدّه فيحتاج إلى التحريك (إما بالفتح أو بالضم أو بالكسر لكون سكون الثاني عارضا)

بدخول الجازم فيمكن الادغام (و) النوع (الثالث ممتنع وهوأن يكون الحرف الأوّل من المتجانسين متحركا و) الحرف (الثانى ساكنا بسكون أصلى نحو مددت) . فان قلت ما الفرق بين مددت مددنا و بين لم يمد مع أن سكون الثانى

(فصار لم يمد بالادغام) نظرا إلى عروض السكون الغير المعتد به ليكون كالعدم كما عرفت وهذا لغة بنى تميم (و يجوز لم يمدد بالفك) أى بفك الادغام وفصله أى عدمه نظرا إلى سكون الثانى و إن كان عارضا مع أن شرط الادغام تحرك الثانى فلم يدغم لعدم شرطه مع وجود الخفة بلا ادغام وهذا لغة أهل الحجاز وهو أقرب إلى القياس ورد عليه القرآن ، وهو قوله تعالى له ـ ولا تمنن تستكثر . ولا تشطط. واهدنا. وفليملل الذى عليه الحق. وهذا عطاؤنا فامنن ـ (والثالث) من الأنواع الثلاثة ادغام (ممتنع وهو) يتحقق فى كلمة وقع فيها (أن يكون الحرف الأوّل من المتجانسين متحركا والحرف الثانى ساكنا بسكون أصلى) لازم فلم يدغم لعدم تحرك الثانى الذى هو شرط الادغام ولأنه لو أدغم لزم اجتماع الساكنين لأن الادغام يقتضى سكون الأوّل مع أن الثانى ساكن لاتصال ضمير الفاعل (نحو مددن) وكذلك يمددن وتمددن وامددن ولا تمددن وكذلك مددت إلى مددنا و إنما كان الادغام فيها ممتنعا لأن سكون الثانى فيها لازم لأنه بسبب لازم وهو الضمير المرفوع المتصل الذى هو كالجزء من الفعل . واعلم أن المضاعف يجيء من الباب الأوّل كمنّ يمنّ منا ومن الثانى كفرّ يفر فرارا كما فى ففروا إلى الله ومن الرابع كعض يعض كما فى ـ و يوم يعض الظالم على يديه ـ ومن الخامس قليلا كحب يحب فهو حبيب ولب يلب فهو لبيب ومن المزيدات يجيء من باب الافعال كما فى قوله تعالى ـ يحبونهم كحب الله ـ وكما فى قوله عليه السلام «عش ماشئت فانك ميت وأحبب من شئت فانك مفارقه واعمل ماشئت فانك مجزىّ به» ومن التفعيل نحو خفف يخفف تخفيفا ومن المفاعلة كما فى قوله تعالى ـ ألم تر إلى الذى حاج ابراهيم فى ربه ـ وكما فى قوله تعالى يوادون من حاد الله ومن الانفعال كانقدّ ينقد، ومن الافتعال كاعتد يعتد ومن التفعل كتعزز يتعزز ومن التفاعل نحو تمادّ يتمادّ ومن الاستفعال كاستعد يستعد وحكم احمرّ واحمار واقشعر مثل حكم سائر المضاف الغير الأصلى كذا فى الأساس (و إما مهموز) هو فى اللغة اسم مفعول من همز يهمز همزا وهمزة يقال همزت الكلمة فكانت مهموزة وهى حرف من حروف التهجى غير الألف التى هى من حروف العلة إلا أنها إذا وقعت فى أوّل الكلمة تكتب على صورة الألف فى كل حال لقوة الكاتب عند الابتداء وقدرته على مده ولكن أوّل مخرج الألف متحد بمخرجها و يجيء الهمز بمعنى عصر الشيء باليد و بمعنى التعييب والغمز. قيل لأعرابى أتهمز الفارة فقال الأعرابى السنور يهمزها بحمله على معنى العصر باليد مع أن مراد السائل معنى آخر له وهو أن يلفظ موضع الفاء بالهمزة (وهو) أى المهموز فى الاصطلاح البناء (الذى يكون أحد حروفه الأصلية همزة) وهذا يناسب المعنى اللغوى بل لا يبعد أن يقال هو عينه فلا يرد اعتراض الأستاذ على بعض الشارحين وقد عرفت أن المهموز لم يكن من الصحيح على مايدل عليه كلام المصنف هنا وفى السابق لأن الهمزة قد تخفف بالحذف والقلب بالألف أو الواو أو الياء أو بين بين وهو جعل الهمزة بينها و بين حرف من جنس حركتها إذا وقعت فى غير الأوّل بخلاف الحرف الصحيح فانه لا يخفف أصلا و إنما تخفف الهمزة لأنها حرف شديد مع أن مخرجها أقصى الحلق وأبعده فاستثقل النطق بها وجوز التخفيف لما فيه نوع تسهيل النطق وهو لغة قريش وكثير الحجازيين وأما بنو تميم فلا يخففونها قياسا على سائر الحروف الحلقية و إنما قلنا إذا وقعت فى غير الأوّل لأنها إذا وقعت فيه فلا تخفف نحو أحمد وابراهيم وأخذ و إذا كان المهموز عبارة عما ذكر فهى تقع إما فاء أو عينا أو لاما (فان كانت الهمزة فى مقابلة الفاء يسمى) هذا النوع منه (مهموز الفاء نحو أخذ) قد عرفت آنفا أنها

فيهما عارض بدخول التاء والنون و بدخول الجازم حتى حكم بأن سكون الأولين أصلى وسكون الثانى عارض. قلنا سكون الأولين حصل بالداخل وهو ضمير الفاعل الذى كالجزء الداخل من الفعل ولو لم يسكن لزم توالى أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصاله به كما مر مرارا فكان أصليا وأما فى لم يمد لما كان السكون عارضا بدخول الجازم الذى هو بمنزلة الخارجى لأنه ليس بلازم لزوم الفاعل فعله كان عارضا لم يجد فى هذين النوعين ما كان الحرفان فيه متقاربين من الأمثلة والمضاعف يجيء من دعائم الأبواب نحو مد يمد وفرّ يفر وعض يعض كما مر فى صدر الكتاب وقد يجيء من الباب الخامس نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب قدم المضاعف على المهموز لأن المضاعف صحيح فى أصله لأنه

لا

ليس فى مدحرف علة بخلاف المهموز (و إما مهموز وهو الذى يكون أحد حروفه الأصلية همزة نحو أخذ وسأل وقرأ) الفاء فى (فان كانت الهمزة فى أوله يسمى مهموز الفاء) تفسيرية وتفصيلية وهو يجيء من خمسة أبواب (نحو أخذ) يأخذ

(في وسطه) أي في وسط اللفظ (يسمى مهموز العين) وهو يجيء من ثلاثة أبواب نحو رأى يرأى ويئس ييئس ولؤم يعني لايجيء من الأوّل والثاني والسادس (وإن كانت الهمزة في آخره يسمى مهموز اللام) ويجيء من أربعة أبواب نحو هنأ يهنئ وسبأ يسبأ وصدئ يصدأ وجرأ يجرأ كذا في المراح يعني لايجيء من الأوّل والسادس (فهذه سبعة أقسام يجمعها هذا البيت) قوله : (صحيحست ومثالست ومضاعف لفيف وناقص ومهموز وأجوف) إما خبر مبتدأ محذوف أي وهو وإما بدل الكل من هذا البيت. يقول الفقير أحمد إلى ربه الغني الصمد قد أتممت بياض هذه الأوراق بعون الملك الخلاق في آخر يوم من رمضان الذي كل يوم منه ذوشأن من ست وأربعين وألف من هجرة ذي الفرقان في يوم الخميس الذي باركه ذو الاحسان في وقت الضحى الذي أقسم به الرحمن يسر مرادي بحرمة النبي يارحمن

لاتتغير إذا وقعت فاء وأما مثل هراق في أراق فشاذ ويجيء هذا النوع من الباب الأوّل نحو أثر يأثر ومن الثاني كأدب يأدب أدبا ومن الثالث كأهب ومن الرابع كأمن يأمن ومن الخامس كأصل يأصل (وإن كانت الهمزة في مقابلة العين يسمى مهموز العين نحو سأل) بثبوت الهمزة وهو الأكثر ويجوز قلبها ألفا نحو سال. وفي المضارع يقال يسأل بثبوتها ويسال بقلبها ألفا ويسل بحذفها وفي الأمر كذلك قال الله تعالى ــ فاسألوا أهل الذكر. وسل بني إسرائيل ــ وقد تحذف الهمزة في الأمر من النوع الأول أيضا لكنه على غير القياس نحو كل وخذ ومر من أكل وأخذ وأمر والأصل أؤكل وأؤخذ وأؤمر ويستعمل بها على الأصل كما في قوله تعالى ــ وأمر أهلك بالصلاة ــ وهذا النوع يجيء من الباب الثالث نحو رأى يرأى ومن الرابع نحو بئس بؤسا ومن الخامس نحو لؤم ومن الثاني قليلا نحو نأم ينئم نئيما بمعنى صوت فيه ضعف كالأنين كذا في الأساس (وإن كانت الهمزة في آخره يسمى مهموز اللام) نحو قرأ بثبوتها وقد تخفف كما في الوسط بجعلها بين بين تدبر ويجيء هذا النوع من الباب الثاني والثالث والرابع نحو هنئ فانه يجيء من الأبواب الثلاثة وفي مختار الصحاح هنؤ الطعام صار هنيئا وبابه حسن وهنأني الطعام من باب فتح وضرب هذا كلامه فاعتراض الأستاذ على صاحب المراح وغيره حيث قال الأستاذ إنهم قالوا إن هنئ يهنأ هنأ من الباب الثاني والصحيح أنه من الباب الخامس مبني على غفلته عما في المختار فافهم ويجيء من الباب الرابع أيضا نحو صدئ يصدأ صدأ وصدأ الحديد وسخه ، وفي الحديث « إن هذه القلوب أي قلوب بني آدم لتصدأ » أي يعرضها الوسخ « كما يصدأ الحديد قالوا فما جلاؤها يارسول الله ؟ قال قراءة القرآن وذكر الموت » ولا يجيء من الأول والسادس.

تتمة في بيان اجتماع الهمزتين

اعلم أنهما إذا كانتا في كلمة واحدة يجب قلب الثانية من جنس حركة ماقبلها كآمن وأومن وإيمانا لشدة الثقل باجتماع الهمزتين وفيه وجه آخر تدبر قال المرعشي إذا اجتمعتا في كلمة فالهمزة الأولى إما همز وصل أوهمز قطع فان كانت همزة وصل فالثانية لاتكون إلا همزة قطع ساكنة نحو ــ إلى الهدى ائتنا وفليؤد الذي اؤتمن ولقاءنا ائت وياصالح ائتنا ويقول ائذن لي ولالأرض ائتيا ــ فان ابتدئ بهمزة الوصل بأن وقف على ماقبلها تبدل الهمزة الساكنة بحرف من جنس حركة همزة الوصل فتبدل واوا في اؤتمن وياء في البواقي بلاخلاف بين القراء في هذا والتفصيل في كتب الأداء والقراآت ، ولقد نقلت هذا في هذا المقام لأن أكثر العلماء والحفاظ غافلون عن هذا المرام ولأني قصدت التبرك بأن تكون من خدمة كلام الملك العلام (وهذه الأقسام) أي الأقسام المذكورة (يقال لها أقسام سبعة و) هذا التقسيم اعتباري فيجوز فيه تداخل بعض الأقسام في بعضها فلايرد مثل ساء يسوء وآد يئيد وآل يئول تفطن (يجمعها) أي تلك الأقسام (هذا البيت) وهو مايجمعه الوزن والقافية المشتمل على مصراعين كذا في بعض شروح الأندلسي وهو (صحيحست مثالست ومضاعف * لفيف وناقص ومهموز وأجوف) فهو خبر مبتدإ محذوف أو بدل من هذا البيت وذلك البيت إذا أريد تطبيق بالعروض العربي يكون من بحر الهزج المسدس المحذوف على ماهو المشهور لكن عندي أنه ونظائره من بحر الوافر يعرف وجهه أهله وزنه مفاعيلن مفاعيلن فعولن مرتين فالأولان معصوبان والأخير مقطوف ومن نظائره الأبيات الآتية منا . واعلم أن لفظا است علامة كون الكلمة خبرا وإذا كان آخر الكلمة مفتوحا يجب إثبات ألفه في الخط ولايلزم في التلفظ مثل داننده است وإذا كان آخرها ساكنا يجب حذفها في الخط والتلفظ مثل قر بتست كذا في

المفاتيح الدرية وهنا من قبيل الأخير ولذا حذف الألف خطا ولفظا . فإن قلت لم لم يذكر الرابطة فى غير الأولين . قلنا الرابطة لاتنحصر فى لفظ است بل قدتكون كسرة وغيرها وفى غير الأولين الرابطة هى الكسرة كافى زيد دبيربكسر الراء على مايفهم من نظم البيت ، فعلم من هذا البيان أن كل واحد من السبعة خبر مبتدإ محذوف : أى الأول صحيحست والثانى مثالست إلى آخره لكن الأنسب بتركيب البيت أن يقدر المبتدأ بالفارسية هكذا يكى صحيحست دوم مثالست سيوم أجوف چهارم ناقص پنجم لفيف ششم مضاعف هفتم مهموز ولم يراع فيه الترتيب السابق رعاية لنظم البيت أولعدم وجوب ذلك الترتيب . والله أعلم بحقيقة المرام وعنده مفاتيح الغيب لايعلمها إلا هو الملك العلام .



هذا آخر تلخيص الأساس ولم آل جهدا فى تهذيبه بعناية رب الناس مع ضمى إليه المسائل الكثيرة بتوفيق ملك الناس نفع به و بأصله جميع الطلاب إله الناس وغفرلنا ولوالدينا ولأساتيذنا وأعاذنا من شر الوسواس الخناس الذى يوسوس فى صدور الناس من الجنة والناس ، وأناجى بالنظم منه فأقول :

أيا رب اجعلنا بالعطايا	بيوم الحشر فى ظل اللواء
لواء محمد خير البرايا	وشفعه بنا يوم اللقاء
فقد أحببته والرسل كلا	وهم ذخرى إلى يوم الجزاء
وقد أقررت يا ربى ذنوبى	رجوت بك العطايا ذا العطاء
فقابلنى بعفو منك جم	وكثر بعد موتى بالثناء
ولا توحش بيوم الحشر قلبى	بحق العلم واسمع لى دعائى
وللآباء مع أستاذنا اغفر	وسلم كلهم يوم البلاء
وجازهم الجميل وكل خير	وأكرم روحهم فى الأولياء
أيامولى الموالى جد بلطف	بشئ تافه بحر الرضاء
وفيه الذنب أكثر من بحار	فانك لا تؤاخذ بالخطاء
ونرجو من جميع طالب الحق	بتبديل الخطاء بالنداء
عفوت جميع طلابى إلهى	فكن بالعفو واقبل لى رجائى
بحمد الله تلخيص الأساس	وصليت الرسول ذا الوفاء
وقد تممته حمدا حميدا	بعام السين شين ظاء باء

فهـــــرس

بحمد الله تعالى قد تمّ طبع الشرح المسمى [تلخيص الأساس] على [متن البناء والأساس] للشيخ « على بن عثمان » و بهامشه شرح العلامة « محمد الكفوى » على [متن البناء والأساس أيضا] مصححا بمعرفتى ؟

رئيس التصحيح

أحمد سعد على

من علماء الأزهر الشريف

[القاهرة فى يوم الاثنين ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٧ هـ — الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ م]

ملاحظ المطبعة

محمد أمين عمران

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبي